



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

التوجيه النَّحوي عند النَّقوي (ت1440هـ) في تفسيره

ضياء الفرقان في تفسير القرآن

أطروحة تقدّم بها الطالب

كريم سوادي معين ناصر

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها/ لغة

بإشراف : الأستاذة الدكتورة

جنان منصور كاظم الجبوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

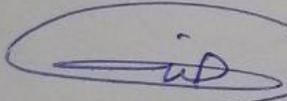
ط أَظْأ ٤ □ □ □ □ □ □ □ □

[القمر: ٢٢]

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

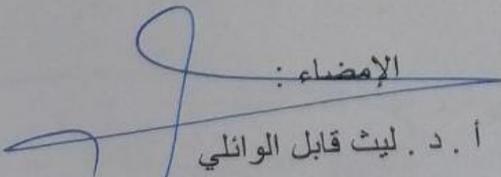
أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (التوجيه النحوي عند النقوي
ت ١٤٤٠هـ) في تفسيره ضياء الفرقان في تفسير القرآن) التي قدمها الطالب
(كريم سوادي معين ناصر)، قد جرت بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية -
جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية
وآدابها/ لغة.

الإمضاء: 

المشرف أ. د. د. جنان منصور كاظم

التاريخ: ١٠ / ٧ / ٢٠٢٣ م

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

الإمضاء: 

أ. د. د. ليث قابل الوائلي

التاريخ: ١٠ / ٧ / ٢٠٢٣ م

قرار لجنة المناقشة

نشهد أننا قد اطلعنا على أطروحة الطالب (كريم سوادى معين ناصر) الموسوم
((التوجيه النحوي عند النّفوي (ت ١٤٤٠ هـ) في تفسيره ضياء الفرقان في تفسير القرآن
، وناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها ، ونعتقد أنها جديرة بالقبول بتقد
() لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها - لغة .

التوقيع :

أ.د. محمد هادي البعاج

عضواً

التاريخ : ٢٠٢٣/٩/٢٦ م

التوقيع :

أ.د. مكي محي عيدان

رئيس اللجنة

التاريخ : ٢٠٢٣/٩/٢٧ م

التوقيع :

أ.م.د. اسامة عبد الغفور نصيف

عضواً

التاريخ : ٢٠٢٣/٩/٢٦ م

التوقيع :

أ.م.د. فلاح رسول حسين

عضواً

التاريخ : ٢٠٢٣/٩/٢٥ م

التوقيع :

أ.د. جنان منصور كاظم

عضواً ومشرفاً

التاريخ : ٢٠٢٣/٩/٢٧ م

التوقيع :

أ.م.د. رافد ناجي وادي

عضواً

التاريخ : ٢٠٢٣/٩/٢٦ م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية على قرار لجنة المناقشة

التوقيع :

أ.د. حسن حبيب عزر

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ : ٢٠٢٣/١٠/٤ م

الإهداء

إلى روجيهما أهدي هذا البحث، راجياً أن يكون حسنة
وصدقة عنهما، إليكما أُمي وأبي الحاضرين دوماً برغم
الغياب.

إلى روح أخي تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

المحتويات

المحتويات

الصفحة	العنوان
أ - هـ	المقدمة
12 - 1	التمهيد : مفاتيح البحث
4 - 2	أولاً : حياة المفسر
5 - 4	ثانياً : 1 - التوجيه لغةً واصطلاحاً
12 - 6	2 - أنواع التوجيه
66 - 14	الفصل الأول : التوجيه النحوي في القراءات القرآنية عند النّقوي
16 - 14	مدخل
33 - 17	المبحث الأول : المرفوعات
21 - 17	1 - المبتدأ
25 - 21	2 - الخبر
27 - 25	3 - الفاعل
30 - 28	4 - نائب الفاعل
33 - 30	5 - اسم كان
56 - 34	المبحث الثاني : المنصوبات
36 - 34	1 - المفعول المطلق
39 - 37	2 - المفعول به
41 - 39	3 - المفعول له
44 - 42	4 - المفعول معه
47 - 45	5 - المفعول فيه
51 - 47	6 - خبر كان
53 - 51	7 - التمييز
56 - 53	8 - المستثنى بالآ
66 - 57	المبحث الثالث : التوابع
59 - 57	1 - النعت
61 - 60	2 - البدل
64 - 62	3 - العطف
66 - 64	4 - التوكيد
109 - 68	الفصل الثاني : التوجيه النحوي في تأويل التقديم والتأخير عند النّقوي

72 – 68	مدخل
86 – 73	المبحث الأول : تقديم العمدة وتأخيرها
73	أولاً - تقديم الخبر على المبتدأ
75 – 73	1 - وجوب تقديم الخبر
79 – 75	2 - جواز تقديم الخبر
81 – 80	ثانياً - تقديم خبر كان على اسمها
83 – 81	ثالثاً - تقديم خبر كان عليها
83	رابعاً - تقديم معمول خبر (كان) عليها
85 – 84	خامساً - تقديم خبر ليس على أسمها
86 – 85	سادساً - تقديم خبر إن على اسمها
109 – 87	المبحث الثاني : تقديم الفضلة وتأخيرها
88 – 87	تقديم الفضلة
89 – 88	أولاً - تقديم المفعول به
94 – 89	1 - تقديم المفعول به على فعله
96 – 94	2 - تقديم المفعول به على الفاعل
98 – 97	3 - تقديم المفعول الثاني على الأول
102 – 99	ثانياً - تقديم الحال على عامله
104 – 103	ثالثاً - تقديم المصدر المؤكّد
107 – 105	رابعاً - تقديم المعطوف على المعطوف عليه
109 – 107	خامساً - تقديم الجار والمجرور
163 – 111	الفصل الثالث: التوجيه النحوي في تأويل الحذف والتقدير عند النقي
112 – 111	مدخل
147 – 113	المبحث الأول : الحذف في الأسماء
113	أولاً : حذف المرفوعات
113	1 - حذف المسند إليه المبتدأ
113	في جواب الاستفهام
115 – 114	بعد فاء جواب الشرط
116 – 115	بعد القول
118 – 117	حذف المبتدأ على جهة القطع والاستئناف
119 – 118	2 - حذف المسند الخبر
122 – 120	في العطف على مبتدأ ذكر خبره
124 – 122	جواز الأمرين حذف المبتدأ أو الخبر

127 – 125	3 – حذف اسم كان واخواتها
128 – 127	4 – حذف خبر إنَّ
132 – 128	5 – حذف الفاعل
133	ثانيًا : حذف المنصوبات
138 – 133	حذف المفعول به
139	ثالثًا : حذف المجرورات
140 – 139	حذف المضاف إليه
140	رابعًا : حذف المضاف والموصوف والصفة
144 – 140	1 – حذف المضاف
145 – 144	2 – حذف الموصوف
147 – 146	3 – حذف الصفة
157 – 148	المبحث الثاني : حذف الفعل والجملة
151 – 148	1 – حذف الفعل
155 – 151	2 – حذف جواب الشرط
157 – 156	3 – حذف جملة القسم
163 – 158	المبحث الثالث : حذف الحروف
159 – 158	1 – حذف حرف الجر
161 – 160	2 – حذف حرف الاستفهام
161	3 – حذف حرف (الواو)
163 – 162	4 – حذف حرف (الياء)
214 – 165	الفصل الرابع: التوجيه النحوي في تأويل الزيادة لحروف المعاني عند النّقوي
169 – 165	مدخل
187 – 169	المبحث الأول : الزيادة في حروف الجر
174 – 169	1-زيادة حرف الجر (من)
174	2-زيادة حرف الجر (الباء)
176 – 175	زيادة (الباء) مع الفاعل
176	زيادة (الباء) مع المفعول
178 – 177	زيادة (الباء) في الخبر
179 – 178	زيادة (الباء) في خبر ما
179	3-زيادة (اللام)

182 – 179	زيادة اللام معترضة بين الفعل ومفعوله
185 – 182	الزيادة لتقوية عامل في الوصول إلى مفعوله
187 – 185	4 - زيادة حرف (الكاف)
199 – 188	المبحث الثاني : الزيادة في الحروف العاطفة
194 -188	1- زيادة (الواو)
199 – 195	2- زيادة (الفاء)
190 – 200	المبحث الثالث : الزيادة في حروف آخر
201 – 200	1- زيادة (ما) عند النّقوي
202 –201	بين اسم وفعل
206 – 203	بين حرف واسم
206	زيادتها بين حرفين
210 –207	2- زيادة (لا)
213 – 211	3- زيادة (إنْ) المكسورة المخففة
214	4 - زيادة (أنْ) المفتوحة المخففة
267 – 216	الفصل الخامس: التوجيه النحوي في تأويل الحمل على المعنى عند النّقوي
218 – 216	مدخل
229 – 218	المبحث الأول: الحمل على المعنى من جهة الأفراد والتثنية والجمع
220 – 219	1- حمل المفرد على معنى التثنية
222 – 221	2- حمل المفرد على معنى الجمع
225 – 222	3 - حمل المثني على معنى المفرد
227 – 225	4 - حمل الجمع على معنى المفرد
229 –227	5 - حمل الجمع على معنى المثني
243 – 230	المبحث الثاني: الحمل على المعنى من جهة التذكير والتأنيث
239 – 231	1 - تذكير المؤنث
243 – 240	2 - تأنيث المذكر
267 – 244	المبحث الثالث : التضمين
246 – 244	مدخل
252 – 247	أولاً - تضمين الأفعال
257 – 253	ثانياً - تضمين الأسماء

259 – 258	ثالثاً - النيابة في الحروف
260 – 259	1 - الباء بمعنى إلى
262 – 261	2 - الباء بمعنى عن
263 – 262	3 - الباء بمعنى مع
265 – 264	4 - إلى بمعنى مع
266 – 265	5 - من بمعنى في
267 – 266	6 - في بمعنى على
270 – 269	الخاتمة والنتائج
298 – 272	المصادر والمراجع
A-C	الملخص باللغة الانكليزية

المُقَدِّمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أظهر في الخلائق فضله وقدرته، وفضلَ البشر بقيادة الحياة بما أودع فيهم العلم والإنسانية بمنه وإرادته، واختصَّ من بين البشر محمدًا وآله فجعلهم نبراس الهداية ومنبع العلم بعلمه وحكمته، والصلاة والسلام على المخصوص من الحكمة، محمدَ نبيِّ الرحمة، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ويَعُدُّ :

إنَّ القرآنَ الكريمَ أشرفُ كتاب، وأبلغُ كلام على هذه البسيطة فهو من أجلِّ النعم قدرًا، وأوجبها شكرًا، أعجزت آياته من كان البيان والإيضاح والتفصيل والوضوح في الكلام زينتهم، وفن الكلام حيلتهم؛ ولذا عكف النحويون والمفسرون على خدمته والاهتمام به، والانصراف إليه، والتفرغ له، والتفكير في أموره؛ ببيان علومه وتفسيرها، وكل علم مرتبط بكتاب الله سبحانه وتعالى يُعدُّ من أرفع العلوم، وأشرفها قدرًا وأكثرها أهمية، وأسمائها منزلة ورفعة شأنًا، فإن العلوم إنما تتال شرفها من شرف ما ترتبط به ومن هنا فإن علوم العربية من أرفع العلوم وأشرفها؛ لأنها ما وضعت، ولا ألف فيها النحويون والمفسرون إلا لفهم كتاب الله تعالى وصيانة له . فالعربية لغة شريفة، ولها مقام محترم، كرمها الله تعالى بنزول القرآن الكريم بها، ولأن بعض تراكيب القرآن يكون ظاهرها مخالفة للأصول التي وضعها النحويون واللغويون، فعملوا على توجيه ما خالف تلك الأصول والقواعد حتى وافقت تلك القواعد، بهدف انسجام النص مع القاعدة .

ويعدُّ تفسير السيد محمد تقي النقوي المسمى ضياء الفرقان في تفسير القرآن من المصادر الغنية بعلوم اللغة لما تتضمنه من جوانب لغوية ومن قراءات قرآنية، إذ جمع فيه بين علوم القرآن ألفاظًا وتراكيبًا وأساليب ما يجعله مرجعًا لأهل اللغة والقراءات، فكان حريًا بنا أن نقف على هذا الكتاب الثمين تحريًا واستكشافًا لعلم هذا

العالم الجليل الذي عُرف ببراعته في هذا الميدان، وكان هذا الأمر أحد الأسباب التي أدت إلى أن يكون موضوع هذا البحث موسوماً بـ (التوجيه النحوي عند النّقوي) (ت1440هـ) في تفسيره ضياء الفرقان في تفسير القرآن (والذي دفعني لانتقاء هذا التفسير ما حواه من مسائل لغوية ونحوية تستحق الدراسة والاهتمام، وما في صحائفه من أقوال العلماء السابقين له وآرائهم . فضلاً عن إظهار ما خفي من هذا التفسير من خلال دراسته من جوانبه المختلفة، فهو موضوع يستحق أن تكشف عن أسراره وتُجلى آثاره، يضافُ إلى ذلك قلة البحوث والدراسات حوله، وقد تكون هذه الدراسة الأولى في هذا التفسير، وربما مردُّ ذلك إلى أنه طُبِعَ حديثاً.

واقترضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، في التعامل مع المادة العلمية في تفسير الضياء، من خلال استقراء النصوص القرآنية مع الوقوف على آراء العلماء القدماء والمحدثين لمعرفة الآراء النحوية التي بيّنها النحويون والمفسرون في توجيه النص القرآني، والموازنة بينها .

واستقى البحث مادته العلمية من القرآن الكريم، وكتب النحو والتفسير، وكذلك كتب الأصول، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وغيرها مما يحمّله البحث في طيّاته، فضلاً عن الاستعانة بالدراسات التي اطلعت عليها والتي كان لها فضل السبق في هذا الميدان.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في خمسة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة تتضمن أبرز النتائج، وثبت بالمصادر والمراجع .

أمّا التمهيد فجاء في مطلبين، الأول في التعريف بالمفسّر، وآثاره العلمية. وأمّا المطلب الثاني فجاء في بيان مفهوم التوجيه النحوي، وأنواعه .

وجاء الفصل الأول بعنوان (التوجيه النحوي في القراءات القرآنية عند النّقوي)، وضحت في مقدمته القراءات مفهومها، وأقسامها، والاختلاف من ناحية الاستشهاد بالقراءات

القرآنية عند العلماء، ومن ثم قسمته على ثلاثة مباحث الأول: في (المرفوعات)، والمبحث الثاني: في (المنصوبات)، والمبحث الثالث: في (التوابع) .

وعني الفصل الثاني بدراسة: (التوجيه النحوي في تأويل التقديم والتأخير عند النقوي)، مشتملاً على مبحثين: الأول: (تقديم العمدة وتأخيرها)، والآخر (تقديم الفضلة وتأخيرها) مع إيضاح مفهوم التقديم والتأخير عند العلماء القدامى والمحدثين .

وخصص الفصل الثالث لدراسة (التوجيه النحوي في تأويل الحذف والتقدير عند النقوي)، مقسماً على ثلاثة مباحث: الأول: في (الحذف في الأسماء)، والثاني : في (الحذف في الفعل والجملة)، والثالث: في (حذف الحروف)، مسبوقه بمدخل يوضح فيه مفهوم الحذف.

وجعلت الفصل الرابع في دراسة : (التوجيه النحوي في تأويل الزيادة لحروف المعاني عند النقوي)، موزعاً على ثلاثة مباحث : الأول: في (الزيادة في حروف الجر)، والثاني: في (الزيادة في الحروف العاطفة)، والثالث: في (الزيادة في حروف آخر)، مكتفياً بالحرف في هذا الفصل لقلّة ورود الزيادة في الأفعال والأسماء في تفسير الضياء. وقد سبقت هذه المباحث بمدخل وضحت فيه مفهوم الزيادة وأهميتها، وكذلك اختلاف النحويين والمفسرين حول ظاهرة الزيادة في النص القرآني .

وخصص الفصل الأخير لدراسة (التوجيه النحوي في تأويل الحمل على المعنى عند النقوي)، وجاء على ثلاثة مباحث، الأول : (الحمل على المعنى من جهة الإفراد والتثنية والجمع).

والثاني: (الحمل على المعنى من جهة التذكير والتأنيث)، والثالث: (التضمين)، موزعاً على التضمين بالأفعال والتضمين بالأسماء والنيابة بالحروف، وقد سبقهما مدخل في إيضاح مفهوم الحمل ورأي العلماء فيه .

تلا هذه الفصول خاتمة تضمنت أهم النتائج، ثم قائمة للمصادر والمراجع .

ولقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات التي تغلبت عليها بمرور الوقت بحمد الله، ولعل أبرزها عدم وجود دراسة تُعنى بتفسير الضياء؛ لأنه من التفاسير التي طبعت حديثاً مما استدعى في أغلب الأحيان الاعتماد على النفس في قراءة التفسير بصورة كاملة، والوصول إلى الآيات المطلوبة وإحصائها والوقوف على معانيها ومدلولاتها .

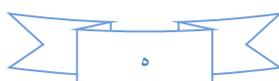
وقبل الختام لا بد من كلمة شكر وإن كانت قاصرة أوجهها إلى من يستحقها فالشكر أولاً وآخراً للباري (عزَّ وجلَّ)، فله الحمد من قبل ومن بعد .

واعترافاً بالفضل ورداً للجميل يدفعني أن أقدم شكري العظيم وامتناني الخالص إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة جنان منصور كاظم، التي واكبت مسيرة بحثي ولم تبخل عليّ بنصيحة أو بملحوظة أفادت البحث وسدّدت خطى الباحث، وحسبي منها التشجيع المتواصل لإنجاز هذه الأطروحة، فلها مني وافر الشكر وجزيل الامتنان وجزاها الله عني خيراً الجزاء .

وعرفاناً منّي بالجميل، أتقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء - وكذلك رئاسة قسم اللغة العربية لتذليل الصعاب أمام طلبة الدراسات العليا، وكذلك أشكر أساتيذني الأفاضل في قسم اللغة العربية كلية التربية الذين رقدوا البحث والباحث بكل ما من شأنه أن يرفع من منزلتهما، ويدلّهما على صواب الطريق .

وأقول فليس الكمالُ إلا للباري وحده ولا ادّعي لعملي التمام والكمال وإنّي لأدعو الله أن أكونَ قد وقّفتُ في وضعٍ لبنةٍ نافعةٍ في المكتبة العربية، راجياً المغفرة من رب العزة والعطاء، وأنا بعد ذلك أسأله السداد. والحمدُ لله ربّ العالمين .

الباحث



التمهيد

أولاً : التعريف بالنقوي

ثانياً : التوجيه النقوي: المصطلح وأنواع التوجيه

نبذة من حياة السيد محمد تقي النّقوي

قبل البدء في موضوع الدراسة، لابدّ من اطلاع سريع على جوانب من حياة المفسّر السيد محمد تقي النّقوي؛ لما في ذلك من أهمية بالغة تكشف للمتلقي عن شخصية صاحب التفسير الذي انتخب نتاجه متناً لدراسة التوجيه النحوي في تفسيره للنص القرآني .

أولاً : التعريف بالنّقوي :

اسمه ونسبه :

السيد محمد تقي بن محمد باقر النّقوي الحسيني الخرساني القائيني (1)، ولقبه (النّقوي) نسبة إلى الإمام الهادي (عليه السلام) النقي، إذ يرتفع بنسبه إليه (2).

ولادته ونشأته :

ولد السيد محمد تقي النّقوي في قائين سنة (1348 هـ) ونشأ بها وقرأ دروسه الأولية هناك على أساتذة أفاضل فانتهل منهم وارتشف من علومهم. ثم هاجر إلى النجف الأشرف لإكمال الأبحاث الفقهية والأصولية حتى أتمها، فقد كان تعليمه متعدد الجوانب، فدرس العربية وعلومها والفقه وأحكامه، ثم رجع إلى طهران قائماً بوظائفه الشرعية وكاتباً محققاً وعالمًا (3) .

شيوخه :

تحصّل على المعرفة على يد بعض علماء عصره أذكر منهم : سماحة الإمام المجاهد آية الله العظمى فقيه عصره السيد محسن الطباطبائي الحكيم (قدس سره) الذي توفي في

(1) ينظر : المنتخب من أعلام الفكر والأدب، كاظم عبود : 411، مجلة تراثنا : 5 / 298.

(2) ينظر : أعلام الشيعة ، الشيخ الدكتور جعفر المهاجر : 3 / 1194.

(3) ينظر : المنتخب من أعلام الفكر والأدب : 411، جامع صور العلماء : 1 / 135.

السابع والعشرين من ربيع الأول سنة (1390 هـ)⁽¹⁾. وسماحة الإمام آية الله العظمى السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره)، الذي توفي في العراق في مدينة النجف في الثامن من صفر سنة (1413 هـ)⁽²⁾.
مؤلفاته⁽³⁾ :

- **مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة**، وهو مطبوع يقول في مقدمته "إنه لا يخفى على الناقد البصير والمطلع الخبير أنّ كتاب نهج البلاغة لا يقاس بغيره من الكتب الموجودة والزّير المسطورة من الأولين والآخرين إلاّ كتاب الله تبارك وتعالى الذي هو الأصل وهذا فرعه أو هو البذر ، وهذا ثمرته ، لكونه متضمّنًا من عجائب البلاغة وغرائب الفصاحة وجواهر العربيّة وثواقب الكلم الدّينية والدّنيوية ما لا يوجد مجتمعًا من كلام ولا مجموع الأطراف في كتاب"⁽⁴⁾.

- **تفسير (ضياء الفرقان في تفسير القرآن)**، وهو مادتنا لهذا الدراسة، فقد اهتم النّقوي في تفسيره بالتوجيه النحوي اهتمامًا واسعًا؛ لأنه كان صاحب دراية واسعة بهذا العلم، وقد أكثر من المسائل النّحوية في تفسيره، من خلال ذكر أوجه الإعراب للفظ القرآني مع توجيه المعنى لهذه الألفاظ، فضلًا عن ذكره الآراء النحوية للعلماء والمفسرين ومناقشتها مناقشة علمية مع الترجيح بينها واختيار الأنسب منها، وردّ الآراء التي يراها ضعيفة وعدم قبولها، مع الاعتناء بتبيان القراءات وتوجيهها إعرابيًا وتوضيح المعنى المترتب على كل وجه.

وله أيضًا شرح دعاء كميل، شرح خطبة فدك، شرح دعاء عرفة للإمام الحسين (عليه السلام) .

(1) ينظر : بحوث ودراسات عن علماء الحوزة العلمية في النجف الاشرف : 24 / 3.

(2) م . ن : 246 / 1.

(3) ينظر : المنتخب من أعلام الفكر والأدب : 411.

(4) مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة للنقوي : 1 / 6 .

وفاته :

توفي سماحة آية الله السيد محمد تقي التَّقوي (قدس سره) بعد أن قضى عمراً طويلاً في خدمة الشريعة و فقه أهل البيت (عليهم السلام)، وقد بذل رحمه الله جهداً مشكوراً في التدريس والتأليف ومواصلة أهل الفضل والعلم مع ما كان عليه من الورع والتقوى وحسن السيرة ولقد ختم الله للفقيد بالحسنى حيث وافاه الأجل في السادس من رمضان سنة (1440هـ) .

ثانياً : التوجيه النحوي : المصطلح وأنواعه

1 - التوجيه في اللغة والاصطلاح:

الوجه عند الفراهيدي (ت170هـ) : " مستقبل كلّ شيء، والجهة، النحو، يقال: أخذت جهة كذا، أي نحوه"⁽¹⁾ .

وقال الأزهري (ت370هـ) : " وجَّهتِ الرِّيحُ الحصى توجيهاً، إذا ساقته"⁽²⁾، والتوجيه: "وجَّهه فتوجَّه، ووجَّهت الشيء: أي جعلته على جهةٍ واحدة"⁽³⁾. ويقال قاد فلانٌ فلاناً فوجَّه أي انقاد واتبع، وشيءٌ مَوْجَّهٌ إذا جُعِلَ على جهةٍ واحدة لا يختلف "⁽⁴⁾.

وقال آخرون: "إيراد الكلام على وجهٍ يندفع به كلام الخصم، وقيل: عبارة على وجه ينافي كلام الخصم"⁽⁵⁾. وقال السيوطي(ت911هـ): "إيراد الكلام مُحتملاً لوجهين مُختلفين"⁽⁶⁾.

وفي المصطلح النحوي : يراد به: "بيان أنّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها

(1) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة:(وجه): ٦٦/٤.

(2) تهذيب اللغة للأزهري(ت370هـ) : 187/6.

(3) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري اليمني(ت573هـ):7083/11.

(4) لسان العرب لابن منظور(ت711هـ)، مادة: (وجه): 17 : 453 - 458.

(5) كتاب التعريفات للجرجاني(ت816هـ) : 69/1.

(6) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي: 104/1.

وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون - مثلاً: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا"⁽¹⁾.

ومنهم من قال بأنه: " تحديد دليل أو تحديد سبب أو مخرج لأي مسألة نحوية "⁽²⁾. وهناك من عرفه بصورة أدق حيث قال: " هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منها، وما يؤثر فيها، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير، تعليل، أو استدلال، أو احتجاج، سواء أصيغ ذلك في قواعد تضبطه، وتتنظر له، أم لم يُصغ "⁽³⁾.

ويرى بعض الباحثين أن التوجيه "نوع من أنواع القواعد التي جرّدها النحاة من استعمال العرب ليضبطوا بها الكلام فيغدو ذا فائدة ومعنى؛ إذ إن هذه القواعد تعكس فلسفة العلم ومعياره، ومدى شموليته لجميع فروعهِ ومسائله، فهي في المحصلة النهائية لمراحل الاستقراء، إذ هي القانون الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه"⁽⁴⁾.

والتوجيه في الكلام هو محاولة الكشف عن السبيل الذي قُصد إليه، أو قصد منه ببيان أصله ومعناه، فالتوجيه إذن لا يكون إلا حيثما يكون هناك شيء صرف عن جهته ويتطلب الكشف عن جهته والتوجيه يعني "العملية التي يقوم بها المُوجِّه لأجل إعطاء شيء ما وجهته، وبكلام آخر هو الكشف عن وجهة الشيء ببيان أصله"⁽⁵⁾.

وعرفه الدكتور تمام حسان بقوله: " تحديد وجه ما للحكم"، ويقسمه قسمين: توجيه استدلالي وتوجيه تأويلي، أما الاستدلالي فيكون بالسماع والقياس إما حملاً على اللفظ، وإما حملاً على المعنى، والتأويلي يكون بالرد إلى الأصل أو بالتماس مخرج أو مسوغ"⁽⁶⁾. وسنتعرف على كل نوع من أنواع التوجيه النحوي بشكل تفصيلي.

(1) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة: 295.

(2) تعدد التوجيه النحوي (مواضعه، أسبابه، نتائج): ٢٢.

(3) قواعد التوجيه في النحو العربي، للخوري: ١٢.

(4) الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، حسام أحمد قاسم: ٢٠٩.

(5) أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة، دراسة في كتب حروف المعاني العامة، بكر عبد الله خورشيد: ١٦

رسالة ماجستير، جامعة الموصل: ٢٠٠٠.

(6) الأصول، د. تمام حسان: 206.

2 - أنواع التوجيه النحوي

أ - التوجيه الاستدلالي :

وهو التوجيه الذي يعتمد فيه الحكم النحوي على السماع، ولهذا الأصل اللغوي شروطه وهو ما نقل عن العرب بقولهم : (هكذا نطقت العرب) نحو قولك للرجل (الصيف ضيقت اللب) بكسر التاء وإن خاطبت به مذكراً، فيكون توجيهه على ما نطقت به العرب فالأمثال لا تتغير صيغتها ؛ أو يعتمد على القياس وهو مرحلة تقعيد للغة وبناء الأحكام المناسبة⁽¹⁾، واعتمد النحاة كثيراً في جمع المادة اللغوية وتحليلها على السماع، ولا يقل اهتمام البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة عن اهتمام نظرائهم الكوفيين⁽²⁾، وهو ما يسميه ابن الأنباري بمصطلح (النقل)⁽³⁾، ويرى الدكتور محمود نحلة أن " النقل أعم بهذا المعنى وأشمل؛ إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"⁽⁴⁾.

وقال معللاً استعمال ابن الأنباري لمصطلح النقل: " ولعل ابن الأنباري آثر النقل ليلمح أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة ... و لعله آثر أيضاً مصطلح النقل؛ لأن السماع قد يُشعر بأنّ ما نقله الناقل قد سمعه من مصدره الأصلي دون فاصل أو فواصل"⁽⁵⁾.

فالسماع ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، ويشمل المنقول من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر⁽⁶⁾.

وعرفته الدكتورة خديجة الحديثي بأنه "الأساس الأول الذي دونت بموجبه اللغة لمعرفة، كنهها وتبيان خصائصها وضبطها، ومعرفة المستعمل منها... عن طريق السماع من

(1) ينظر : جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري(ت395هـ) : 575/1، والأصول: 207 .

(2) ينظر : أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم: ٣٤ .

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 169.

(4) أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة : 31 .

(5) م . ن : 31 .

(6) ينظر : الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي : 48.

العرب الذين سلمت لغتهم، وعن طريق ما يروي من الآثار العربية من شعر ونثر، وما جاء في القرآن، والأحاديث النبوية الشريفة⁽¹⁾.

ومن أمثلة السماع التي أجازها مجموعة من النحويين إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في الاسم المعرفة مستنداً بقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا⁽²⁾

والذي دلّ على إعمال (لا) عمل (ليس) برغم كونها داخلة على الاسم المعرفة، على خلاف ما ذكره النحاة من أنها لا تكون عاملة إلا في النكرات .

ومثل ذلك عند العرب دخول (لولا) على ضمائر الجر، قاله سيبويه استدلالاً بقول الشاعر :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوَى⁽³⁾

فقد جعل الضمير بعد (لولا) بالياء، وهو ضمير الجر، والشائع كثيراً أن يقال لولا أنا ولولا أنت، قال تعالى: **أَأَنْجُو نَحْنُ نَحْمُ** [سبأ:31]، ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا.

ومن القراءات القرآنية التي احتج بها الكوفيون قوله تعالى: **أَأَمْ يَمْ يَمْ** [النساء:1]، بالجر أي والأرحام، بمعنى جواز العطف على الضمير المجرور، من غير إعادة الجار، مستنداً بقراءة حمزة الزيات⁽⁴⁾. وهو ما أنكر النحاة قراءته وقالوا: لا يعطف على مضمر مجرور إلا بإعادة جاره⁽⁵⁾.

قال ابن كمال باشا : " اعلم أن الكوفيين جوزوا العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد، وعلى المضمر المجرور من غير إعادة الجار، متمسكين في هذا بقراءة

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 134.

(2) البيت من الطويل للشاعر : النابغة الجعدي ، ينظر : شرح ابن عقيل : 315/1 ، وشرح الأشموني : 265/1 ،

(3) البيت ليزيد بن حكم الثقفي وهو من الطويل ، ينظر : الكتاب : 2 / 373 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 1 /

174 ، وشرح الكافية الشافية : 2 / 785 .

(4) ينظر : الاقتراح للسيوطي : 40.

(5) ينظر : دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح : 133/1.

حمزة: (والأرحام) بالجر، وهذا ضعيف؛ لأن قراءة حمزة تحتمل انجراره بتقدير الباء، أي: وبالأرحام⁽¹⁾.

ومهما اختلف في تحديد مفهوم السماع فهو "الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقاً، فلم ينكر أحد من العلماء أنّ السماع حجة؛ لأنه المقدمة الأولى الضرورية لبناء النحو، وكلّ أصول النحو الأخرى ترتبط به ولو بطرف"⁽²⁾.

ومما سبق نلاحظ أنّ النحاة الأوائل قد عدوا السماع مصدر التقعيد في صياغة القاعدة النحوية، بعد أن قيده بحدود زمانية وأخر مكانية، ومن ثم وضعوا منهجاً يسمى القياس وهو ما يعرفه الشاوي بقوله: " حمل غير المنقول على المنقول في معناه، وهو معظم مسائل النحو ولذا قيل في حدّه : علم مستخرج بالمقاييس "⁽³⁾، والقياس هو أما حمل اللفظ على اللفظ أو حمله على المعنى، فالوجه عند ذلك يسمى (حملاً) أو من خلال التعليل بالقياس بالعلة أو الشبه أو الطرد أو القاعدة، فالوجه حينئذٍ يصبح بالتعليل⁽⁴⁾.

وارتبط القياس في نظر القدماء بالعقل والتفكير، وهو أداة لصياغة قوانين اللغة التي تعمل عليها، ووسيلة ليس فيها معالاة لتقويم الكلام العربي وضعت للتعليم وإرساء المبادئ والأصول حتى لا يكون هناك شذوذ في القواعد العامة⁽⁵⁾.

والبصريون هم أسبق من الكوفيين في وضع قواعد النحو فقد اعتمدوا على ما انتشر من كلام العرب في تقعيد قواعدهم " فإن ورد عن العرب الفصحاء أو عن شاعر من الشعراء، الذين يحتج بشعرهم أو في قراءة قارئ غير متواترة ما خالف أقيستهم مما لا يستطيعون

(1) اسرار النحو، لابن كمال باشا : 161.

(2) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : 142.

(3) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، للشاوي(ت1096هـ) : ٦١.

(4) ينظر : الأصول : 207.

(5) ينظر : القياس في النحو العربي، سعيد جاسم الزبيدي: ١٣-١٥.

تخطئته أو ردّه لجأوا إلى التفسير والتأويل بتقدير محذوف ونحوه ينسجم مع المعنى ويوافق الأقيسة" (1) 0

ومن حمل اللفظ على اللفظ نحو حمل (أن) المصدرية الناصبة للفعل على (ما) المصدرية، فلم تنصب أن الفعل في صلتها لحملها على (ما) غير العاملة، ومن ذلك قراءة مجاهد بالرفع قال تعالى: **أَأَبَىٰ تَحْتَهُمْ تَمَنَّىٰ** [البقرة: ٢٣٣]. برفع يتم (2). وأما حمل اللفظ على المعنى ما ذكر في هذه المسألة وتوجيهها وهو قول الشاعر:

الحربُ أول ما تكون فُتِيَّةٌ تسعى بزينتها لكل جهول (3)

رجح المبرد وقد سبقه في ذلك الأخفش أن (فتية) منصوبة، على اعتبار لفظة (أول) مبتدأ ثانياً وبذلك تكون (فتية) حالاً سدّ مسدّ الخبر، والجملة منها خبر للمبتدأ الأول (الحرب)، وهذا لا يجوز لعدم المطابقة بين الحال المؤنث (فتية) وصاحبها المذكر (أول)، مما دفع المبرد إلى تعليل ذلك بقوله إن المعنى مشتمل عليه أي بحملها على المعنى (4)، ولسيبويه في هذا البيت ثلاثة أوجه، أولها رفع (أول) ورفع (فتية)، على اعتبار أنهما مبتدأ وخبر، وأنت الخبر لاكتساب لفظة (أول) التانيث من خلال إضافتها إلى مؤنث، والتقدير: أول الحرب فتية. قال سيبويه: "ولكنه أنت الأول كما تقول: (ذهبت بعض أصابعه). والجملة هذه خبر الحرب" (5).

وثانيها: برفع (فتية)، ونصب (أول)، على الظرف.

(1) المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي : ٧٨.

(2) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 143/8.

(3) البيت من البحر الكامل ، وهو قول عمرو بن معد يكرب، ينظر: الكتاب: 401/1، الشعر والشعراء، لابن قتيبة (ت 276هـ) : 361/1 .

(4) ينظر : المقتضب للمبرد: 252/3.

(5) الكتاب لسبويه: ٤٠٢ / ١.

أما الثالثة بنصب (فتية) ورفع (أول)، ف(أول) مبتدأ ثانٍ بعد المبتدأ الأول وهو لفظة (الحرب) و(فتية) حال سدّ مسدّ الخبر والجملة من المبتدأ والخبر خبرا للأول الحرب (1).

ومثله قوله تعالى: أأ □ □ □ □ □ [يونس: ٤٢] فمعنى (من) الجمع وإن كان مفرد اللفظ (2).

وضح ابن الأنباري الاستدلال بالعلة أو القاعدة بقوله: "إنما قلنا إن المكنى في لولاي ولولاك في موضع جر؛ لأن الياء والكاف لا تكونان علامة رفع، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال، ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب؛ لأن (لولا) حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير نصب وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر" (3) 0

ب - التوجيه التأويلي :

وهو التوجيه الذي يتكئ فيه الحكم النحوي إلى أحد وجوه التأويل التي تجعل منه نصاً آخر مطابقاً لما جاء في القواعد النحوية .

ووجوه التأويل تضم كل من الحذف والإضمار والزيادة والتقديم والتأخير والنيابة والتضمين ... وجميعها تقع تحت عنوان (توجيهات النحاة) (4).

وهذا الموقف في اعتبار النحاة ضرورة يفرضها منهجهم في قبول كل النصوص الماثورة عن ذلك العصر، والتزامهم بها في تقنين القواعد، ومراعاتهم لها في طرد الأحكام. ويتبين من هذا أن التأويل عند النحاة مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص، وأن الالتزام بهذا المعنى يتضمن طرفين أو يمتد على جبهتين: "أولاً: الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد .

(1) الكتاب لسبويه : ٤٠٢/١ .

(2) ينظر : المقتضب : 252/3 .

(3) الأنصاف في مسائل الخلاف : 565/2 .

(4) ينظر : الأصول: ٢١٦ .

وثانياً: تأويل النصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يبعد بها عن التأثير في القواعد ذاتها؛ إذ يفسرها ويصوغها بشكل ينأى بها عن معارضتها، أو يضعف من قيمة هذه المعارضة ويلغي أثرها"⁽¹⁾.

ونقل السيوطي (ت 911 هـ) عن أبي حيان (ت 745 هـ)، قوله: أن "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم يتكلم بها فلا تأويل"⁽²⁾، ويبدو أن المراد بالجادة "القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة"، فإذا اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي"⁽³⁾.

والتوجيه التأويلي هو ألصق شيء بما ذكر تحت عنوان (الاستصحاب)؛ لأن أصل الوضع قد يكون أصل وضع الحرف أو أصل وضع الكلمة أو أصل الجملة⁽⁴⁾. ويمكن تفسير استصحاب الحال في النحو بأنه تعديل الجملة لتتناسب مع الحالة التي تصفها، وذلك بواسطة استعمال القوانين التحويلية في عملية التحليل اللغوي، فيكون استصحاب الحال مؤكدة للحكم النحوي المستدل عليه، وذلك بإجازة النحويين العدول عن أصل الرتبة من خلال تقديم الخبر على المبتدأ.

يقول ابن عقيل: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ. فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه على ما سيبين، فتقول: قائم زيد... وفي الدار زيد، وعندك عمرو"⁽⁵⁾. والمراد من ذلك كله أن الوجه التأويلي هو العنصر اللغوي المراد تأويله فظهور الأصل وقربه بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره، يجعل الوجه التأويلي باسم "

(1) أصول التفكير النحوي: 233.

(2) الاقتراح في علم اصول النحو، للسيوطي: 62.

(3) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، محمد هنادي: 8.

(4) الأصول: 213.

(5) شرح ابن عقيل: 227/1.

الرد" وإما أن يكون الأصل موهماً يتطلب التحديد أو ممتعاً يتطلب التبرير لصونه عن دعوى الخطأ عندئذ يصبح التأويل باسم (التخريج)⁽¹⁾، ومما جاء موهماً مخالفاً للقواعد العربية، قوله تعالى: **أَأْتَجِرَ تَجْرَةً تَهْتِكُ بِهَا مَسَاجِدَ اللَّهِ مَشْحُونَةً** [سورة الأنعام: ١٥١]، فإن ظاهر الكلام يدل على تحريم نفي الشرك، وملزومه تحليل الشرك وهذا خلاف المعنى المراد، والتأويل الذي يحل هذا الإشكال هو أنه سبحانه وتعالى قال لنبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) **قل لهؤلاء: "تعالوا أنزل ما حرم ربكم عليكم، فلما اجتمعوا إليه قال لهم: وصاكم ربكم الا تشركوا به شيئاً"**⁽²⁾.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن النحاة تلجأ إلى التأويل في حالة إذا كان الكلام مخالفاً للقاعدة بغية إرجاعه إليها، من خلال صرف الكلام عن ظاهره ورده إلى ما كان عليه، لمعرفة القاعدة أو لمراعاة المعنى.

(1) ينظر : الأصول : 207 .

(2) بديع القرآن ، لابن أبي الأصعب المصري (ت654هـ) : 133 .

الفصل الأول

التوجيه النحوي في القراءات القرآنية عند النحوي

مدخل :

القراءات القرآنية :

احتوت كتب اللغة والنحو على مجموعة كبيرة من القراءات القرآنية؛ لأنّ هذه القراءات تعد شاهداً مهماً في الاحتجاج النحوي ، إذ اعتمدها النحاة القدامى عند صياغتهم قواعد اللغة العربية فالشاهد القرآني هو القول الذي يكون متماسكاً من ناحية قوة البناء ونظم العبارة، وقد مثلت هذه القراءات رافداً من روافد إثراء المعنى القرآني على مستوى كتب التفسير . وتعدّ القراءات الوجوه المختلفة التي وافق النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقراءة النص القرآني بها تيسيراً، والتي جاءت موافقة لهجة من اللهجات العربية القديمة⁽¹⁾. وقد فرق الزركشي(ت794هـ) بين القرآن والقراءات بقوله: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان. فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها، من تخفيف وتنقيح وغيرهما"⁽²⁾.

وقال ابن منظور القراءة : "مصدر قرأ يقرأ قراءة ، وقرأناً ، وقرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممت بعضه إلى بعض"⁽³⁾ .

أما ابن الجزري(ت833هـ) فقد عرفها بقوله:"علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"⁽⁴⁾ . وذهب الدكتور عبد الهادي الفضلي إلى أنّها: "النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي، أو كما نُطِقَتْ أمامه فأقرّها"⁽⁵⁾ .

ومعنى هذا أن علم القراءات يعمل على بيان كيفية أداء الكلمة القرآنية على الوجه الذي تواتر سماعه ونقله عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) أي إن علم القراءات يدفع

(1) ينظر : المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته: 16/1 .

(2) البرهان في علوم القرآن للزركشي: 318 / 1 .

(3) لسان العرب مادة(قرأ) : 128 / 1.

(4) منجد المقرئين، لابن الجزري(ت833هـ) : 9 / 1 .

(5) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف للفضلي : 68 .

في توضيح الصورة اللفظية للكلمة القرآنية كما نطق بها الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) ⁽¹⁾، ولعلم القراءات ثمرة وفائدة كبيرة تتمثل في "العصمة من الخطأ في النطق بالكلمات القرآنية وصيانتها من التحريف والتغيير، والعلم بما يقرأ به كل إمام من أئمة القراءة، والتمييز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به" ⁽²⁾.

وتقسم القراءات القرآنية بحسب أسانيدنا على: المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، وهناك نوع آخر من القراءات ظهرت للسيوطي هي ما زيد فيه للتفسير ⁽³⁾. فالمتواترة على قول ابن الجزري هي: "كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة، المقطوع بها" ⁽⁴⁾. أما القراءة الشاذة هي كل قراءة خرجت عن الأركان الثلاثة التي حددها ابن الجزري، بمعنى هي ما اختلف فيها أحد أركان القراءة المتواترة التي وضعناها سابقاً، وهي مما صحّ نقله عن الآحاد وصحّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف ⁽⁵⁾.

وهو ما ذهب إليه القراء في اهتمامهم بما شاع وصحّ نقله من القراءات، ولا يهتمون بالنحو وأصوله، أما علماء العربية فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات، وبالأخص ما بعد عن العربية فهم يرونها إلى اللحن أقرب مع ثباتها ⁽⁶⁾. فإذا نظرنا إلى المدرستين البصرية والكوفية فلا خلاف بينهما من ناحية الاستشهاد بالقراءات القرآنية المتواترة، ولكن الخلاف واقع بالقراءات الشاذة، فالبصريون لا يأخذون منها إلا ما وافق أقيستهم فيأخذون به، بينما الكوفيون يعملون بها وجعلوها من أصولهم النحوية ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف للفضلي: ١٤ .

(2) المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، د. محمد سالم محيسن: 6 .

(3) ينظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي: 1/ 264 - 265، الشاهد وأصول النحو، د. خديجة الحديثي: 45-46

(4) منجد المقرئين: 18 .

(5) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: 1/ 14 .

(6) ينظر: الشاهد وأصول النحو: 46.

(7) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 384.

وهناك بعض علماء العربية يقف موقفاً وسطاً بين هاتين المدرستين كابن جني الذي يأخذ منهما دون الانحياز لإحدهما⁽¹⁾، أمّا موقفُ سيبويه من القراءات فقد اعتمدها كما فعل من سبقه من البصريين باخضاعها إلى أقيستهم وأصولهم ويرى " أن القراءة لا تُخالف؛ لأن القراءة سنة "⁽²⁾.

وعلى هذا يمكن أن " تدخل القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس اللغوي والأدبي وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب ... في صحة الاستشهاد بها، والاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير "⁽³⁾.

والنحوي يعدّ القرآن وقراءاته الثابتة أهم مصدر لقواعده، وهو الأساس الذي يبني عليه قاعدته النحوية 0 أي إنّه يمكن اتّخاذ القراءات القرآنية أساساً لتحقيق التيسير، ودليلاً واضحاً لتصحيح كثير من العبارات الواردة والاستعمالات الشائعة الآن، التي يبتعد المتشددون عن استعمالها⁽⁴⁾. ومن توجيه النحوي للقراءات القرآنية الواردة في التفسير هي:

(1) ينظر: الخصائص: 93/2-94.

(2) الكتاب لسيبويه: 148/1 .

(3) القراءات القرآنية للفضلي: 63 .

(4) ينظر : المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته: 21/1 .

المبحث الأول : المرفوعات

1- المبتدأ :

اعلم أنّ المبتدأ كلّ اسم أو بمنزلة ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية مخبر عنه وجعلته أولاً لـ(ثان) أي خبراً عن الأول ومسنداً إليه ورفع بالابتداء⁽¹⁾، لتسند إليه خبراً تحصل به الفائدة ويكون به جملة⁽²⁾. وهو وخبره - إذا لم يكن ظرفاً ولا جازراً ومجروراً - مرفوعان، ك (العلم نور) "فالمبتدأ مُعْتَمَد السَّوَال، والخبر معتمد الفائدة"⁽³⁾.

ومما اختلفت فيه القراءة قوله تعالى: أ □ □ □ □ [الفاتحة: ٢]

اتفق القراء على ضم الدال من قوله: (الحمْدُ لله) ، وكسر اللام من (الله) ، وكسر الباء من (رَبِّ الْعَالَمِينَ) .

ف (الْحَمْدُ) رفع على الابتداء، و(الله) خبره، واللام متعلقة بمحذوف، أي الحمد ثابت. وهذه القراءة هي المأثورة⁽⁴⁾

وقد قرأ بعضهم: (الْحَمْدَ لله) بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف ، وليس بمختار؛ لأن المصادر تُنصَب إذا كانت غير مضافة، وليس فيها ألف ولام، كقولك: حَمْدًا، وشُكْرًا، أي: أحمَدُ وأشكُر⁽⁵⁾. والرفع أجود فيه من جهة اللفظ والمعنى؛ لأن فيه عمومًا في المعنى⁽⁶⁾. وتتسب قراءة الضم إلى إبراهيم بن أبي عبلة⁽⁷⁾ .

وقرأ الحسن البصري ورؤية (الْحَمْدِ لله)، بالكسر⁽⁸⁾. وهو ضعيف في الآية ؛ "لأنّ فيه إتباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب"⁽⁹⁾.

(1) ينظر : للمع في العربية: 25/1 .

(2) ينظر : للمحة في شرح الملحة: 294/1 .

(3) م . ن : 294/1 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 5/1 .

(5) ينظر : معاني القراءات، للازهري: 108/1 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 5 /1 .

(7) ينظر : مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه : 9 .

(8) ينظر : م . ن : 9 .

(9) التبيان في إعراب القرآن : 5 /1 .

أي إتباع الدال للام في الكسر ، وبالعكس أي: اتباع اللام الدال في الضم، تنزيلاً لهما من حيث إنهما يستعملان معاً منزلة كلمة واحدة⁽¹⁾.

قال النحوي: "(الحمدُ لله)، الحمدُ بفتح الحاء وسكون الميم مصدر قولك حمدته حمداً وهو نقيض الذم واللام فيه أمّا للجنس أو للاستغراق فعلى الأول معناه جنس الحمد له تعالى وعلى الثاني كلّ الحمد له تعالى واللام في الله للاختصاص أي إنّ الحمد يختصّ به وعليه فالحمد مبتدأ والله خبره"⁽²⁾.

وارتفاع الحمد بالابتداء وخبره الظرف الذي هو الله، وأصله النصب الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار، كقولهم: شكراً، وكفراً، إلى أن قال والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره⁽³⁾.

ورد النحوي ذلك بقوله : "يظهر من كلامه أنه اختار الرفع على الابتداء لإثبات التجدد والحدوث وأتى له بأثبات ذلك، وقد قيل إنّ في النصب إشعاراً بالفعل وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدد، وليس كذلك الرفع فإنه يستدعي اسماً ، ذلك الاسم صفة ثابتة إلا أنّ المُقدّر مع النصب نحمد الله الحمد ومع الرفع الحمد ثابت أو مستقر فليس لكل واحدٍ من الطرفين الا مجرد الدعوى من غير دليل و لا مشاحة فيه بعد اتفاقهم على الرفع على الابتداء هذا كلّهُ من حيث الإعراب واللغة والتفسير "⁽⁴⁾.

وبعبارة أخرى، إذا قال العبد (الحمدُ لله) فكأنه قال جنس الحمد أو كلّ الحمد له تعالى لا لغيره؛ لدلالة لام الاختصاص عليه في كلّ عصر وزمان ومن أي موجود صدر فيدخل فيه حمد جميع الأنبياء والملائكة والنّاس بل وجميع الموجودات إلى آخر الدّهر، والعكس من ذلك إذا نصبنا.

(1) ينظر : البحر المديد في تفسير القرآن المجيد : 53/1 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 23 .

(3) ينظر : الكشف للزمخشري(ت538هـ): 8 / 1 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 24 .

ومثله قوله تعالى : **أَفِي** □ □ □ [المائدة: ٣٨]، الخلاف هنا حول قراءة (**وَالسَّارِقُ** **وَالسَّارِقَةُ**) فتقرأ مرة بالرفع وأخرى بالنصب، فمن قرأ بالرفع هم جمهور القراء، وقرأ عيسى بن عمر وإبراهيم بن أبي عبة بالنصب، ووضح سيبويه الوجه في كلام العرب النصب في العربية كما نقول زيداً أضربه، ولكن أبت العامة إلا الرفع يعني عامة القراء وجلهم⁽¹⁾.

وخولف في ذلك، فقال الكوفيون: الرفع أولى؛ لأنك لا تقصدُ إلى واحدٍ بعينه، فليس هو مثل قولك (زيداً فاضربه)، وإنما المعنى: كل من سرق فاقطعوا يده، بالرفع، وهذا القول هو المختار، وهو مذهب المبرد⁽²⁾.

قال الطبري: يقول سبحانه وتعالى: "ومن سرقَ من رجلٍ أو امرأة، فاقطعوا، أيها النَّاسُ، يَدَهُ ولذلك رفع(السارق والسارقة)؛ لأنَّهما غير معيّنين. ولو أريد بذلك سارقٌ وسارقةٌ بأعيانهما، لكان وجه الكلام النصب"⁽³⁾.

قال النحوي في إعراب الآية وجهان: " أحدهما : الرفع وهو المشهور بناءً على أنَّ السَّارِقَ والسَّارِقَةَ مبتدأ والخبر محذوف، أي فيما يتلى عليكم فالتقدير (السَّارِقَ والسَّارِقَةَ فيما يتلى عليكم فاقطعوا أيديهما) ولا يجوزُ أن يكون قوله فاقطعوا خبراً للمبتدأ لا يدخل عليه الفاء .

الثاني : النَّصْب اختاره سيبويه وبه قرأ عيسى ابن عمر والعامل في السَّارِقَ المصدر المدلول عليه بـ(اقطعوا)؛ لأنَّ المعنى جازوهم ونكلوهم واستدل المشهور على القول بالرفع بأنَّ الألف واللام في قوله : **وَالسَّارِقُ** **وَالسَّارِقَةُ** يقومان مقام الذي فصار التقدير الذي سرق فاقطعوا يده وعلى هذا التقدير حسن إدخال الفاء على الخبر؛ لأنَّه صدر جزاءً وأيضاً

(1) ينظر: الكتاب لسيبويه: 144/1، والمحرم الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية(542هـ) : 187/2 ،

والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي(756هـ) : 257/4 .

(2) ينظر : الهداية الى بلوغ النهاية، لابي محمد القيرواني(ت437هـ):1694/3 .

(3) جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري:10/294 ، ينظر : مشكل اعراب القرآن لمكي: 1/225 .

النَّصْبُ إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا أُرِدَتْ سَارِقًا أَوْ سَارِقَةً بَعِينَهَا فَأَمَّا إِذَا أُرِدَتْ تَوْجِيهَ هَذَا الْجَزَاءِ عَلَى كُلِّ مَنْ أَتَى بِهَذَا الْفِعْلِ فَالرَّفْعُ أَوْلَى" (1). وهو ما ذكره الرازي (2)، والعكبري (3)، والآلوسي (4). فعلى الأوَّلِ فَإِنَّ حَكْمَ السَّارِقِ، يَكُونُ قَوْلُهُ فَاقْطَعُوا بَيَانًا لِذَلِكَ الْحُكْمِ الْمَقْدَرِ. فَمَا بَعْدَ الْفَاءِ مُرْتَبِطٌ بِمَا قَبْلَهَا، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ. وَلَوْ لَمْ يَأْتِ بِالْفَاءِ لِتَوَهُمِ أَنَّهُ أَجْنَبِي، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا جَمَلَتَانِ: "الأولى خبرية والثانية أمرية" (5).

فحذف الخبر (مما يتلى عليكم) ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو (الزانية والزاني)، والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استئنافية، أي بعد تمام الجملة استأنف الحكم بـ (فاجلدوا)؛ لبيان الحكم فلم تقع خبرًا كما هو الظاهر (6). وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى "منع دخول الفاء في هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أي فيما يتلى عليكم" (7).

وبين التقوي بقوله: "أننا لو حملنا الآية على هذا الوجه لكانت الآية مفيدة ولو حملناها على سارقٍ معيّنٍ كما هو مقتضى النَّصْبِ صارت جملة غير مفيدة فكان الرّفْعُ أَوْلَى إِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَنَقُولُ بِنَاءً عَلَى الرَّفْعِ فَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مُضْمَرٌ وَهُوَ مَا يَتَلَى عَلَيْكُمْ فَحِينَئِذٍ قَدْ تَمَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بِمَبْتَدَأِهَا وَخَبْرِهَا" (8).

كذلك أوضح الرازي أنّ سيبويه قال: "هم يقدمون الأهم فالأهم، والذي هم بشأنه أعنى، فالقراءة بالرفع تقتضي تقديم ذكر كونه سارقًا على ذكر وجوب القطع، وهذا يقتضي

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 6 / 227 .

(2) ينظر : مفاتيح الغيب، للرازي (ت 606هـ): 351/11 .

(3) ينظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري (616هـ) : 435 / 1 .

(4) ينظر : روح المعاني للآلوسي (ت 1270هـ) : 302/3 .

(5) تفسير الوسيط للطنطاوي : 145/4 .

(6) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (761هـ): 143/2 .

(7) همع الهوامع : 403/1 .

(8) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 228/6 .

أن يكون أكبر العناية مصروفًا إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنَّه سارق، وأمَّا القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتم من العناية بكونه سارقًا، ومعلوم أنَّه ليس كذلك، فإن المقصود في هذه الآية بيان تقييح السرقة والمبالغة في الزجر عنها، فثبت أنَّ القراءة بالرفع هي المتعينة⁽¹⁾.

وعلى الثاني "وهو مذهب الأخفش وجماعة كثيرة- أنه مبتدأ- والخبر الجملة الأمرية من قوله (فأقطعوا) وإنما دخلت الفاء في الخبر؛ لأنَّه يُشبه الشرط إذ الألف واللام فيه موصولة بمعنى الذي والتي والصفة صلتها، فهي في قوة قولك والذي يسرق والتي تسرق فأقطعوا"⁽²⁾.

ومن ذلك نلاحظ أنَّ النَّصب على وجه واحد وهو بناء الاسم على فعل الأمر، والرفع على وجهين: "أحدهما ضعيف وهو الابتداء، وبناء الكلام على الفعل، والآخر قوي بالغ كوجه النصب، وهو رفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق، وحيثما تعارض لنا وجهان في الرفع أحدهما قوى والآخر ضعيف، تعين حمل القراءة على القوي كما أعربه سيبويه"⁽³⁾.

والذي أراه أنَّ قراءة الرفع أقوى وهو ما ذهب إليه النحوي؛ لأنَّها معتمدة من أغلب القراء فضلا عن الدلالة الحتمية بقطع اليد لمن سرق، وجاء تأكيداً لهذا المعنى قوله تعالى: أَأَقْصَى الْقَوْلِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفٰسِقِينَ [المائدة: ٣٨]، أي أن كل من سرق فأقطع واقع عليه .

2 - الخبر :

الاسم المسند إلى المبتدأ هو "لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه، لفظاً نحو: زيد قائم، أو تقديرًا نحو: أقائم زيد، وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه"⁽⁴⁾، وهو الجزء المتمم الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ، والخبر قسمان: مفرد وغير مفرد

(1) مفاتيح الغيب: 352/11 .

(2) تفسير الوسيط للطنطاوي : 145/4 .

(3) الكشف : 631/1 .

(4) كتاب التعريفات: 96/1 .

" فالمفرد هنا: ما ليس جملةً ولا شبهها ولو كان مثني أو مجموعاً ك (الزيدان قائمان، والزيدون قائمون). وغير المفرد أربعة: الفعل مع فاعله ك (زيد قام)، والمبتدأ مع خبره، ك (زيد أبوه قائم)، والظرف، ك (زيد عندك)، والمجرور ك (زيد في الدار)، ويخبر بظرف المكان وبالمجرور عن الذات والمعنى، نحو (زيد عندك، والخير لديك)، وبظرف الزمان عن المعنى فقط، نحو "الصومُ غداً"⁽¹⁾.

ومن ذلك في تفسير النحوي قوله تعالى: **أَيُّ يَرْبِي بَيْنَ يَدَيْهِمْ** [يونس: 23]، اختلف القراء في (متاع) من قوله تعالى: ((بَعَيْتُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا))، فقرأ حفص عن عاصم (متاع الحياة الدنيا) بالنصب، وقرأ الباقر (متاع) بالرفع⁽²⁾، وبين النحوي ذلك بقوله: فقد قرأه حفص بنصب العين في متاع على المصدر، وقرأ الباقر برفع العين بأنه خبر المبتدأ أعني به قوله: (بَعَيْتُكُمْ) أي بعيتكم متاع الحياة الدنيا، ويمكن أن يكون البغي مبتدأ، وقوله على أنفسكم خبره، ورفع متاع على الحياة الدنيا والرفع هو الأشهر وعليه المصاحف⁽³⁾، وبين المعنيين فرق لطيف⁽⁴⁾، إذا رفعت متاعاً على أنه خبر بعيتكم فالمعنى إنما بغي بعضكم على بعض مثل **أَأَسْمَأُ سَمَاءَ** [النور: 61] وكذا قوله تعالى: **أَجْمِمْ جُزْمِي** [التوبة 128] وإذا كان الخبر على أنفسكم فالمعنى إنما فسادكم راجع عليكم مثل قوله تعالى: **أَأْتَمَّتْ تَمَّتْ** [الإسراء: 7]، ويجوز أن يكون (عليكم) خبراً، و (متاع) خبراً ثانياً⁽⁵⁾. ونقل أبو

(1) دليل الطالبين، للحنبلي (ت1033هـ): 40/1 .

(2) ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمن، أبو زرعة (ت403هـ): 1 / 329، والقراءات واثرها في علوم العربية: 249/2.

(3) ينظر: ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 8 / 530 .

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 144/2 .

(5) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرمانلي (ت505هـ): 1 / 479، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل

للنسفي: 2 / 15، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6 / 175 .

البقاء قراءة أخرى ولم ينسبها، ووجهها الجر، على أنه نعت للأنفس، والتقدير:
على أنفسكم ذوات متاع⁽¹⁾.

وقيل: ظرف زمان نحو: مَقْدَمُ الْحَاجِّ، أي: وقت متاع الحياة الدنيا، و(على أنفسكم) يكون خبر لـ (بغيتكم) . و(متاع) إذا كان منصوباً على الحال أو الظرف، فالعامل فيه اسم الفاعل الذي يتعلّق به (على أنفسكم) ولا يعمل فيه (بغيتكم)؛ لأنه مصدر، ولا بدّ من الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر وهو (على أنفسكم)⁽²⁾.

فمن "قرأ (متاع) بالنصب فعلى هذا، (على أنفسكم) خبر المبتدأ ومتاع منصوب على المصدر أي يمتعكم بذلك متاع . وقيل هو مفعول به والعامل فيه، بغيتكم ويكون البغي بمعنى الطلّب أي طلبكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا فعلى هذا على أنفسكم ليس بخبر؛ لأنّ المصدر لا يعمل فيما بعد خبره بل على أنفسكم متعلق بالمصدر والخبر محذوف تقديره طلبكم متاع الحياة الدنيا ضلال⁽³⁾، وهو ما ذكره العكبري⁽⁴⁾.

وجاء الحذف لطول الكلام ولا يرغب أن يكون الخبر على أنفسكم؛ لأن متاع داخل في الصلة فيفرق بخبر الابتداء بين الصلة والموصول، وذلك لا يمكن ولا بدّ من تقدير حذف الخبر إلّا أن تتصب (متاع) بإضمار فعل أي يمتعون متاع، فيجوز أن يكون على أنفسكم الخبر⁽⁵⁾.

والمعنى تتمتعون متاع الحياة الدنيا؛ لأنّ قوله تعالى أُهْرٍ □ □ ين □ □ [يونس: ٢٣] يدل على أنهم يتمتعون. أي عملكم بالظلم يرجع عليكم، فيجازي المسيء بإساءته، والمحسن بإحسانه⁽⁶⁾، كما قال تعالى: أُؤْيِيْمٍ □ □ □ □ □ [فصلت: ٤٦] أي إنّه إذا جعل خبر المبتدأ على أنفسكم، فالمعنى، أنّ ما يقع من البغي

(1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: 670/2 .

(2) ينظر : تحفة الأقران في ما قرئ بالتثنية من حروف القرآن، لأبي جعفر الاندلسي : 124. 123 / 1 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 8 / 523 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: 670/2 .

(5) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1 / 342 .

(6) ينظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج : 14/3 .

على الغير هو بغي على نفس الباغي باعتبار ما يؤول إليه الأمر من الانتقام منه مجازاة على بغيه، وإنَّ جعل الخبر: "متاع، فالمراد أنَّ بغي هذا الجنس الإنساني على بعضه بعضاً هو سريع الزوال قريب الاضمحلال، كسائر أمتعة الحياة الدنيا"⁽¹⁾، أي "حبكم للدنيا صار سبباً للبغي أو متاع الحياة الدنيا صار سبباً له أو أنَّ البغي عبارة عن متاع الحياة الدنيا وكيف كان فالكلام يدلُّ على أنَّ الباغي لا يريد إلا الدنيا ومتاعها وهو كذلك ؛ لأنَّ الباغي لا يريد ببغيه الآخرة والوصول إلى درجاتها بل يريد الدنيا وزخرفها والبقاء فيها"⁽²⁾ .

ومثله قوله تعالى: أُو۟ر۟س۟ل۟نا نوح۟ا و۟ع۟س۟ىٰ و۟ي۟س۟ع۟ا و۟ي۟س۟ر۟ج۟ا و۟ي۟س۟ر۟ج۟ا و۟ي۟س۟ر۟ج۟ا [يس:٥]، ذكر النحوي "إنَّه قرئ التَّنْزِيلُ بِالرَّفْعِ على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف أي هو تنزيل العزيز ، وبالنَّصْب على أنَّه مصدر أي نَزَلَ تنزيلاً أو بتقدير أعني ، وبالجر على أنَّه صفة للقرآن أو بدلٌ منه"⁽³⁾.

فمن قرأ بالرفع فعلى معنى الذي أنزل إليك تنزيل العزيز الرحيم أو تنزيل العزيز الرحيم وهذا ما قاله الزجاج(ت311هـ)⁽⁴⁾، وهو ما ذهب إليه النحاس(ت338هـ) فقال : " فالرفع على إضمار مبتدأ أي : (الذي أنزل إليك تنزيل العزيز الرحيم)"⁽⁵⁾ وقرئ بالنصب وفيه وجهان أحدهما: أنَّه مصدر فعله منوي كأنه قال نزل تنزيل العزيز الرحيم لتنذر ويكون تقديره نزل القرآن أو الكتاب الحكيم والثاني: أنَّه مفعول فعل منوي كأنه قال والقرآن الحكيم أعني⁽⁶⁾، ومن قرئ بالجر على أنَّه بدل من القرآن كأنه قال: والقرآن الحكيم تنزيل العزيز الرحيم إنك لمن المرسلين لتنذر⁽⁷⁾، وهو ما ذكره

(1) فتح القدير للشوكاني: 495/2 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 530 /8 .

(3) م . ن . : 249 /14 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 278 /4، والحجة في القراءات السبع: 297/1 .

(5) إعراب القرآن للنحاس: 359 /٣ .

(6) ينظر : مفاتيح الغيب: 252/26 .

(7) ينظر : م . ن . : 252/26 .

النحاس⁽¹⁾ 0 وسار عليه كل من القرطبي(ت671هـ)⁽²⁾، وأبي حيان(ت745هـ)⁽³⁾، وإما أن يكون صفة للقرآن قاله العكبري⁽⁴⁾ 0 ولم يرجح النحوي إحداهما بل إنّه نقل الآراء كما هي. وأرى أنّ القراءات الثلاث من الناحية الإعرابية صحيحة وأمّا التنزيل فهو يراد به القرآن وسمي بالتنزيل لكونه منزلاً من عند الله على الرسول الكريم والله تعالى هو العزيز الرحيم.

3 - الفاعل :

إنّ الفاعل عند أهل العربية كل "اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"⁽⁵⁾، أي إنّما رفع الفاعل؛ لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتوفر بها الفائدة للمخاطب فهما بمنزلة المبتدأ والخبر فقولك جلس زيد فهو بمنزلة قولك الجالس زيد⁽⁶⁾، وهو على قسمين صريح ظاهر أو مضمّر مستتر أو بارز أو ما في تأويله⁽⁷⁾، ومن ذلك قوله تعالى: **أَبِي تر □ □ تن** تي [الأنعام: ٥٥]، واختلفوا في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله : **وَلتستبين سبيل المجرمين** ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وكذلك حفص عن عاصم (ولتستبين) بالتاء (سبيل) رفعًا ، وقرأ نافع وكذا أبو جعفر (ولتستبين) بالتاء(سبيل) نصبًا، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (وليستبين) بالياء (سبيل) رفعًا⁽⁸⁾.

(1) ينظر :إعراب القرآن، للنحاس : 3/ 259، مشكل إعراب القرآن لمكي : 2/ 599 .

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي(ت671هـ) : 15 / 6 .

(3) ينظر : تفسير البحر المحيط : 7/ 310 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2/ 1078 .

(5) اللمع في العربية : 1/ 31 .

(6) ينظر : المقتضب : 1/ 8 .

(7) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1/ 392 .

(8) ينظر : كتاب السبعة في القراءات للبغدادى(ت324هـ) : 1/ 258، والحجة في القراءات السبع لابن

خالويه(ت370هـ) : 1/ 141، والحجة للقراء السبعة لابي علي الفارسي(ت377هـ) : 3/ 314، وحجة القراءات لابي

زرعة(ت403هـ) : 1/ 253 ، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، عبد الفتاح القاضي(ت1403هـ) : 1/ 103 .

ووضّح النحوي ذلك بقوله "قرأ أهل الكوفة بالياء والباقون ، بالتاء فعلى الأول يكون السبيل مرفوعاً على الفاعلية وعلى الثاني منصوباً على المفعولية، ويمكن رفع السبيل على قراءة التاء أيضاً؛ لأنّ السبيل يذكر ويؤنث فالتذكير لغة تميم والتأنيث لغة أهل الحجاز"⁽¹⁾، وهو ما ذكره الطبري⁽²⁾، والزجاج⁽³⁾، والزمخشري⁽⁴⁾، والرازي⁽⁵⁾، والقرطبي⁽⁶⁾، والسمين الحلبي⁽⁷⁾، والآلوسي⁽⁸⁾، ودليل المذكر قوله عز وجل: أُمَّ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [الأعراف: 146]، ودليل التأنيث قوله تعالى: أُمَّ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [يوسف: 108]، ومعناه : وليظهر طريق المجرمين، ولذلك قرأ ولتستبين بالياء والتاء⁽⁹⁾ قرأ أهل المدينة (ولتستبين) بالتاء، طريق المجرمين نصب على خطاب الرسول الكريم(صلى الله عليه وآله وسلم)، أي: ولتعرف أيها الرسول سبيل المجرمين، أي استبنت الشيء وتبينته إذا عرفته⁽¹⁰⁾. ذكر الزجاج الخطاب مع الرسول، والمراد بالآية: الأمة⁽¹¹⁾. وقرأ الباقون (وليستبين) بالياء ورفع (سبيل) على لغة التذكير، ففائدة اختلاف القراءات هنا لفظية، وهي تذكير السبيل وتأنيثها، ومجيء فعل الاستبانة لازماً ومتعدياً، يقال: بان الشيء واستبان بمعنى: وضح وظهر، ويقال: "استبنت الشيء بمعنى استوضحته وتبينته، أي: عرفته بينا، وأما فائدة الجمع بين الغيبة والخطاب فيها فهي أنّ تفصيل الآيات هو في نفسه موضح لسبيل المجرمين، وأنه ينبغي للمخاطب بذلك أولاً وبالذات ثم لغيره أنّ

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 606/6 .

(2) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري(ت310هـ) : 395/11-396 .

(3) ينظر : معاني القرآن وعرابه للزجاج : 254 /2 .

(4) ينظر : الكشاف:29/2 .

(5) ينظر : مفاتيح الغيب : 8/13 .

(6) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 437 /6 .

(7) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي(ت756هـ) : 655/4 .

(8) ينظر : روح المعاني : 156/4 .

(9) ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي(ت427هـ) : 152/4 .

(10) ينظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن للبعوي(ت510هـ) : 128/2 .

(11) ينظر : معاني القرآن وعرابه للزجاج : 255 /2، وتفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني(ت489هـ) : 109/2 .

يستبينه⁽¹⁾. فسواء قرئت بالتاء أو بالياء، لأن من العرب من يذكر (السبيل) ومنهم من يؤنث (السبيل). وهما لغتان مشهورتان من لغات العرب، وقراءتان مستقيضتان في قراءة الأمصار، وليس في قراءة ذلك بإحداهما خلاف لقراءته بالأخرى، ولا وجه لاختيار إحداهما على الأخرى⁽²⁾.

وكيف كان "فالمعنى إنّنا فصلّ الآيات، ولتستبين، أي ولتظهر سبيل المجرمين، لم يقل سبيل المؤمنين، فحذف إحدى الجملتين لدلالة الكلام عليه على حذف قوله تعالى: ^أ □ □ برّ [النحل: ٨١]، ولم يقل تقيكم البرد، وكذلك سبيل المجرمين خصّ بالذكر؛ لأنّ الكلام في وصفهم وترك ذكر المؤمنين لدلالة الكلام عليه ولما كانت الآية معطوفة على الآيات التي احتج الله بها على مشركي العرب وغيرهم"⁽³⁾، فاكتفى بذكر أحد الضدين، وقيل: "إذا بانّت سبيل المجرمين، فقد بانّت سبيل المؤمنين"⁽⁴⁾.

وبذلك تكون الحاجة إلى القراءتين معاً الرفع والنصب، فالمعنى يحتمل الوجهين فمن رفع السبيل ومعناه لتتضح لنا سبيل المجرمين، وبالتاء نصب سبيل يعني: لتستوضح وتبين يا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) طريق المجرمين 0 ووجه الاستبانة والإيضاح ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة فعلى المدرك أن يسلك سبيل الفوز وطريق الفلاح ويصل إلى ما وصل إليه أهل السلام والصلاح⁽⁵⁾.

4 - نائب الفاعل :

هو كل اسمٍ حذف فاعله وناب هو منابه وغيّر عامله بضمّ أول الفعل وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتحه في المضارع نحو (سَمِعَ الصوتُ)، و(يَقْطَعُ السارقُ)، فإن لم يوجد المفعول به قام مقامه الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور⁽⁶⁾. وقد يحذف الفاعل من

(1) تفسير المنار، محمد رشيد الحسيني(ت1354هـ): 376/7.

(2) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن: 396395/11.

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 607- 606/6.

(4) غرائب التفسير وعجائب التأويل: 362/1.

(5) ينظر : روح البيان، المولى أبو الفداء (ت 1127هـ) : 39/3.

(6) ينظر : دليل الطالبين: 39/1.

الكلام، لغرض ما، فينوب عنه بعد حذفه (1)؛ لأنَّ العناية والاهتمام قد تكون بذكر المفعول، كما هي بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، أو للخوف منه أو عليه، وقد تكون للإيجاز والاختصار، أو ما شابه ذلك (2).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كَفَرْتَ بِالَّذِينَ نَادَوْا بِالنَّبِيِّينَ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦]

اختلفوا في ضمّ الياء وفتحها من قوله تعالى: ﴿من يصرف عنه يومئذٍ﴾ .
فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (يصرف عنه) بضم الياء وفتح الراء على ما لم يسم فاعل. وقرأ حمزة والكسائي: (يصرف عنه) بفتح الياء وكسر الراء (3)، واختاره أبو عبيدة وأبو حاتم (4) ووضّح النحوي ذلك بقوله: "(يُصْرِفُ عَنْهُ) بضم الياء وفتح الراء على ما يسمّ فاعله وفي القائم مقام الفاعل وجهان :
أحدهما : يَوْمئِذٍ أَي من يصرف عنه عذاب يومئذٍ ، محذوف المضاف ويومئذٍ مبني على الفتح 0 والثاني : أن يكون مضمراً في (يصرف) يرجع الى العذاب فيكون يومئذٍ ، ظرفاً ليصرف أو للعذاب أو حالاً من الضمير" (5).

وهو ما ذكره الرازي (6)، والعكبري (7)، والبيضاوي (1)، والآلوسي (2). قال أبو منصور: "مَنْ قَرَأَ (يُصْرِفُ عَنْهُ) فَهُوَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ، وَمَنْ قَرَأَ (مَنْ يَصْرِفُ عَنْهُ) فَالْفِعْلُ لِلَّهِ، فَالْمَعْنَى: مَنْ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنْهُ الْهَلَاكَ وَالْعَذَابَ" (3).

(1) ينظر : جامع الدروس العربية : 246/2 .

(2) ينظر : أسرار العربية: 85/1 .

(3) ينظر : الحجة للقراء السبعة : 285/3، وحجة القراءات : 242/1 ، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 3727/6 .

(4) ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي (ت427هـ): 13/4 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 481/6 .

(6) ينظر : مفاتيح الغيب: 493/12 .

(7) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 484/1 .

إذ وجه النحوي هذا توجيهًا نحوياً فقال "عن قراءة 'يُصْرَفُ' ببنائه للمعلوم ، وعليه فالفاعل هو الضمير العائد الى (رَبِّي) من قوله : إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّيَ وَالتقدير من يصرف هو عنه يومئذ العذاب وحبّة هذه القراءة قوله : فقد رحمه ، فلما كان هذا فعلاً مسنداً إلى ضمير اسم الله تعالى وجب أن يكون الأمر في تلك اللفظة الأخرى أيضاً على هذا الوجه ليتفق الفعلان وعلى هذا التقدير فصرف العذاب مسندٌ إليه تعالى وهكذا الرحمة بعده أيضاً مسندة إليه"⁽⁴⁾ .

وبذلك يكون النحوي قد وجه هذه القراءة على إضمار فاعل هو لفظ الجلالة (الله) ومفعول به تقديره (العذاب) .

وأما على "قراءة الضمّ على ما لا يسم فاعله أضمر مفعولاً ، فالتقدير من يُصْرَفُ عنه عذاب يومئذٍ ، ووجه حسن هذه القراءة هو إضافة العذاب إلى اليوم في قوله عذاب يوم عظيم فلذلك أضاف الصّرف إليه والتقدير من يصرف عنه عذاب ذلك اليوم وهذه القراءة أشهر وأعرف وعليها المصاحف وحاصل معنى الآية على هذا هو أنّ من يصرف أي يمنع ويرفع عنه العذاب يوم القيامة فقد رحمه الله وذلك أي شمول الرحمة هو الفوز المبين"⁽⁵⁾ . وهو ما اختاره سيبويه أي "من يُصْرَفُ" بضم الياء لأنه قال: "وكَلَّمَا قَلَّ الإضمار كان أولى. فإذا قرأ من يصرف بفتح الياء فتقديره من يصرف الله عنه العذاب، وإذا قرأ من يُصْرَفُ فتقديره من يصرف عنه العذاب. وذلك الفوزُ المُبِينُ"⁽⁶⁾ .

فالمضمر في القراءة الثانية نائب الفاعل تقديره (العذاب) ، وهي كما تبين أقل إضماراً من القراءة الأولى ، والتي هي على تقدير إضمار فاعل ومفعول به ، وبذلك

(1) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 156 /2 .

(2) ينظر : روح المعاني: 106/4 .

(3) معاني القراءات للأزهري: 345/1 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 493/6 .

(5) م . ن : 493/6 .

(6) إعراب القرآن للنحاس : 5/2 .

تكون القراءة الثانية، هي الوجه الأقرب إلى الصواب؛ لأنه كلما كان الإضمار أقل، كان أولى.

5 - اسم كان وأخواتها:

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَلْمِزْكُمْ عَنِ الْبَيْتِ﴾ [الإسراء: 38]، اختلف القراء في (سيئة) من قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾، فقرأ (سيئة) بالنصب و(سيئة) بالرفع⁽¹⁾. ووجه التقوي ذلك بقوله: "(سيئة) يقرأ بالتأنيث والنصب أي كل ما ذكر من المناهي وذكر مكرؤها على لفظ كل أو لأن التأنيث غير حقيقي، ويقرأ بالرفع والإضافة ولكل وجه وجيه"⁽²⁾.

فقرأ أبو عمر وأبو جعفر والأعرج، (سيئة) بالنصب والتأنيث، وقرأ باقي السبعة والحسن ومسروق، (سيئة) بضم الهمزة مضافاً لها المذكر الغائب وهي الأشهر وعليها المصاحف فعلاً، فعلى القراءة الأولى معنى الآية أن النهيين السابقين وهما، قفوا ما ليس له به علم، والمشي في الأرض مرحاً كان سيئة عند ربك مكرؤها⁽³⁾.

وحجتهم ذكرها أبو محمد اليزيدي (ت202هـ) فقال: "يعني كل ما نهى الله عنه مما وصف في هذه الآيات كان سيئة وكان مكروها قال أبو عمرو ولا يكون فيما نهى الله عنه شيء حسن فيكون سيئه مكروها"⁽⁴⁾.

ورد الزجاج ذلك بقوله: وهذا غلط من أبي عمرو؛ لأن في هذه الأقاويص سيئاً وحسنأً، وذلك أن فيها الأمر ببرّ الوالدين، وإيتاء ذي القربى، والوفاء بالعهد، ونحو ذلك، فهذه القراءة أحسن من قراءة مَنْ نصب السيئة⁽⁵⁾.

(1) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (سيئة) بفتح الهمزة مع التنوين، وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي (سيئة) بضم الهاء على معنى الإضافة، ينظر: كتاب السبعة في القراءات: 380/1، والحجة للقراء السبعة: 101/5 - 103، وحجة القراءات: 402/1.

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 435/10.

(3) ينظر: م. ن: 477/10.

(4) حجة القراءات: 403/1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 240/3.

أما الزمخشري فقال: "السيئة في حكم الأسماء بمنزلة الذنب والإثم زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيثه. ولا فرق بين من قرأ سيئة وسيئاً. ألا تراك تقول: الزنا سيئة، كما تقول: السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث"⁽¹⁾.

وقيل "ذلك إشارة إلى كل واحد من المناهي المذكورة فيما تقدم في هذه السورة والمعنى كان سيئ كل واحد فيها عند الله مكروهة وبعبارة أخرى كل ذلك أي كل ما تقدم من المنهيات سيئة عند ربك مكروهاً وعلى هذا فقله: (سيئته) خبر كان وأنت ثم قال مكروهاً فذكر، وأما على القراءة المشهورة أعني سيئته بالتذكير والإضافة إلى الهاء، فسيئته اسم كان ومكروهاً الخبر ولما تقدم من الخصال ما هو سيئ وما هو حسن أشير بذلك إلى المجموع وأفرد سيئته وهو المنهي عنه والمعنى ما تقدم من الخصال الحسنة والسيئة فسيئتها عند الله مكروه وحسنها ممدوح"⁽²⁾.

وأما قوله مكروهاً فقد اختلف في إعرابه، لمن قرأ (سيئة) خبر لـ (كان)، فقالت فرقة هو خبر ثان لـ (كان) حمله على لفظ كل، و (سيئة) محمول على المعنى في جميع هذه الأشياء المذكورة قبل، وقال بعضهم هو نعت لـ (سيئة)؛ لأنه لما كان تأنيثها غير حقيقي جاز أن توصف بمذكر⁽³⁾.

ويجوز أن ينتصب مكروهاً على الحال من المستكن في كان أو في الظرف على أنه صفة سيئة⁽⁴⁾.

قال أبو جعفر: "لا يلزم من هذه الاحتجاجات شيء؛ لأن الأشياء الحسان تقدمت في باب الأمر ثم جاء النهي فجاء بعده كل ذلك كان سيئته عند ربك مكروهاً لما نهي عنه، وقال

(1) الكشاف: 667/2 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 477/10 .

(3) ينظر : المحرر الوجيز، لابن عطية : 457/3 .

(4) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 255/3 .

مكروها ولم يقل: مكروهة؛ لأنه عائد على لفظ كل وهو خبر ثان عن المضمر الذي في كان والمضمر مذكر⁽¹⁾.

ففيما ورد ذكره من الآيات سيئ وحسن، فسيئهُ بلا تنوين أحسنُ من سيئهِ ههنا قاله الزجاج⁽²⁾.

فقد أشير فيها بذلك إلى جميع ما تقدم، ومنه السيء المنهي عنه، ومنه الحسن المأمور به، فأضاف السيء إلى ضمير ما تقدم، ويؤيدها ما قرأ به عبد الله: "كل ذلك كان سيئته" بالجمع مضافاً للضمير، وقراءة أبي (خبِيثه) والمعنى: كل ما تقدم ذكره مما أمرتم به ونهيتم (عنه) كان سيئهُ - وهو ما نهيتم عنه خاصة - أمرًا مكروها⁽³⁾.

وفي الآية قراءة الثالثة وهي "قراءة عبد الله، سيئاته، بالجمع مضافاً للهاء وعنه أيضاً بغير، هاء وعنه أيضاً، كان خبيثه عند الله مكروهاً وهي قراءة شاذة نادرة لا يعتني بها وخير الأمور أوسطها ومعنى الآية لا خفاء فيه إذ لو لم تكن السيئات عند الله من المكروهات المبعوضات لم ينه الله تعالى عنها فإنَّ النهي عن شيء كاشف عن وجود المفسدة فيه وكل فاسدٍ مكروه"⁽⁴⁾. ومن خلال ما تقدم نرى أن النحوي يرجح قراءة رفع الهمزة والهاء على معنى الإضافة أراد أن الكلام المتقدم فيه السيئ وفيه الحسن، فرجع الوصف بالسوء إلى السيء منه. فمعناه على التبويض؛ لأنه قد تقدم بعض ما ليس بسيئة مثل قوله: أ □ □ □ □ [الإسراء: ٢٦]، وكذلك قوله: أ ت ح ز ح ت ه ث □ □ □ □ ح م □ □ □ □

[الإسراء: ٢٤] وغير ذلك. فمعناه أن ما تقدم في هذه الآيات من السيئة مكروهة عند ربك⁽⁵⁾.

(1) إعراب القرآن للنحاس : 272/2 .

(2) ينظر : معاني القرآن وعرابه للزجاج: 240/3 .

(3) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 355/7 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 477/10 .

(5) ينظر : تفسير القرآن، للسمعاني (ت 489هـ): 242/3 .

المبحث الثاني : المنصوبات

1 - المفعول المطلق :

وهو "المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه ك (ضربت ضرباً)، أو من معناه ك (قعدت جلوساً)"⁽¹⁾. وإنما يذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء: "وهي توكيد الفعل وبيان النوع وعدد المرات نقول في التوكيد (قمت قياماً) ونقول في

(1) دليل الطالبين: 54/1 .

التبيين (قمت قيامًا حسنًا) وتقول في عدد المرات (قمت قومتين وضربت ثلاث ضربات)⁽¹⁾، وسمي بالمفعول المطلق لجواز إطلاق صيغة المفعول على كل أشكاله من غير تقييد بالجار بخلاف بقية المفاعيل⁽²⁾

ومما جاء في قوله تعالى: **أَأَبَىٰ لَهُمْ أَن يَرْتَدُّوا أَعْنَاقَهُمْ لَدِينِهِمْ خَالِفًا ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَن يَكْفُرُوا** [مريم: ٣٤]، اختلف القراء في (قول الحق)، فقرأ عاصم وابن عامر نصبًا، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (قول الحق) رفعًا⁽³⁾.

ووضَّح النحوي الآية الكريمة بقوله: "الإشارة بذلك إلى المولود الذي ولدته مريم المتَّصف بتلك الأوصاف الجميلة وذلك مبتدأ وعيسى خبره وابن مريم صفة لعيسى أو خبر بعد خبر أو بدل والمقصود ثبوت نبوته من مريم خاصة من غير أب فليس بابن له كما يزعم البغدادي ولا لغيره كما يزعم اليهود"⁽⁴⁾، وقرأ المشهور قول الحق "بِنَصَبِ اللَّامِ عَلَىٰ أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُّوَكَّدٌ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ، أَي هَذِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ عَيْسَىٰ أَنَّهُ ابْنُ مَرْيَمَ ثَابِتٌ صَدَقَ لَيْسَ مَنْسُوبًا لِغَيْرِهَا أَي إِنَّهَا وَلَدَتْهُ مِنْ غَيْرِ فَسَقَ بَشَرٌ كَمَا تَقُولُ (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ) أَي أَقُولُ الْحَقَّ وَأَقُولُ قَوْلَ الْحَقِّ فَيَكُونُ الْحَقُّ هُنَا الصِّدْقُ، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَىٰ صِفَتِهِ، أَي الْقَوْلُ الْحَقُّ كَمَا قَالَ وَعَدَ الصِّدْقُ أَي الْوَعْدَ الْمَصِّدِقَ وَأَنْ عَنِي بِهِ اللَّهُ تَعَالَىٰ كَانَ الْقَوْلُ مَرَادًا بِهِ الْكَلِمَةُ ، كَمَا قَالُوا كَلِمَةَ اللَّهِ كَانَ انْتِصَابَهُ عَلَى الْمَدْحِ وَعَلَىٰ هَذَا فَتَكُونُ الَّذِي صِفَةٌ لِلْقَوْلِ وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَكُونُ صِفَةٌ لِلْحَقِّ"⁽⁵⁾ وهو ما ذكره الفراء⁽⁶⁾، والزجاج⁽¹⁾، وأبو عمر الداني⁽²⁾، والزمخشري⁽³⁾، وأبو حيان الأندلسي⁽⁴⁾.

(1) اللع في العربية: 48/1 .

(2) ينظر : الكليات: 808/1 .

(3) ينظر : السبعة في القراءات : 1 / 409، والكنز في القراءات العشر: 553/2 ، والنشر في القراءات العشر : 318/2 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 91/11 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 91/11 .

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 167/2 .

وجوز بعضهم أن يكون نصب قول الحق بتقدير: "أحق قول الحق، أي هو مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله منصوب بفعل محذوف وجوبا، تقديره: أحق قول الحق. ويجوز أن يكون قول الحق مصدرا نائبا عن فعله، أي أقول قول الحق. وعلى هذين الوجهين يكون اعتراضا. ويجوز أن يكون قول مصدرا بمعنى الفاعل صفة لعيسى أو حالا منه"⁽⁵⁾، ويقرأ (قال الحق) ، والقال اسم للمصدر، مثل القيل، وحكي: قول الحق - بضم القاف مثل الروح ؛ وهي لغة فيه⁽⁶⁾. وقال بعضهم : "هو مصدر أي أقول قول الحق لأن ما قبله يدلّ عليه"⁽⁷⁾.

وقرئ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو قولُ الحق الذي لا ريب فيه، والإضافة للبيان والضمير للكلام السابق أو لتمام القصة وقيل جعل بدلاً من (عيسى)، أو صفةً له أو خبراً ثانياً ومعناه كلمة الله⁽⁸⁾. فلذلك جاز أن ينعت بالقول، لأن الله تعالى قد سماه كلمته، فجاءت من معنى القول⁽⁹⁾.

ويرى النحوي "رفع القول أولى من النصب على أنه بدل من عيسى بن مريم أو هو خبر، لذلك أي ذلك الذي هو عيسى بن مريم قول الحق بناءً على أن يكون ذلك عيسى ابن مريم مبتدأ وقول الحق خبره، أو هو خبر بعد خبر بناء على المشهور من أن ذلك مبتدأ وعيسى بن مريم خبره، وعليه يكون ذلك أي عيسى بن مريم، قول الحق وكلمته"⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 329/3 .

(2) ينظر : جامع البيان في القراءات السبع: 1342/3 .

(3) ينظر : الكشاف: 16/3 .

(4) ينظر : تفسير البحر المحيط: 178/6 .

(5) التحرير والتنوير: 102 / 16 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 874 / 2 .

(7) إعراب القرآن للنحاس: 12/3 .

(8) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 10/4، وتفسير ابي السعود: 264/5 .

(9) ينظر : علل النحو : 365/1 .

(10) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 91 / 11 .

قال تعالى: أَمْ لَمْ يَلْمِ يَلْمِيهِمْ أَفَلَمْ يَلْمُوا؟ [آل عمران: ٤٥]. فالمعنى: ذلك الذي أخبرناك عنه بشأن عيسى وأمه هو قول الحق وهو قول لا يدور حوله باطل، ولا يمتزج معه ريب أو شك.

ومثله قوله تعالى: أَمْ لَمْ يَلْمِ يَلْمِيهِمْ أَفَلَمْ يَلْمُوا؟ [الزخرف: 88]، وجه النقي (وقيله) بقوله: قرئ قيله بالحركات الثلاث، النَّصْب (وقيله) والجَر (وقيله) والرفع (وقيله)، فمن نصبه حمله على قوله: أُبَيُّ تَرِيٌّ تَن تِيٌّ

[الزخرف: ٨٠]، أي يعلم سرهم وقيله، وإمّا الجَر فإنه مَعْطُوف على لفظ السّاعة في قوله تعالى: أَمْ لَمْ يَلْمِ يَلْمِيهِمْ أَفَلَمْ يَلْمُوا؟ [الزخرف: ٨٥]، وأمّا الرّفْع فعلى الابتداء والخبر يا ربّ ويجوز عطفه على علم السّاعة على تقدير حذف المضاف أي و عنده علم السّاعة وعلم قيله، أو أن يكون منصوباً على المصدر وقال قيله، والقييل مصدر كالتقول، والضمير في قيله راجع على الرسول أي وقول الرسول أنّ هؤلاء قومٌ لا يؤمنون، بالله ورسوله والقيامة (٥) وهو ما فضله النّحوي على بقية القراءات(1).

2 - المفعول به :

هو الاسم المنصوب، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو من خلالها، أو ما شابهه(2). والفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين فعل متعد بنفسه وفعل متعد بغيره، وهو الفعل اللازم ويتعدى بأشياء وهي حرف الجر، والهمزة، والتضعيف فالتعدي بحرف الجر نحو قولك كتبت بالقلم... والمتعدي بنفسه على ثلاثة أضرب؛ فعل يتعدى إلى مفعول واحد ويتعدى إلى مفعولين ويتعدى إلى ثلاثة مفاعيل(3)،

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 410 / 15 .

(2) ينظر : كتاب التعريفات : 224/1 .

(3) ينظر : اللمع في العربية: 51/1 .

: أ □ حم □ خم □ □ [الصافات: ٤٧] (1)، وإليه يذهب أبو عبيد، قال: "لأن (أو) قد تكون بمعنى الواو لأن في ذلك بطلان المعاني، ولو جاز أن يكون بمعنى الواو لما احتيج إلى هذا هاهنا لأن معنى الواو إني أخاف الأمرين جميعاً، ومعنى (أو) لأحد الأمرين أي إني أخاف أن يُبدل دينكم فإن أعوزه ذلك أفسد في الأرض" (2).

ورد النحوي بقوله: "إن كلمة (أن) تدلّ على أن فرعون أراد الشكّ ولو أراد الجمع لقال أخاف أن يبدل دينكم ويظهر في الأرض الفساد، أو فيظهر في الأرض الفساد فإنّ (الواو) يدلّ على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، و حيث أنه لم يقل ذلك وأتى بكلمة (أن) فهو أراد الشكّ أي أنني أخاف أن يبدل دينكم، أو يوقع الفساد بينكم، ولم يكن قاطعاً على أحدهما هذا كلّهُ مضافاً إلى كلمة (أو) ثابتة في جميع المصاحف وكونها بمعنى (الواو)، لا دليل عليه وهذا هو المتبع" (3).

والظاهر مما سبق أنّ النحوي قد رجح النصب، أي أخاف أن يقع أحد الأمرين بكم، بمعنى أنني أخاف أن يبدل موسى دينكم الذي أنتم عليه وهو إقراركم بألوهيتي، بالإقرار بآله موسى، أو أن يُظهر في الأرض الفساد أي يظهر موسى في الأرض الفساد بسبب الاختلاف بين اتباع موسى واتباعي (4) 0

3 - المفعول له :

قال سيويه: "هذا باب ما ينصب من المصادر؛ لأنّه عُذر لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنّه موقوع له؛ ولأنّه تفسير لما قبله لِمَ كان وهذا هو المفعول له" (5). غير أنّ العامل فيه فعلٌ من غير لفظه، وإنّما يذكر لأنّه علة لوقوع الفعل، كقوله تعالى: أ □

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 86/15 .

(2) إعراب القرآن للنحاس: 23/4 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 86/15 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 86/15 .

(5) الكتاب : 1 / 367، ينظر : شرح ابیات سیویہ للسیرافي: 1 / 34 .

□□□□□□ بر [البقرة: 19]، أي لحذر الموت، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب⁽¹⁾.

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله، وهو ما توفر فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا، والثاني أن يكون مذكورا للتعليل، وأن يكون المعل به موافقا له في الفاعل والزمان⁽²⁾.

ومما جاء على هذه الشاكلة في تفسير النحوي قوله تعالى: أ □ □ □ □ □ □
□ يم ي □ [النحل: 8]، بيّن النحوي ذلك بقوله: "زينة مصدر لفعل محذوف أي لتزئنا بها ويجوز أن يكون مفعولا لأجله أي وللزينة وقيل التقدير وجعلها زينة"⁽³⁾. قال النحاس: "زينة مفعول له أي خلقها من أجل الزينة"⁽⁴⁾.

فهي بالنصب عطفاً على محل لتركبوها، ولم يقرن بلام التعليل من أجل توفر شرط انتصابه على المفعولية أي المفعول لأجله؛ لأن فاعله وفاعل عامله واحد، فإن عامله فعل خلق في قوله تعالى: والأنعام خلقها إلى قوله تعالى: والخيل والبغال فذلك كله مفعول به لفعل خلقها⁽⁵⁾.

وإنما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله (لتركبوها) وإلى (زينة) بنفسه؛ لاختلال شرط في الأول وهو عدم اتحاد الفاعل، فإن الخالق الله والراكب المخاطبون، بخلاف الثاني، وجملة (ويخلق) مستأنفة⁽⁶⁾. ويقرأ بغير واو، وفيه الوجوه المذكورة، وفيها وجهان آخران: "أحدهما: أن يكون مصدرا في موضع الحال من الضمير في

(1) ينظر : الأصول في النحو : 206 / 1 .

(2) ينظر : شرح شذور الذهب: 295/1 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 109/10 .

(4) إعراب القرآن للنحاس: 247/2 .

(5) ينظر : التحرير والتنوير: 107/14 .

(6) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: 570/2 .

تركبوا. والثاني: أن تكون حالاً من الهاء ؛ أي لتركبوها تزينا بها⁽¹⁾. وهو ما ذكره الزمخشري⁽²⁾.

والمعنى الذي ذهب إليه النحوي أنّ الله تعالى خلق لكم الخيل والبغال والحمير، لتركبوها في أسفاركم وزينة أي وخلقها زينةً ويمكن أن يكون قوله : "وزينةً حالاً من هاء في خلقها أي وخلقها لتركبوها وهي زينة وجمال"⁽³⁾.

ومثله في قوله تعالى : **أَلَمْ لِي لِي** **نَمِي نَمِي نَمِي نَمِي نَمِي نَمِي نَمِي نَمِي نَمِي نَمِي** [آل عمران: 154]، قرأ حمزة والكسائي وخلف (أَمَنَةً نُعَاسًا يَغُشَى) بالتاء، وقرأ الباقون (نُعَاسًا يَغُشَى) بالياء⁽⁴⁾. فمن قرأ بالتاء والإمالة ردًّا على الأمانة حجتها أن الأصل الأمانة، والنعاس بدل، ورد الكناية إلى الأصل أحسن، وأيضًا الأمانة هي المقصود، وإذا حصلت الأمانة حصل النعاس لأنها سببه، فإن الخائف لا يكاد ينعس⁽⁵⁾، وأما من قرأ بالياء اخبارا عن النعاس فحجته أن العرب تقول غشينا النعاس وقلما يقولون غشيني الأمن؛ لأن النعاس يظهر والأمن شيء يقع في القلب⁽⁶⁾، وذهب "الذين قرأوا ذلك بالتذكير، إلى أن النعاس هو الذي يغشى الطائفة من المؤمنين دون الأمانة، فذكره بتذكير (النعاس). وذهب الذين قرأوا ذلك بالتأنيث، إلى أنّ الأمانة هي التي تغشاهم فأنثوه لتأنيث الأمانة"⁽⁷⁾.

ووضّح النحوي ما ذهب إليه بعض المفسرين من أنّ الأمانة منصوبة بأنزل على المفعولية ونعاسًا بدل منها وقيل أنّ النعاس نصب على المفعول له كأنه قال أنزل عليكم للأمانة نعاسًا وقيل أنه عطف بيان للأمانة ويجوز أن يكون نُعَاسًا هو المفعول وأمانة حال منه والأصل ، أنزل عليكم نعاسًا ذا أمانة؛ لأنّ النعاس ليس هو الأمن بل هو الذي حصل الأمن به⁽⁸⁾.

(1) التبيان في إعراب القرآن: 270/2 .

(2) ينظر : الكشف: 595/2 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 122/10 .

(4) المبسوط في القراءات العشر: 170/1 .

(5) ينظر : مفاتيح الغيب: 394 / 9 .

(6) ينظر : حجة القراءات : 176/1 .

(7) جامع البيان في تأويل القرآن : 315/7 .

(8) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 208/4 .

وقيل: "أمنة بفتح الميم قراءة العامة، وقرأ أبو حياة وابن محيصن: أمنة بسكون الميم وهو مصدر قولك: أمنت من كذا أمانة وأمانة وكلها بمعنى واحد فلذلك نصب"⁽¹⁾. وكان مقتضى الظاهر أن يقدم النعاس ويؤخر أمنة: لأن أمنة بمنزلة الصفة أو المفعول لأجله فحقه التقديم على المفعول كما جاء في آية الأنفال [11]: "إذ يغشيكم النعاس أمنة منه ولكنه قدم الأمنة هنا تشريفاً لشأنها لأنها جعلت كالمنزل من الله لنصرهم، فهو كالسكينة، فناسب أن يجعل هو مفعول أنزل، ويجعل النعاس بدلاً منه"⁽²⁾.

4 - المفعول معه :

هو الاسم الفصلة المنصوب الواقع بعد واو، بمعنى (مع)، والذي يُذكر لبيان مَنْ فعل معه الفعل، نحو قولك: جاء الأميرُ والجيشُ⁽³⁾. وتدل عليه قرينة المعية والواو⁽⁴⁾. بمعنى "أنه يتعين نصب الاسم على أنه مفعول معه إذا لم يصح عطفه على ما قبله كذهبت وهاشماً"⁽⁵⁾. وناصبه أي العامل فيه ما سبقه من فعل أو شبهة⁽⁶⁾، وهو ما ذهب إليه البصريون بأن قالوا: "إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك؛ لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍّ إلا أنه قَوِيَ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه"⁽⁷⁾، وذهب الزجاج

(1) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 332/4 .

(2) التحرير والتنوير: 133/4 .

(3) ينظر: متن الأجرومية: 22/1 .

(4) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 1/ 225 .

(5) اللباب في قواعد اللغة، محمد السراج: 98-97/1 .

(6) ينظر: همع الهوامع: 238/2 .

(7) الأنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 200 .

ونقل ابن فارس عن البصريين أن قوله (وشركاءكم) بمعنى (مع شركاءكم) أي الواو بمعنى (مع) كما تقول: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها أي مع فصيلها⁽¹⁾. وبيّن الزجاج هو مفعول معه، والمعنى مع شركائكم وذكر أن قول الفراء لا معنى له وهو غلط؛ لأنه إن كان يذهب إلى أن المعنى وادعوا شركاءكم لأن يجمعوا أمرهم ، فمعناه مع شركاءكم وإذا أريد منه الداء فلا فائدة فيه لغير شيء⁽²⁾، وهو ما ذهب إليه الزمخشري⁽³⁾، وكما قال سيبويه⁽⁴⁾:

فكونوا أنتم وبنو أبيكم مكان الكلّيتين من الطّحال

وقرأ الحسن، وابن أبي إسحاق، ويعقوب: برفع (وشركاءكم) ، عطفاً على المضمر المرفوع في (أجمعوا) : وحسن ذلك الفصل لما حال بينهما بالمفعول، كأنه قام مقام التوكيد⁽⁵⁾.
وجاز ذلك من غير تأكيد الضمير كقوله: "أثمّ □ جم □ [البقرة: 35]؛ لأن قوله: "أمركم فصل بين الضمير وبين المنسوق، فكان كالعوض من التوكيد"⁽⁶⁾، واستقبح الفراء هذه القراءة، وكان الفراء يستقبح هذه القراءة؛ لأنها مخالفة للكتاب⁽⁷⁾.

وقيل: " (إن) الشركاء رفع بالابتداء، والخبر محذوف. أي: وشركاءكم ليجمعوا أمرهم، والشركاء هنا: الأصنام، وهي لا تصنع شيئاً"⁽⁸⁾. أي شياطينهم الذين زينوا لهم الشرك وإنكار البعث والعمل للدنيا؛ لأنهم لا يعلمون غيرها وهو الدين الذي شرعت لهم الشياطين، وتعالى الله عن الإذن فيه والأمر به وقيل شركاؤهم: "أوثانهم. وإنما أضيف إليهم؛ لأنهم متخذوها شركاء لله، فتارة تضاف إليهم لهذه الملازمة"⁽⁹⁾.

(1) ينظر : البرهان في علوم القرآن: 124/3 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 28-27/3 .

(3) ينظر : الكشف: 359 / 2 .

(4) الكتاب : 1 / 298 ، البيت من الوافر .

(5) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية : 3298/5، والمحزر الوجيز لابن عطية: 132/3 .

(6) مفاتيح الغيب: 284/17 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء: 473 / 1 .

(8) الهداية إلى بلوغ النهاية : 3298/5 .

(9) الكشف: 218 / 4 .

قال أبو جعفر: "والصواب من القول في ذلك قراءة من قرأ: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ، بفتح الألف من (أجمعوا)، ونصب (الشركاء)؛ لأنها في المصحف بغير واو، ولإجماع الحجة على القراءة بها، ورفض ما خالفها، ولا يعترض عليها بمن يجوز عليه الخطأ والسهو"⁽¹⁾.

وهو ما يراه النحوي، والمعنى ائث عليهم يا محمد نبأ نوح إذ قال نوح لقومه الذين بعث إليهم يا قوم أن كان كبر عليكم مقامي ... فأجمعوا ذوي الأمر منكم أي رؤساءكم و جوهكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة أي مغطى مستورا بل ينبغي أن يكون ظاهرا مكشوفاً ثم أقضوا إلي ولا تتظرون أي افعلوا ما تريدون على وجه التهديد لهم"⁽²⁾.

5 - المفعول فيه :

يسمى (ظرفاً) وهو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان، يراد فيه معنى (في) وليست في لفظه كقولك قمت اليوم وجلست مكانك؛ لأن معناه قمت في اليوم وجلست في مكانك⁽³⁾، والظرف ما ضمن معنى (في) الظرفية باطراد، من اسم مكان ، أو من اسم وقت ، أو من اسم دلالاته عرضت على أحدهما، أو من اسم جار مجراه⁽⁴⁾. وسميت بذلك لأنها محلّ للأفعال، فهي كالإناء تحلّ الأشياء فيها ولذلك سماها بعضهم (أوعيه) وبعضهم (محال)⁽⁵⁾، ولهذا، سمّى الكوفيون الظروف (محال)؛ لحلول الأشياء فيها⁽⁶⁾.

ومما جاء في ذلك قوله تعالى : أأ □ هم □ يجي يخي يم □ [الأنعام: ٩٤]، اختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله: (لقد تقطع بينكم) ، فقرأ نافع والكسائي (لقد تقطع بينكم) بفتح النون وروى حفص عن عاصم (بينكم) نصبا، وقرأ الباقون

(1) جامع البيان في تأويل القرآن: 149/15 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 634/8 .

(3) ينظر : للمع في العربية: 55/1 ، وأسرار العربية: 141/1 .

(4) ينظر : شرح التصريح على التوضيح: 515/1 .

(5) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب: 271/1 .

(6) ينظر : أسرار العربية: 141/1 .

برفعها⁽¹⁾، فالحجة لمن قرأ بالضم: أنه جعله اسماً، معناه: (وصلكم) فرفعه؛ لأنه اسم هاهنا لا ظرف، والحجة لمن قرأ بالفتح: أنه جعله ظرفاً. ومعناه: الفضاء بين الغائيتين⁽²⁾.

وفسر النحوي قوله تعالى: **لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**، بمعنى لقد نَقَطَّعَ وصلكم، ومثله في أنه يجري في الكلام ظرفاً ثم يستعمل اسماً بمعنى (وسط) ساكن العين ألا ترى أنهم يقولون جلست وسط القوم، فيجعلونه ظرفاً لا يكون إلا كذلك وقد استعملوه اسماً كما قال القتال الكلابي⁽³⁾، وهذا كله على قراءة الرفع⁽⁴⁾.

قال الزجاج: "الرفع أجود وتقديره لقد تقطع وصلكم، والنصب جائز على تقدير، لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم"⁽⁵⁾.

و(البين) في اللغة يقال على الوصل وعلى الافتراق فكأنه قال لقد تقطع وصلكم⁽⁶⁾. فمن رفع بينكم جعله فاعلاً لتقطع وجعل البين بمعنى الوصل تقديره لقد تقطع وصلكم أي تفرق وأصل بين الافتراق ولكن اتسع فيه استعمال اسماً غير ظرف بمعنى الوصل⁽⁷⁾. وأما من نصب بينكم، ففيه وجهان: أحدهما: أنه أضمّر الفاعل في الفعل ودلّ عليه ما تقدم من قوله: **أَلْهَجْ عَزْمٌ مِّنْ مَّجْمُوعٍ مِّنْ مَّجْمُوعٍ مِّنْ مَّجْمُوعٍ** [الأنعام:94]؛ لأنّ هذا الكلام فيه دلالة على التقاطع والتهاجر وذلك المضمّر هو الأصل كأنه قال لقد تقطع وصلكم بينكم.

(1) ينظر: السبعة في القراءات:1/263، والحجة للقراء السبع:3/357-358، المبسوط في القراءات العشر:1/199،

وجامع البيان في القراءات السبع:3/1056.

(2) الحجة في القراءات السبع:1/145.

(3) واسمه عبد الله بن محيب المضرحي بن عامر بن الهضان بن كعب بن عبد بن أبي بكر بن كلاب. شاعر إسلامي أموي وهو القائل: مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِي فَرِيصَةَ بَعْدَمَا ... هَتَفْتُ رَبِيعَةَ يَا بَنِي جَوَّابِ، ينظر: المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي: 1/219، وضرائر الشعر لابن عصفور: 1/291.

(4) ينظر: ضياء الفرقان في تفسير القرآن:6/705.

(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/273.

(6) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية:2/324.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي:1/262.

الثاني : أن يكون على مذهب أبي الحسن وهو أن يكون لفظه منصوبًا ومعناه مرفوعًا فلما جرى في كلامهم منصوبًا ظرفًا تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام وكذلك تقول في قوله : $\square\square\square\square\square\square$ [المتحنة:3]، وقوله : $\square\square\square\square\square\square$ [الجن:11]، فدون في موضع رفع عنده وأن كان منصوب اللفظ كما تقول منّا الصالح ومنّا الطالح فترفع⁽¹⁾. وهو ما ذكره ابن جني⁽²⁾.

وأجاز أبو البقاء أن يكون (بينكم) صفة لفاعل محذوف أي تقطع شيء بينكم أو وصل⁽³⁾، ورد أبو حيان بقوله : "لأن الفاعل لا يحذف ، والذي يظهر لي أن المسألة من باب الإعمال تسلط على (ما كنتم تزعمون) (تقطع) و (ضل) فأعمل الثاني وهو (ضل) وأضمر في (تقطع) ضمير (ما) وهم الأصنام"⁽⁴⁾.

ويجيز في قوله تعالى: $\text{أَلْقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ}$ ، أن يكون الظرف فيها منصوبًا على الظرفية في محل رفع فاعل. وهذا غريب، والمشهور في الآية والتي مثلها مما يضاف فيه الظرف إلى المبني أن يبنى على الفتح جوارًا؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه⁽⁵⁾. وفي مثل هذه الحالة تكون فتحته فتحة بناء، لا فتحة إعراب، فيكون مبنيًا على الفتح في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب حاجة الجملة.

والمعنى عند النحوي "لقد تقطع وصلكم والنقطع الافتراق والفصل، وضل معناه ذهب، أي ذهب عنكم ما كنتم تزعمون من ألهمتكم أنه شريك الله تعالى وأنه يشفع لكم عند ربكم فلا شفع لكم اليوم"⁽⁶⁾.

6 - خبر كان :

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن:6/705 .

(2) ينظر : الخصائص: 372/2 .

(3) ينظر : إملاء ما من به الرحمن، العكبري : 142/1 .

(4) تفسير البحر المحيط : 186/4 .

(5) ينظر : النحو الوافي: 117/2 .

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن:6/707 .

ثانيهما : أن الاستثناء وقع على الكون والكون معنى من المعاني ليس مألأ من الأموال وهو ظاهر، فمن ذهب الى أنه استثناء متّصل فغير مصيب لما ذكرناه⁽¹⁾ .

وكلتا القراءتين عند الطبري صوابٌ جائزٌ القراءةُ بهما، لاستفاضتهما في قراءة الأمصار، مع تقارب معانيهما. غير أن الأمر وإن كان كذلك، فإن قراءة ذلك بالنصب، أعجبُ إليّ من قراءته بالرفع، لقوة النصب من وجهين: "أحدهما: أن في (تكون) ذكر من الأموال. والآخر: أنه لو لم يجعل فيها ذكر منها، ثم أفردت بـ (التجارة)، وهي نكرة، كان فصيحاً في كلام العرب النصبُ، إذ كانت مبنيةً على اسم وخبر. فإذا لم يظهر معها إلا نكرة واحدة، نصبوا ورفعوا"⁽²⁾ .

ولم يرجح النحوي أي القراءتين أولى بالقبول، ولكنه وضح كليهما من دون أن يفضل بينهما، فالقراءتان جيدتان وعليهما أشهر القراء . "وحاصل المعنى لا تقصدوا أكل الأموال بالباطل لكن اقصدوا كون أي وقوع تجارة عن تراضٍ أو لا تأكلوا ذلك فإنه منهي عنه لكن وجود تجارة عن تراض غير منهي عنه، وتخصيصها بالذكر من بين سائر أسباب الملك لكونها أغلب وقوعاً وأوفق لذوي المروءات"⁽³⁾ .

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: **أَلَمْ لِي فِي سُبْحَانَ اللَّهِ عِزِّهِ ذِكْرًا**]

البقرة: 177] في هذه الآية قراءتان: (ليس البرُّ) بضم الراء؛ و(ليس البرُّ) بفتح الراء؛ فمن نصب جعل (البرُّ) خبر (ليس)، و(أن تولوا) اسمها مؤخرًا؛ وأما من رفع فإن (البرُّ) تكون اسم (ليس) و (أن تولوا) خبرها فقرأ حمزة وحفص (البرُّ) بنصب الراء، وقرأ الباقر بالرفع فمن نصب جعل أن وصلتها الاسم فيكون التقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله ومن رفع البر فالمعنى البر كله توليتكم فيكون اسم

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 46/5 .

(2) جامع البيان في تأويل القرآن : 219/8 .

(3) روح المعاني : 16/3 .

ليس ويكون (أن تولوا) الخبر⁽¹⁾. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم القراءتين بالرفع والنصب⁽²⁾.

وذهب النحوي إلى توجيه ذلك بقوله: "يقرأ البرُّ برفع الرّاء على أنّه اسم ليس، وأنّ تولوا خبره وهو الحقّ؛ لأنّ الأصل تقديم الفاعل على المفعول وقد يقرأ بالنّصب على أنّه خبر ليس و أنّ تولوا اسمها"⁽³⁾.

وهو ما ذكره الفراء⁽⁴⁾، والزجاج⁽⁵⁾، والرازي⁽⁶⁾. فعلى قراءة من رفع (البر) والأصل في هذا الباب أنه إذا جاء بعد كان معرفتان كنت فيها مخيراً أيهما شئت في رفع الخبر وفي نصب الآخر تقول كان زيد أخاك وإن شئت كان زيداً أخوك⁽⁷⁾، فاسم ليس وخبرها هنا كلاهما معرفة، الأول بأل والثاني بالإضافة، إذا التقدير: "توليةٌ وجوهكم، فمن رجح تعريف الألف واللام، جعل (البر) اسمها، و (أن تولوا) خبرها، وبه قرأ الأكثر، ومن رجح الإضافة جعل (البر) خبرها مقدماً، والمصدر اسمها مؤخراً، وبه قرأ حمزة وحفص"⁽⁸⁾. وكلتا القراءتين حسن؛ لأن اسم (ليس) وخبرها اجتمعا في التعريف، فجاز أنّ يكون كل واحد منهما اسماً، والآخر خبراً قاله الواحدي⁽⁹⁾، وحجة من رفع البر أن اسم ليس مشبه بالفاعل، وخبرها بالمفعول، والفاعل بأن يلي الفعل أولى من المفعول⁽¹⁰⁾. ومن نصب البر ذهب إلى أن بعض النحويين قال: "أن مع صلتها أولى أن تكون اسم ليس لشبهها بالضمير في أنها لا توصف كما لا يوصف المضمّر، فكان هاهنا اجتمع مضمّر

(1) ينظر : حجة القراءات : 123/1 .

(2) ينظر : السبعة في القراءات : 176/1 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 167/2 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 103/1 .

(5) ينظر : معاني القرآن وعرابه للزجاج : 246/1 .

(6) ينظر : مفاتيح الغيب : 212/5 .

(7) ينظر : اللع في العربية لابن جني : 37 / 1 ، ومفاتيح الغيب : 200/14 .

(8) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد : 205/1 .

(9) ينظر : الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي : 261/1 .

(10) مفاتيح الغيب : 212/5 .

ومظهر، والأولى إذا اجتمعا أن يكون المضمرة الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر"⁽¹⁾.

وإن جاء بعدهن معرفة ونكرة كان الانتقاء أن تجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر⁽²⁾. ويكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها إذا كان أحد معمولي هذا الباب مركباً من أن المصدرية وفعلها كان المتكلم بالخيار في المعمول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه"⁽³⁾.

قال أبو منصور الأزهري: "الاختيار الرفع؛ لأن (ليس) يرفع الاسم الذي يليه، ومن نصب فعلى أنه جعل اسم ليس (البر) (أَنْ تُؤَلُّوا)، و(البر) خبره، وهو جائز، والرفع أجود القراءتين"⁽⁴⁾. ويقرأ بالنصب، على أنه خبر مقدم، و (أَنْ تُؤَلُّوا) : اسمها، وزاد ذلك قوة عند من قرأ به؛ لأنه أعرف من البر؛ وهو كالمضمرة في أنه لا يوصف، والبر يوصف، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله تعالى: أَلَمْ يَلِيْ لِيْ □ □ □ [العنكبوت:24]⁽⁵⁾.

ويرى النحوي أنّ من قرأ بالرفع فهو الظاهر في العربية وهو الأولى؛ لأن (ليس) يرفع الاسم الذي بعده بمنزلة كان وأما من قرأ بالنصب، فإنه يجعل الاسم ما بعده ويجعل (البر) خبره. والمعنى أنّ سياق الكلام يدلّ على أنّ المُخاطب بهذه الآية اليهود والنصارى لأنهم كانوا متوجهين إلى المشرق والمغرب في قبلتهم إلا أنّ الحكم في الآية عام يشمل الجميع والمقصود أنّ البر الحقيقي هو الإيمان بالله ورسوله وملائكته⁽⁶⁾.

7 - التمييز :

هو اسم منصوب نكرة فضلة، يتضمن معنى (مِنْ) مُفسّر لما انبهم من الذوات، نحو قولك: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا)، و(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا) و(اشْتَرَيْتُ عَشْرِينَ غَلَامًا) و(زَيْدٌ

(1) م . ن : 213 / 5 .

(2) ينظر : الحجة في القراءات السبع: 92/1 .

(3) التحرير والتتوير، لابن عاشور(ت1393هـ) : 129.128/2 .

(4) معاني القراءات للازهري: 191/1 .

(5) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: 143/1، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لتركيبا: 184/1 .

(6) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 2 / 168 .

أما النحوي فذكر أنّ كلتا القراءتين عندنا صواب ثم أنّ قوله: (حافظًا) ، منصوب على الحال إن كان على لفظ الفاعل وعلى التّمييز إن لم يكن عليه فيرجع إلى من يحفظ بأمره من الملائكة والحفظة وكلا الوجهين لا بأس بهما ومنهم من قرأ اللفظ بغير ألف فقال (حفظًا)⁽¹⁾ .

فهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، قد قرأ بكل واحدة منهما أهل علم بالقرآن، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، وذلك أن "من وصف الله بأنه خيرهم حفظًا فقد وصفه بأنه خيرهم حافظًا، ومن وصفه بأنه خيرهم حافظًا فقد وصفه بأنه خيرهم حفظًا"⁽²⁾

8 - المستثنى بالآ:

هو أحد المنصوبات، ولكن ليس كل مستثنى يكون منصوبًا مطلقًا، وإنما يُنصب في بعض أحواله، إما وجوبًا وإما جوازًا، ومعنى الاستثناء "أن تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره وحرفه المستولي عليه إلا وتشبه به أسماء وأفعال وحروف فالأسماء غير وسوى والأفعال ليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا والحروف حاشا وخلا"⁽³⁾ أي إخراج الشيء من الشيء ب(إلا) أو إحدى أخواتها ؛ لولا الإخراج لدخل في الكلام الذي سبقه، وهذا يشمل المتصل حقيقة وحكما، ويشمل المنقطع حكما فقط⁽⁴⁾.

والاستثناء أما أنّ يكون لغويًا أو صناعيًا، فاللغوي؛ إخراج بعض الشيء من الكل، بمعنى قام القوم إلا زيداً، والصناعي هو الذي يفيد بعد إخراج الشيء القليل من الكثير معنى اضافيًا، يعد من محاسن الكلام⁽⁵⁾.

أما العامل الموجب النصب في المستثنى، فقد ذهب البصريون إلى أنه الفعل ؛ لأنّ الفعل وأن كان لازمًا في الأصل ، إلا أنّه قوي ب(إلا) فتعدى إلى المستثنى، وقيل إن العامل هو

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 377/9 .

(2) جامع البيان في تأويل القرآن: 232/13 .

(3) اللمع في العربية : 66/1 .

(4) ينظر : كتاب التعريفات : 23/1 .

(5) ينظر : تحرير التعبير لابي الإصبع العدواني(ت654هـ): 333/1 .

(إلا) بمعنى استثنى قاله الزجاج ، أما الفراء فقد ذهب إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) فخفت (إن) وأدغمت في (لا) فيكون النصب اعتباراً بـ (إن) والرفع في النفي اعتباراً بـ (لا)⁽¹⁾، والمتبع هنا المستثنى؛ لأن الكلام في المنصوبات، والمستثنى هو المنصوب لا الاستثناء، ومما جاء في تفسير النحوي قوله تعالى: **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ مِنْكُمْ آيَاتٍ** [هود: ٨]، اختلفوا في نصب التاء، ورفعها من قوله: (إلا امرأتك)، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إلا امرأتك) بالرفع. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (إلا امرأتك) بالنصب⁽²⁾. فالحجة لمن رفع: أنه استثنى من قوله: (ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ). والحجة لمن نصب: أنه استثنى من قوله: (فأسر بأهلك)⁽³⁾.

وذكر النحوي أنهم اختلفوا في قراءة امرأتك، على قولين: "أحدهما : النَّصْب على أنه استثناء من قوله بأهلك إذ قبله أمر والأمر عندهم كالواجب . ثانيهما : الرفع على أنه بدل من أحد وهو استثناء متصل"⁽⁴⁾.

قيل: من قرأ بالنصب فالمعنى: فأسر بأهلك إلا امرأتك. ومن قرأ بالرفع حمله على: (ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امرأتك) . وإنما أمروا بعدم الالتفات لكي لا يَرَوْا هول ما ينزل بهم من العذاب⁽⁵⁾. أي ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك فإنها تلتفت وتهلك، ونهى لوطاً من معه ممن أسرى بهم أن يلتفت إلا زوجته، فإنها لما سمعت قوة العذاب وشدته التفتت وقالت: وا قوماه فأدركها حجر فقتلها⁽⁶⁾.

(1) ينظر : اسرار العربية : 156/1 .

(2) ينظر : السبعة في القراءات:1/338، والحجة للقراء السبعة:4/369 .

(3) الحجة في القراءات السبع:1/190 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن:9/159 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعراجه للزجاج : 3/70 .

(6) ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 5/183 .

وقيل: "وعلى قراءة الرفع يكون الاستثناء منقطعاً، معناه: لكن امرأتك فإنها تلتفت فيصيبها ما أصابهم فإذا كان استثناءً منقطعاً كان التفاتها معصيةً لربها؛ لأنه ندب إلى ترك الالتفات"⁽¹⁾. ورد ذلك أبو عبيد بأنهم نهوا عن الالتفات إلا المرأة، فإنها لم تنته عنه، ولا يجوز هذا، ولو كان برفع (يلتفت) من قوله (ولا يلتفت) بمعنى أن تكون (لا) نافية، فيكون الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت، لكان الاستثناء بالبدلية واضحاً، غير أنه لم يقرأ برفع (يلتفت) أحد⁽²⁾.

ويرى النحاس أن هذا القول من أبي عبيدة لا يجب أن يذكر فمعنى الرفع على البدل له معنى صحيح أي لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك فإنها تلتفت وتهلك، وقيل أن الرفع على البدل من أحد ويكون الالتفات بمعنى التخلف لا بمعنى النظر إلى الخلف، فكأنه قال: ولا يتخلف منكم أحد إلا امرأتك، فإنها تتخلف⁽³⁾.

على أنه استثناء من أحد الواقع في سياق النهي، وهو في معنى النفي. وعلى هذا الوجه فالاستثناء من كلام مقدر دل عليه النهي. والتقدير: فلا يلتفتون إلا امرأتك تلتفت وتكون مع الهالكين⁽⁴⁾.

وقرأ الباقر امرأتك بالنصب استثناء من الإسراء أي أن الاستثناء وقع من أهله الذين أمر بالإسراء بهم لا من أحد والمعنى في هذه الرواية أنه لم يخرج امرأته مع أهله وفي الرواية الأخرى أنه خرج بها فالتفت فأصابها حجر فأهلكها⁽⁵⁾.

والحق أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع النَّصْب والرَّفْع فالنَّصْب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر والرَّفْع لبني تميم وعليه أثنان من القراء فنبت وتحقق أن الاستثناء منقطع على كلتا القراءتين وعليه فلم يقصد به إخراج المرأة من

(1) زاد المسير في علم التفسير للجوزي: 392/2 .

(2) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 365/6 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 179/2، وفتح البيان في مقاصد القرآن: 223/6، وفتح القدير: 584/2.

(4) ينظر: التحرير والتنوير: 133/12 .

(5) ينظر : معاني القراءات للازهري: 46/2 .

المأمور بالإسراء ولا من المنهيين عن الالتفات ولكن استؤنف الأخبار عنها فالمعنى لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا⁽¹⁾ .

قال الزمخشري : " من نصب فقد استثناها من قوله فأسر بأهلك والدليل عليه قراءة عبد الله: فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك. ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت، على أصل الاستثناء وإن كان الفصيح هو البدل، أعنى قراءة من قرأ بالرفع، فأبدلها عن أحد⁽²⁾. أما النحوي فقد ردّ وجه الرفع ورجح النصب؛ كونه لا يستقيم؛ لأنّ المعنى أنّ المرأة لم تنته عن الالتفات وليس كذلك وعليه فالنصب هو المتبع؛ لأنّ المعنى يصير فأسر بأهلك إلا امرأتك أنّه مصيبتها ما أصابهم وهذا هو الصحيح⁽³⁾.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 160/9 .

(2) الكشاف: 416/2 .

(3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 159/9 .

المبحث الثالث : التوابع

1- النعت :

هو الصفة أو الوصف⁽¹⁾، وهو "التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه"⁽²⁾. فبذلك سُميت توابع؛ لأنها تتبع متبوعها في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتذكيره، وتأنيثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتعريفه، وتكثيره⁽³⁾ تقول: قام زيد العاقل، ورأيت زيدا العاقل، ومررت بزيد العاقل⁽³⁾. والنَّعْتُ على نوعين: أحدهما توضيح اسم من اسم آخر كقولنا (زيد العطار) و(زيد التَّمِيمِي) وضحناه بنعته من الذي شابهه في اسمه. والآخر عَلَى معنى المدح والذم نحو (العاقل) و(الجاهل)⁽⁴⁾.

ومن ذلك ما جاء في تفسير النحوي قوله تعالى: أَمْ نَمِ نِي □ [الفاتحة: ٤]، اختلفوا في قوله: (مالك يوم الدين) يقرأ بإثبات الألف وإسقاطها، فقرأ عاصم والكسائي (مالك) بألف وقرأ الباقر (ملك) بغير ألف⁽⁵⁾.

فالحجة لمن أثبتها: أن الملك داخل تحت المالك. والدليل له: قوله تعالى: مَالِكِ الْمُلْكِ [ال عمران: 26]، والحجة لمن أسقطها: أن الملك أخص من المالك وأمدح؛ لأنه قد يكون المالك غير ملك، ولا يكون الملك إلا مالكا⁽⁶⁾. أي "إن قلنا ملك يوم الدين بكسر اللام وإسكانها فالإضافة فيه على هذا محضة وهو معرفة فيكون

(1) ينظر : لسان العرب : 99/2 .

(2) فتح رب البرية : 407/1 - 408 .

(3) ينظر : الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية أحمد العاتكي : 397 .

(4) ينظر : الصاحبى في فقه اللغة : 52/1 .

(5) ينظر : السبعة في القراءات: 104/1 .

(6) ينظر : الحجة في القراءات السبع: 62/1 .

مجروراً على الصفة أو البديل من الله ولا حذف فيه" (1)، قال ابن الجوزي: "وقراءة (مَلِك) أظهر في المدح؛ لأن كل ملك مالك، وليس كل مالك ملكاً" (2).

وان قلنا مالك يوم الدين، بإثبات الألف فهو نكرة وجره على البديل لا على الصفة، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة وفي الكلام حذف مفعول هو الأمر تقديره ومالك أمر يوم الدين أو مالك يوم الدين الأمر وبالإضافة إلى يوم، خرج عن الظرفية لأنه لا يصح فيه تقديره في، لأنها تفصل بين المضاف والمضاف إليه (3)، والمالك: الفاعل من الملك، يقال: "ملك الشيء يملكه ملكاً ومملكة" (4).

ومن قرأ (مالك) فلأنه أجمع وأوسع، لأنه يقال: مالك العبيد والطير والدواب، ولا يقال ملك هذه الأشياء، ولأنه لا يكون مالك لشيء إلا وهو يملكه، وقد يكون ملك الشيء ولا يملكه (5). ومالكا بالنصب على المدح أو الحال، ومالك بالرفع منوناً ومضافاً على أنه خبر مبتدأ محذوف (6)، وأجاز قوم أن يكون نداءً (7).

ويرى النحوي إن من قرأه بالنصب لا بدّ من التقدير وتقدير الكلام: "أعني مالك يوم الدين، فحذف العامل وبقي المعمول منصوباً على المفعولية وعليه فلا يكون وصفاً بعد وصف بل هي مقطوعة عن الوصفية، ومن قرأه بالكسر فقد جعل مالك يوم الدين وصفاً بعد وصف لكلمة الجلالة أي إنّ الله تعالى موصوف بالربوبية والرحمانية والمالكية ليوم الجزاء" (8) والمعنى "قد وصف الله تعالى نفسه بأنه مالك يوم الدين أي مالكة وصاحبه يتصرف فيه كيف يشاء وليس لأحدٍ منعه منه والمراد بيوم الدين يوم الجزاء

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 35 / 1 .

(2) زاد المسير في علم التفسير : 19/1، وينظر : روائع البيان تفسير آيات الأحكام : 44/1 .

(3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 35 / 1 .

(4) الوسيط في تفسير القرآن المجيد : 67/1 .

(5) ينظر : م . ن : 67/1، ومعالم التنزيل للبعوي : 74/1 .

(6) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 28/1 .

(7) ينظر : مجاز القرآن : 22/1 .

(8) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 33 / 1 .

فَأَنَّ الدِّينَ بِمَعْنَى الْجِزَاءِ عَلَى الْأَعْمَالِ وَالْحِسَابِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَجَرِيحٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمْ وَيَدَلُّ عَلَيْهِ . قَالَ تَعَالَى : يُؤْمِنُذِ يُؤْفِيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ] [النور: ٢٥] ، أَي حَسَابِهِمْ⁽¹⁾ .

ومثله قوله تعالى : أَّا □ □ □ □ □ □ □ □ [سبأ: ٤٨] ، قرأ الناس قوله تعالى: (علام الغيوب) على وجهين: بالنَّصْبِ والرَّفْعِ⁽²⁾ .

فمن نصب فعَلَامَ الغيوب صفة لربِّي . المعنى قل إن ربي علام الغيوب يقذف بالحق ومن رفع (علام الغيوب) فعلى وجهين:

أحدهما: "أن يكون صِفَةً على موضع أن ربي، لأن تأويله قل ربي علام الغيوب يقذف بالحق، وإنَّ مؤكدة. ويجوز الرفع على البَدَلِ مما في تَقْذِفُ، المعنى قل إن ربي يقذف هو بالحق علام الغيوب"⁽³⁾، وبين الفراء: القراءة الجيدة في مثل هذا الرفع وهو أكثر كلام العرب⁽⁴⁾. وذهب الزمخشري كونه مرفوعاً على محل إن واسمها أو على المستكن في يقذف على أنه بدل منه⁽⁵⁾، وقال ابن هشام: "فقدر علام نعنا للضمير المستتر في يقذف"⁽⁶⁾.

ويرى النّقوي أنّ المعنى قل يا محمد لهم أنّ ربِّي يقذف ، أي يلقي بالحقّ على الباطل وهو علام الغيوب، فالمبتدأ محذوف كأنه قال: هو علام الغيوب، ولو نصب على أنّه نعتٌ (لربي) لا إشكال فيه أي أنّ ربِّي علام الغيوب بل لا يعلم الغيب إلا هو ثم أنّ المراد بإلقاء الحقّ على الباطل هو إرسال الرُّسُلِ وإنزال الكتب وجعل الأحكام والشرائع وبالجملة كلّ ما فيه مصلحة للبشر المعنى أنّه تعالى بيّن الحجة وبيّنها⁽⁷⁾ .

(1) م . ن : 33/1 .

(2) ينظر : الكتاب: 147/2، والمقتضب: 114/4 .

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 257/4-258 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 364 .

(5) ينظر : الكشف: 3 / 591 .

(6) مغني اللبيب : 1 / 765 .

(7) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 14 / 180 .

2 - البديل :

الواضح أن البديل يجري مجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص ومجرى التوكيد في التحقيق والتشديد وهو في الكلام على أربعة أقسام بدل الشيء من الشيء وبدل بعض من كل وبدل الاشتغال وبدل الغلط والنسيان⁽¹⁾، والبديل: "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، قوله: مقصود بما نسب إلى المتبوع، يخرج عنه: النعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع، ويقوله: دونه، يخرج عنه العطف بالحروف؛ لأنه وإن كان تابعاً مقصوداً بما نسب إلى المتبوع، كذلك مقصود بالنسبة"⁽²⁾.

هذه التسمية أي (البديل) للبصريين، واختلفت التسمية عند الكوفيين فذكر الأخفش الترجمة والتبيين، وذكر ابن كيسان التكرير⁽³⁾. أي إن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير⁽⁴⁾. والغرض منه هو الإيضاح، وإزالة التوسع والمجاز، ورفع الالتباس⁽⁵⁾. وبدل الشيء في اللغة ما قام مقامه وهو في الاصطلاح عند النحويين على هذا المعنى ويتبين ذلك من خلال أنك لو حذف الأول وابقيت على الثاني لأغناك عنه ولذلك قيل أنّ البديل ما يمكن حذف الأول وإقامة الثاني بدل عنه⁽⁶⁾، أي هو "التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة"⁽⁷⁾.

-
- (1) ينظر : للمع في العربية : 87/1 .
 (2) كتاب التعريفات: 43/1 .
 (3) ينظر : شرح التصريح على التوضيح: 190/2 .
 (4) ينظر : ارتشاف الضرب: 1962/4 .
 (5) ينظر : أسرار العربية : 217/1 .
 (6) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب: 410/1 .
 (7) شرح التصريح على التوضيح: 190/2 .

ومن ذلك ما جاء في تفسير النحوي قوله تعالى: أ □ بر □ □ بن بي
 بي تر □ □ تنق [البقرة: ٢٦]، قُرى: (بَعُوضَةً) بالرفع، والنصب،
 وذكر النحوي قوله: (بَعُوضَةً) على أنها بدلٌ من (مثلاً) فنصبه على البدلية
 للمفعول، وقيل: (ما) نكرة موصوفة (بَعُوضَةً) بدل من ما ويقرأ شاذًا، وبَعُوضَةً
 بالرفع على أن تجعل (ما) بمعنى الذي ويحذف المبتدأ أي الذي هو
 بعوضة⁽¹⁾، وهذه لغة تميم، جعل (ما) بمنزلة الذي على إضمار ابتداء، والحذف في
 (ما) أقبح منه في الذي لأن الذي إنما له وجه واحد والاسم معه أطول⁽²⁾.
 قال أبو الفتح (ت392هـ): "ما هنا بمنزلة الذي، والعائد إليها من صلتها محذوف،
 أي: ما هو بعوضة"⁽³⁾.

ويرى الزمخشري (ت538هـ) أن ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها أي:
 أي شيء بَعُوضَةٌ فما فوقها في الحقارة⁽⁴⁾، وذهب غيرهم أن تكون ما صلة أو
 صفة وهي بَعُوضَةٌ جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام، وقيل: "بَعُوضَةٌ
 مبتدأ، وما نافية والخبر محذوف- أي متروكة- لدلالة لا يستحي عليه"⁽⁵⁾.
 وقال بعض النحويين: يجوز أن يكون معناه ما بين بعوضة إلى ما فوقها، قال
 الكسائي: "نصب بعوضة بمعنى ما بين بعوضة فما فوقها، فلما أقيت (بين) نصبت،
 كما تقول العرب: وهي أحسن الناس قرنا فقدا، أي: ما بين قرن فقدا"⁽⁶⁾.
 ولم يرجح النحوي أي القراءات أولى بالقبول، غير أنه وضح معناها بأن الله لا يترك
 المثل إذا كان فيه صلاح للناس وأن كان الممثل به حقيرًا ضعيفًا إذا الغرض من المثل

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح: 216 / 1 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش: 59/1، وإعراب القرآن للنحاس: 40/1 .

(3) المحتسب: 255/2 .

(4) ينظر : الكشف: 115 / 1 .

(5) روح المعاني: 209/1 .

(6) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لابي القاسم النيسابوري: 49/1 .

: وأتموا الحج والعمرة لله ، فقرأه بعضهم بالنصب وقرأه آخرون : ^١ وأتموا الحج والعمرة لله بالرفع .

قرأ الجمهور " (العمرة) على النَّصْب معطوفاً على الحجِّ وقيل على الحالية وتقديره كائنين لله ويجوز فيها الرفع على الابتداء والخبر فما استيسر ما في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف أي فعليكم ويجوز أن تكون خبراً و المبتدأ محذوف أي فالواجب ما استيسر ويجوز أن تكون ما ، في موضع نصب تقديره فأهدوا أو فأدوا"⁽¹⁾.

أي يجوز في العمرة النصب والرفع: "والمعنى في النَّصْب أتموهما، والمعنى في الرفع وأتموا الحج، والعمرة لله، أي هي مما تتقربون به إلى الله (عزَّ وجلَّ) وليس بفرض"⁽²⁾. وأنَّ أولى القولين في (العمرة) بالصواب قول من قال: (هي تطوع لا فرض) وإن معنى الآية: "وأتموا أيها المؤمنون الحجَّ والعمرة لله بعد دخولكم فيهما وإيجابكم على أنفسكم، على ما أمركم الله من حدودهما"⁽³⁾.

وذكر من احتج للرفع إذا نصبت وجب أن تكون العمرة واجبة. قال أبو جعفر: "وهذا الاحتجاج خطأ؛ لأن هذا لا يجب به فرض وإنما الفرضُ لله على الناس حج البيت [آل عمران: 97] ولو قال قائل: أتم صلاة الفرض والتطوع لما وجب من هذا أن يكون التطوع واجباً وإنما المعنى إذا دخلت في صلاة الفرض والتطوع فأتمهما. فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى"⁽⁴⁾.

وذكر التقوي أما العمرة فاختلّفوا فيها فروي عن الشعبي أنه قال بعدم وجوبها ولذلك قرأها في المقام بالرفع على الابتداء وبه قال أهل العراق، وعندنا أنها واجبة كوجوب الحجِّ وبه قال الشافعي و الجمهور على النصب فيها عطفاً على قوله : " (وأتموا الحجِّ) وتقديره أتموا

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 287 / 2 .

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 266/1 .

(3) جامع البيان في تأويل القرآن: 20/3 .

(4) إعراب القرآن للنحاس: 100/1 .

الحجّ وأتموا العمرة لله ، ثم أنّ الله تعالى أمر جميع من توجه إليه وجوب الحجّ أن يتم الحجّ والعمرة وهذا مما لا خلاف فيه لدلالة صريح الآية عليه⁽¹⁾ .

أي أتموها بمناسكهما وحدودهما، وتأدية كل ما فيهما - عن ابن عباس ومجاهد - وقيل : "معناه أقيموهما إلى آخر ما فيهما"⁽²⁾.

فالمقصود من الكلام هو "العمرة وإنما ذكر الحج على وجه الجمع تبشيراً بأنهم سيتمكنون من الحج فيما بعد، وهذا من معجزات القرآن. والإتمام إكمال الشيء والإتيان على بقايا ما بقي منه حتى يستوعب جميعه"⁽³⁾.

4 - التوكيد :

تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: "عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله"⁽⁴⁾. والتوكيد على ضربين؛ توكيد بتكرار اللفظ، والآخر بتكرار المعنى؛ فأما التوكيد بتكرار اللفظ الأوّل؛ نحو قولك: (جاء رجل رجل) وما شابهه، وأما التوكيد بتكرار المعنى، فيكون من خلال هذه الألفاظ المعينة؛ وهي النفس والعين وكلّ وأجمع وأجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا⁽⁵⁾.

والغرض من التوكيد هو إثبات الخبر عن المخبر عنه، نحو قولك : جاء زيد نفسه أردت الأخبار أن الذي جاء هو بعينه، فالكلام قد دخل التوكيد فيه، ولهذا السبب لا يجوز أن تؤكد النكرة؛ لأنها ليست كالمعارف لها عين ثابتة، فأسقط عنها التوكيد، أما المضمرات فقد جاز توكيدها؛ لأنها معارف، بخلاف لو كان المضمر مجهولاً فلا يمكن توكيده نحو قولك: ربه رجلاً وما شابه ذلك⁽⁶⁾.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 288 /2 .

(2) مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي: 32/2 .

(3) التحرير والتنوير: 216/2 .

(4) كتاب التعريفات: 50/1 .

(5) ينظر : أسرار العربية : 208/1 .

(6) ينظر : علل النحو : 387/1 .

لأنه " لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع وإنما تؤكد المعارف دون النكرات ومظهرها ومضمورها"⁽¹⁾.

وفيه ثلاث لغات يقال توكيد وتأکید بالهمز وبترك الهمز، ووكد وأكد وبالواو وهي أفصح اللغات جاء في القرآن (ولا تَنفُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوَكُّيدِهَا) ولفظه على ضربين الأول إعادته بعينه ويكون ذلك في الاسم والفعل والحرف والجملة، والثاني ليس الإعادة فيه كأول بل في معناه⁽²⁾.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : أَأَيُّكُمْ يَأْتِي بِالسَّيِّئَاتِ وَأَعْلَىٰ فِي حَيْثُ يَمُرُّ بِالَّذِينَ خَفَتْ فِي آلِ عِمْرَانَ : [آل عمران: ١٥٤]، وجه النحوي قوله: " (إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لله) أي قل يا محمد لهؤلاء المنافقين إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لله لا لكم ولا لغيركم؛ لأنَّ الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وليس لغيره ذلك ، قرأ أبو عمرو ويعقوب كله بالرفع على الابتداء وخبره الله، والجملة خبر أنَّ والباقون بالنصب أمَّا الرفع فواضح وأمَّا على القول بالنَّصب فهو توكيدٌ للأمر والمعنى أنَّ الأمر أجمع لله ومن المعلوم أنَّ، أجمع لا يكون إلا توكيداً"⁽³⁾ . وهو ما ذكره أبو الحسن الأزدي⁽⁴⁾، وابن السراج⁽⁵⁾، والرازي⁽⁶⁾.

ويجوز أن يعرب توكيداً للأمر على الموضوع على مذهب من يجيز ذلك ، وهو الجرمي والفراء والزجاج⁽⁷⁾، فمن نصب فعلى توكيد (الأمر) ومن رفع فعلى الابتداء و(لله) الخبر ومعنى (الأمر كله لله) أي النصر وما يلقي من الرعب في القلوب لله أي كل ذلك لله"⁽⁸⁾ .

(1) اللمع في العربية : 84 / 1 .

(2) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب: 394/1 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 209 / 4 .

(4) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : 503 / 3 .

(5) ينظر : الأصول في النحو: 23/2 .

(6) ينظر : مفاتيح الغيب : 395/9 .

(7) تفسير البحر المحيط : 95 / 3 .

(8) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 480 / 1 .

قال ابن عطية: "ورجح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظة كل"⁽¹⁾.
وقيل: على النعت⁽²⁾، ويجوز أن يكون (الكل) في قراءة من قرأه بالنصب، "منصوباً
على البدل"⁽³⁾، وهو ما ذكره الأخفش⁽⁴⁾، أي النصر بيد الله ينصر من يشاء
ويخذل من يشاء والمراد أعم من التكويني والتشريعي يعني فكما أن الإيجاد
بأمره تعالى كذلك التشريع ولا خلاف فيه بين المسلمين، وإنما الخلاف في جواز
تخلف المراد عن الإرادة وعدمه في التشريعات⁽⁵⁾
ولم يرجح النحوي بين المذهبين، إذ كل من القراءتين متواتر، والابتداء بلفظة
كل كثير عند العرب.

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 528/1 .

(2) ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن : 187 /3 .

(3) جامع البيان في تأويل القرآن: 323/7

(4) ينظر : معاني القرآن: 236 /1

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 210/4

الفصل الثّاني

التّوجيه النّحوي في تأويل التّقديم والتّأخير عند النّقوي

مدخل :

التقديم والتأخير :

تناول النحاة القدامى قضية التقديم والتأخير بالدراسة من عدة جوانب ، فقد أشار سيبويه (١٨٠ هـ) إلى بعض القضايا التي أثارها التقديم والتأخير في الكلام ، وأكد أهمية التقديم والتأخير في المعنى ، فعقد باباً في هذا المجال قال فيه : " إذا بنيت الاسم عليه قلت ضربت زيداً ، وهو الحد ؛ لأنك تريد أن تعلمه وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد ضرب زيداً عمراً ، حيث كان زيداً أول ما تشتغل به الفعل . وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه . وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربياً جيداً ، وذلك قولك : زيداً ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءً ، مثله ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً زيداً" (1) . ونجد لفظ الرتبة عند ابن السراج (ت316هـ) إذ يقول : " أما تقديم المضمرة على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخرًا في معناه ومرتبته" (2) ، وقال في موضع آخر: " ومرتبته المفعول أن يكون بعد الفاعل" (3) .

ويعدّ التقديم والتأخير أسلوباً من أساليب البلاغة جاء به العرب للدلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام فهو طريقة من طرق الأبداع في الكلام (4) . قال عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) عن التقديم والتأخير : " هو بابٌ كثيرُ الفوائد ، جمُّ المحاسن واسع التصرف ، بعيدُ الغاية ، لا يزال يفتّر لك عن بديعه ، ويفضي بك إلى لطيفه ؛ ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنتظر فتجدُ سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قُدّم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان" (5) .

(1) الكتاب : 1 / 80 ، 81 .

(2) الأصول في النحو لابن السراج : 238/2 .

(3) م . ن : 238/2 .

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 233 .

(5) دلائل الإعجاز : 76 .

ولعلَّ الجرجانيّ "ممن توسعوا في دراسة التّقديم والتّأخير من وجهة نظر بلاغية وربطها بالجانب النّحوي ، وأفرد لهذه المسألة باباً مستقلاً في كتابه دلائل الإعجاز، ويذكر أنّ التّقديم على وجهين ، تقديم على نيّة التّأخير كتقديم الشيء على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدمته عليه ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، والآخر تقديم ليس على نيّة التّأخير ولكن أن تنقل الشّيء من حكم إلى حكم ، وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه"⁽¹⁾ .

فللكلمة في الجملة العربية ترتيب خاص ، قال التهانوي(1158هـ) في الترتيب بأنه " وضع كل شيء في مرتبته • والمعنى أنّ الترتيب بين الأشياء وضع كل شيء منها في مرتبة له عند المرتب ... وفيه إشارة إلى أنه لا بدّ في الترتيب من اعتبار المرتب تلك المرتبة فلو وضع شيئاً منها في مرتبته ولم يلاحظها لا يكون ترتيباً"⁽²⁾ .

أما الدكتور تمام حسان فيقول: " وأما الترتيب فإنه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير .. ويظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظاً أو غير محفوظاً"⁽³⁾ .

ويكون الترتيب في هذه الجمل أكثر روعة وجمالاً إذا وافقت في ترتيبها مقتضى الحال ، إلا أنّها في بعض الأحيان تتغير مواقع هذه الألفاظ في الجملة أو لأغراض معنوية على أن لا يؤثر ذلك بالمعنى ولا يخالف قواعد اللغة. واعلم أنّ هذه الكلمة عند اشتمالها لهذه اللطائف فهي كالأنهار الجارية تحت هذه الآيات ، حتى يفور هذا بكماله في آية وينبع ذاك بتمامه في أخرى ويتجلى ذلك بأجمعه في آخرة . فأدنى ترشُّح على السطح يومي بتماسّ عروق الكلمة بها ، وأيضا تتسنبل هذه المعاني في آيات مسوقةٍ لها⁽⁴⁾ .

(1) دلائل الإعجاز: 77 .

(2) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٤١١ / ١ .

(3) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٨ .

(4) ينظر : إشارات الأعجاز في مظان الإيجاز ، بديع الزمان النورسي : 57 .

وكانوا "ينطلقون في ذلك كله من حرصهم على اللغة العربية وإظهار قدرتها على التوسع في أساليب التعبير ، ولكنهم على الرغم مما بذلوا من جهد لم يعنوا كثيراً بالمعاني التي يؤديها التقديم والتأخير ، ويبدو أن المعاني كانت واضحة عند المتقدمين لقربهم من عهد صفاء اللغة ومعرفة الفروق بين عبارة وأخرى" (1) .

إن التقديم والتأخير في العربية " حالة من التغيير تطراً على جزء من أجزاء الجملة ، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل" (2)، وهو من الأساليب المهمة ولون من ألوان حريتها وخاصة من خصائصها . فإن تحته أسراراً جمّة، ونكتاً غزيرة، تتبّك على كثير من الفوائد، وتطلعك على كثير من الأمور والمفاصل (3) .

فهذه "الخاصية التي تملكها العربية تعطي المتكلم سعة في التعبير ، وحرية في الكلام، فلا يجد نفسه مقيداً بإلزام الكلمات رتبته ، بل له أن يقدم ويؤخر من دون لبس ، ويبقى الكلام - على الرغم من هذا التغيير - مفهوماً واضحاً ، بل إننا لا نحس أن شيئاً في نظام الجملة قد تغير ، وذلك لأن المفردة تحمل معها أينما وقعت ما يدل على وظيفتها اللغوية ، وهذا ما حرمت منه اللغات المبنية التي إن غيرت موقع الكلمة في الجملة لم تجد دليلاً على وظيفتها وموقعها الأصلي ، فكان لزاماً عليها أن تحفظ للكلمات مراتبها ؛ لأن أي تغيير فيها سيغير المعنى ويلبسه" (4). إن التقديم والتأخير يقع في الجملة ، والجملة أصغر وحدة يتم بها معنى الكلام ، ولا بدّ من أن يكون فيها مسند ومسند إليه أي : مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل .

(1) بحوث لغوية ، أحمد مطلوب : 49 .

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي : ٩ .

(3) ينظر : الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : 2 / 117 .

(4) الجملة العربية والمعنى ، صالح السامرائي : 53 .

وذهب أحمد مطلوب إلى أن تقديم الفعل أو تأخيره في الجملة يرجع ذلك إلى المعنى فهو ليس مسألة إعراب واختلاف فيه ، فالمعنى هو الذي يحدد تركيب الجملة ويوجب البدء بالفعل أو الاسم (1) .

ذلك أن معنى الكلام "يرتبط بترتيب أجزائه ومواقعها فيه من حيث التقديم والتأخير فكل جزء مكانه من المعنى فلا بدّ أن يأخذ موضعه أو أنّ يدل دليل آخر على مكانه من المعنى وموقعه من الكلام" (2) . ويلجأ النحاة إلى التقديم والتأخير لكونه أهم الدعاوي لتوجيه النصوص المخالفة لقواعد الترتيب وهدفه تنظيم العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي (3) .

والأصل في الجملة الترتيب على ما جاءت به قواعد النحو ، وقد يقدّم المؤخر ويؤخر المقدم لغرض يكون فيها تقديم الأهم ، قال سيبويه : " كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم " (4) .

ومن الملاحظ أن النوع الثاني من التقديم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالدلالة من حيث كون هذا التقديم يترتب عليه نقل المقدم ، من باب نحوي إلى آخر ، أي أنه يغيّر معناه النحوي . أما الأول فإن المقدم فيه لم يتغير معناه النحوي؛ لأن موقعه المألوف محفوظ في أذهان المتكلمين، وما حدث بالتحديد هو إزالته من موقعه إلى موضع مقدم عنه اعتماداً على قرينة الإعراب ويمكن القول ، إن علامة الإعراب هي أهم قرينة دالة عليه ، بل هي سبب من أسباب نشوئه ؛ فهو الذي سوّغ ذلك التقديم (5) .

(1) ينظر : بحوث لغوية : ٤٣ .

(2) نحو التيسير للجواري : 133 .

(3) ينظر : أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم : 251-250 .

(4) الكتاب : 1 / 34 .

(5) ينظر : المعنى وظلال المعنى : 332 .

ولقد "أثر التقديم والتأخير في حكم كل جزء وبدل المعنى الذي يُهدف إليه ، فإذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التكرير كان المقدم منهما المبتدأ والمؤخر الخبر ، وهو ما يحدده الغرض فإن كان المراد الاخبار بأحدهما أحر ليصبح وصفاً للثاني أي مسنداً. ولولا هذا الهدف لم يكن لهذا التركيب أهمية ولأصبح عبثاً أو ضرورة يلجأ إليها من لا يقدر على التعبير السليم"⁽¹⁾ . وعلى النحوي إيضاح مراتب الكلام فإن العمدة قبل الفضلة في المرتبة و المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني وكذا⁽²⁾.

وقسم الباحثون أحوال التقديم والتأخير على قسمين⁽³⁾ :

الأول : تقديم المفعول على عامله نحو: (خالدًا أعطيت) و (بمحمد اقتديت) .
الثاني : تقديم الألفاظ بعضها على بعض في غير العامل، وذلك نحو قوله تعالى : □□□□□□ أ□□□□□□ . وقوله : □□□□□□ أ□□□□□□ [النحل : 115] .

التقديم والتأخير في تفسير النحوي :

تقديم اللفظ على عامله :

ومن هذا الباب تقديم الخبر على المبتدأ وتقديم المفعول به على فعله ، وتقديم الحال على فعله ، وتقديم الظرف والجار والمجرور على فعلهما ، ونحو ذلك وهذا التقديم في الغالب يفيد الاختصاص⁽⁴⁾ . وهذا النوع من الترتيب (التقديم والتأخير) ، هو مسار البحث والدراسة لهذا الفصل .

المبحث الأول : تقديم العمدة وتأخيرها

(1) بحوث لغوية : 51 - 52 .

(2) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 1 / 310 .

(3) ينظر : التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي : 49 .

(4) ينظر : م . ن : 51 .

مرفوع على الابتداء ، وما قبله خبرٌ والتقدير وغطاوة على أبصارهم⁽¹⁾ ، فالذي أوجب التقديم هو كون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها ، ولأن الخبر شبه جملة ، وعدم التقديم يؤدي إلى الالتباس ، فيكون تقديم الخبر حينئذٍ واجباً .

الثاني : أن يشمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : □ □ □ □ □ أ □ □ □ □ □ [سورة محمد : 24] ، مجيء الخبر (على قلوب) متقدماً في الآية الكريمة على المبتدأ (أفقالها) المتأخر ، فالحكم هنا وجوب تقديم الخبر ، فلا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود الضمير (ها) المتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة .
الثالث : أن يكون الخبر له صدرُ الكلام ، نحو : □ □ □ □ □ أ □ □ □ □ □ [سورة النازعات : 42] ، فأيان : أسم استفهام يدل على الزمان بمعنى

(متى) والمعنى يسألونك الكفار والمشركين عن الساعة وهي القيامة (أيان) أي متى مرسيا أي قيامها⁽²⁾ .

فأيان تضمن متى والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (مرساها) ولا يجوز تأخره لان للاستفهام الصدارة في الكلام .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : □ □ □ □ □ يم ي □ □ □ □ □ [سورة المائدة : 92] ، فالجار والمجرور (على رسولنا) في الآية الكريمة خبر مقدم و (البلاغ) مبتدأ مؤخر . إذ إن كلمة، (أنما)، تفيد الحصر فوظيفة الرسول هي البلاغ لا غيره⁽³⁾ ، قال تعالى : □ □ بر □ □ بن بي تر □ □ تن تي □ □ □ □ □ [سورة المائدة : 67] ، ولو قدم (البلاغ) على الجار والمجرور (على رسولنا) لفقد المعنى المستفاد من قصر الأمر على المبتدأ .

وكذلك قوله تعالى : □ □ □ □ □ أ □ □ □ □ □ ني □ □ ير □ □ □ □ □ [سورة الشورى : 48] ، فإن نافية أي ليس عليك إلا البلاغ ، أي تبليغ الرسالة وإبلاغ الأحكام الإلهية إلى عباده

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 131 .

(2) م . ن : 18 / 46 .

(3) م . ن : 6 / 398 .

وهذا الكلام صريح في أنّ النَّبِيَّ مَبْلَغٌ للحكم فقط فمن شاء قبل ومن شاء أنكر⁽¹⁾ .
ونلاحظ مما تقدم أن هذا التقديم لا يحقق تغيراً في المعنى لأنه لا خيار للمتكلم فيه بل يفرضه واقع اللغة .

2 - جواز تقديم الخبر :

أما تقديم الخبر جوازاً ، فلم يضع النحاة له شروطاً وقد اكتفى بعضهم بالقول بأنه يجوز تقدمه إذا خلا من موجب التقديم والتأخير ، فيجوز حينئذٍ فيه الأمران ، ومن ذلك قوله تعالى : **أَلَمْ يَلْمِ لِي لِيَوْمِ لَيْسَ لِي يَوْمِ لَيْسَ لِي** [سورة سبأ : 1] ، ولكون المبتدأ هنا في الآية الكريمة (الحمد) معرفة، جاز في الخبر التقديم والتأخير، إذ جاء على أصله في أول الآية، وفي آخرها مقدماً 0 وقد ذكر النَّحْوِيُّ لما كانت اللام فيه للجنس أو الاستغراق فلا محالة يشمل كلّ حمدٍ صدر من الموجودات فيما مضى وفي الحال والمستقبل من الإنسان أو من غيره من الموجودات من أول الدنيا إلى آخره . أي إنه يشمل الحمد في الدنيا والآخرة ، فلذلك ورد الخبر مؤخرًا؛ لأن الحمد فيه لله ولغيره⁽²⁾ 0 ولما كان الحمد في آخر الآية مقيداً بقوله : **وله الحمد في الآخرة** ، بتقديم الظرف لإفادة الحصر أي إنّ الحمد له وحده وهو كذلك لأن النعم كلّها من الله تعالى ولذلك قال وله الحمد ولم يقل الحمد له إذا لا حصر فيه⁽³⁾ .

ويرى البيضاوي (ت685هـ) : "ليس هذا من عطف المقيد على المطلق فإن الوصف بما يدل على أنه المنعم بالمنعم الدنيوية قيد الحمد بها، وتقديم الصلة للاختصاص فإن النعم الدنيوية قد تكون بواسطة من يستحق الحمد لأجلها ولا كذلك نعم الآخرة"⁽⁴⁾ .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 15 / 323 .

(2) ينظر : م . ن : 1 / 30 .

(3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 14 / 117 .

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 4 / 241 .

أن يكون مبتدأ في حين يجوز أن تكون (أنت) مبتدأ مؤخرًا ، ويجوز أن تكون فاعلا
لاسم الفاعل سد مسدّ الخبر (1) .

ذكر صاحب الكشاف " قدّم الخبر على المبتدأ في قوله : أرغبُّ أنتَ عن آلهتي لأَنَّهُ
كان أهمّ عنده وهو عنده أعنى ، وفيه ضربٌ من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ،
وأنّ آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد " (2) .

قال النحوي (3) : والمختار في إعراب ، أرغبُّ أنتَ أن يكون راغب مبتدأ لأَنَّهُ قد اعتمد
على أداة الاستفهام وأنت فاعل سدّ مسدّ الخبر ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه
الزّمخشري بوجهين :

أحدهما : أَنَّهُ لا يكون فيه تقديم وتأخير إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ .
الثاني : أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو ، أرغبُّ وبين معموله الذي هو عن
آلهتي ، بما ليس بمعمولٍ للفاعل لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ بخلاف كون أنتَ
فاعلاً فأَنَّهُ معمول أرغبُّ فلم يفصل بين ، أرغب وبين عن آلهتي بأجنبي إنما
فصل بمعمول له ولما أنكر عليه رغبته عن آلهته تَوَعَّده مُقسماً على إنفاذ ما تَوَعَّد
به أن لم ينته .

أمّا من حيث المعنى فالحكم الأول هو للعناية والاهتمام وفيه ضرب من
التعجب والإنكار (4) .

وأمّا المعنى الثاني فهو يشير إلى استمرار رغبة إبراهيم في إنكار آلهة أبيه ، فقال أزر
أتاركُ أنتَ وزاهدٌ في عبادة آلهتي ، وأن لم تمتنع من ذلك لأرجمُكَ ، أي لأرمينك

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 1 / 189 .

(2) تفسير الكشاف : 3 / 20 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 105 .

(4) ينظر : الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى العلوي الطالباني : 2 / 150 ، وبيان المعاني ، عبد

القادر العاني : 2 / 159 .

بالحجارة حتى تبعد عني ، واطركني حتى لا أراك وهو كناية عن طرده إبراهيم عن نفسه ، فالحق مُرٌّ على الأسماع فضلا عن العمل به⁽¹⁾ .

ولعل ما لقيه إبراهيم من أبيه وهو الإنكار على ما يدعو إليه يرجع إلى أن من يعبد ما لا يسمع ولا يبصر إنما طمس على عقله واختل الصواب عنده ، وعكس المنطق لديه وصار في منظوره كل شيء مخالف ومن كان كذلك لا يقبل بالصواب ، فهو لا بُدَّ أن ينكر على أي شخص أن يدعو إلى خلاف ما يعتقد إذ صار ما يعتقد هو الصواب وما يعتقد غيره الباطل⁽²⁾ .

والذي يبدو أن ما ذهب إليه النقي هو الأصح ، لموافقته المعنى والسياق بخلاف المعنى الآخر ، وهو اهتمام بالإنكار وتمادي في المبالغة في التعجب عن أن يكون من إبراهيم مثل هذا ، إضافة إلى أن النحاة تمنع الفصل بين العامل وبين معموله بأجنبي وهو موافق لما ذكره ، لأن " أنت " فاعل لراغب والفاعل ليس أجنبيا عن فعله .

ثانياً - تقديم خبر كان على اسمها :

قال ابن هشام(761هـ) : " يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل ، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل"⁽³⁾ .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : $\square \square \square \square$ [سورة الإخلاص :4]

قال النقي : "أحد اسم كان وفي خبرها وجهان : أحدهما : كفوًا ، وعلى هذا فيكون له حالًا من كفوًا لأنَّ التقدير ولم يكن أحد كفوًا له".

والوجه الثاني : "أن يكون الخبر (له) وكفوًا حال من أحد أي ولم يكن له أحد كفوًا"⁽¹⁾ .

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 104 .

(2) ينظر : المناسبة في القرآن ، مصطفى شعبان عبد الحميد ، 298 - 299 .

(3) شرح قطر الندى وبل الصدى : 1 / 129 .

فجاء خبر كان متوسطا بينها وبين اسمها؛ لأنَّ الحديث يدور عن عدم وجود النظير ، أي لم يكن أحد يكافئه أو يماثله فقُدِمَ أيضا للأهمية (2) ، وهو قول البيضاوي (3) 0 أي "لم يكن له مثيلٌ أو شبيهه أو نظير فالكفوء والكفاء والكفي واحد وهو المثل والنظير فقوله : أحدٌ مرفوع؛ لأنَّه اسم كان ، وكفواً نصب؛ لأنه نعتٌ نكرةٌ متقدِّمةٌ وذلك لأنَّ النَّعت إذا قدِّم على المنعوت نصب على الحال عند البصريين وعلى الظرف عند الكوفيين والتقدير ولم يكن أحد كفواً له" (4) .

ومثله قوله تعالى : □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ [سورة الروم : 10] ومما اختلف فيه قوله (□□□□□□□□□□) ، قيل: "القراءة بنصب (عاقبة) ورفعها، فمن نصب جعل (السوأي) اسم كان ومن رفع "عاقبة" جعل (السوأي) خبراً لكان" (5) 0 وأظهر الأقوال عند النَّقوي هو النصب؛ لأنَّ فيه مراعاة اللفظ من حيث التذكير والتأنيث، فمعنى الآية أنَّ عاقبة المسيئين وهم الذين يفعلون القبائح والأفعال السيئة في الدنيا، أن كذبوا بآيات الله واستهزؤوا بها ؛ فتكذيب الآيات والاستهزاء بها من ثمرات المعاصي (6) . وأرى ما ذهب إليه النَّقوي هو الأقرب إلى معنى الآية وهو أحسن الأقوال ، فمعنى الآية أن مصير المسيئين السوأي ، وهي تأنيث الأسوء ، أي الأقبح ؛ فكانت عاقبة المجرمين العقوبة التي هي أسوأ العقوبات وهي نار جهنم .

ثالثاً - تقديم خبر كان عليها :

الأصل في خبر كان أن يكون مفردًا ، وقد يأتي جملة ، متأخرًا عن كان وأسمها .

- (1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 307 .
- (2) ينظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي : 22 / 402 .
- (3) ينظر : انوار التنزيل وأسرار التأويل : 5 / 347 .
- (4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 309 .
- (5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 4 / 179 .
- (6) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 13 / 274 .

وقد بين ابن جني جواز تقدم أخبار كان وأخواتها على اسمها وعلى الفعل الناسخ ،
ووضح ذلك كقولنا : كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد ، وكذلك : ليس قائماً زيد ، وأيضاً :
قائماً ليس زيد⁽¹⁾

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها " قائماً ليس زيد " ، وإليه ذهب
المبرد من البصريين⁽²⁾

أمّا الزمخشري فقال : " الأفعال التي في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها
، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها"⁽³⁾ .

فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : □□□□□□□□ [سورة الأعراف : 103] .
وجه النحوي : (كيف) في موضع نصب خبر كان و (عاقبة) اسمها والجملة في موضع
نصب ، وخلص في هذه الآية التي ذكرها الله تعالى لنبيه لتعتبر بها أمته إلى يوم القيامة
وعاقبة الفساد والإفساد هو الخسران⁽⁴⁾ . فجاءت . (كيف) خبراً لكان مقدماً عليها واجب
التقديم ، لأنّ له صدر الكلام ، و (عاقبة) اسمها ، فقدم لأهميته فغرضه التنبيه وهو تنبيه
المكذبين ووعظ المؤمنين .

ومثلها قوله تعالى : □□□□□□□□□□ [سورة ال عمران : 137] ، ف (كيف) خبر كان
و (عاقبة) اسمها ، ولم يؤنث الفعل ؛ لأنّ العاقبة بمعنى المعاد ، فهو في معنى المذكور ؛
ولأنّ التأنيث غير حقيقي⁽⁵⁾ . وهو ما ذهب إليه السمين الحلبي⁽⁶⁾ ، وابن عادل⁽⁷⁾ .

فالتقديم فيما ذكرناه من النظر والعبرة بيان للناس وسوء عاقبة المكذبين قبلهم ، وهذا ما
نص عليه النحوي إذ قال : " ففي هذه الآية حثٌ على الاتعاظ بالأثار التكوينية المحسوسة

(1) ينظر اللمع في العربية : 1 / 37 .

(2) ينظر : الخصائص : 1 / 189 ، وشرح ابن عقيل : 1 / 278 .

(3) المفصل في صنعة الإعراب : 1 / 355 .

(4) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 7 / 344 .

(5) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 483 ، وينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 126 .

(6) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 4 / 548 .

(7) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : 5 / 550 .

الباقية على الأرض من الظالمين المُكذِّبين ، عاقبة الظلم ليست إلاَّ الخسران والوبال في الدنيا والأخرة" (1) 0

كذلك من الشواهد التي أوردها النَّقوي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ لِمَ لِي ﴾ [سورة التوبة : 7] ، ذكر في هذه الآية وجوهاً عدّة .

أولهما : الخبر (كيف) قدّم للاستفهام وهو ما ذهب اليه النَّقوي (2) .
وثانيهما : " (للمشركين) وثالثهما : (عند الله) ، وللمشركين تبيين أو متعلّق بـ (كيف حال من العهد) (3) .

وهذا التقديم لـ (كيف) أفاد التّعجب والاستنكار والاستبعاد ، أي كيف يكون للمشركين عهدٌ عند الله وعند رسوله مع إضمار الغدر في عهدهم (4) .

رابعاً - تقديم معمول خبر (كان) عليها :

ذكر المُبرّد في كان فقال : " (كان) فعل متصرف يتقدم معموله ويتأخر ، ويكون معرفة ونكرة أي فعلت صلحَ وذلك قولك : كان زيدٌ أخاك وكان أخاك زيد ، وأخاك كان زيدٌ " (5) 0
ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمْ ﴾ [سورة التوبة : 65] ، " (أبالله) الباء متعلقة بـ (يستهزؤون) وقد قدّم معمول خبر كان عليها وهذا ما يدلّ على جواز التقديم فيه" (6) 0
واستحسن النَّقوي قول الزمخشري : قل أبالله ، تقرير على استهزائكم وضمنه الوعيد لم يعبأ باعتذارهم لأنهم كانوا كاذبين فيه فجعلوا كأنهم معترفون باستهزائهم وبأنه حتى وبخوا

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 138 .

(2) ينظر : م . ن : 8 / 109 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 636 .

(4) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 8 / 110 .

(5) المقتضب : 4 / 87 .

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 8 / 300 .

بأخطائهم موضع الاستهزاء حيث جعل المستهزاء به على حرف التقرير وذلك أنما يستقيم بعد وقوع الاستهزاء وثبوته تكذيباً لهم⁽¹⁾ 0

وهو ما ذهب اليه البيضاوي إلزاماً للحجة عليهم، وتوبيخاً على استهزائهم بمن لا يصح الاستهزاء به، ولا تعباً باعتذارهم الكاذب⁽²⁾.

واستدل النَّقوي بالآية الكريمة على جواز تقديم خبر كان عليها ، وقد أفاد هذا التقديم بلاغياً شدة استتكار واستهزاء الكفار ، فقدم المعمول لأهميته وقد وافق فيها رأي الزمخشري 0

خامساً - تقديم خبر ليس على اسمها :

تقدم خبر ليس على اسمها في قوله تعالى : **لَمْ يَلِيْ لِي** □ □ □ □ □ [سورة البقرة : 177] ، قرأ حمزة وحفص (ليس البر أن تولوا) نصباً وقرأ الباقون بالرفع⁽³⁾ .
فمن قرأ بنصب (البر) جعله خبر ليس، والاسم (أن تولوا) ، والوجه أن يلي المرفوع؛ لأنها بمنزلة الفعل المتعدّي، ومن وجه أولى لهذه القراءة، وهو أن جعل فيها اسم ليس: (أن تولوا)، وجعل الخبر (البر)، وأن وصلتها أقوى في التعريف من المعرف بالألف واللام، وقراءة الجمهور أولى، من وجه، وهو أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل، وقد سار إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيهاً لها بما⁽⁴⁾.
فمن نصب، (البر) على تقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر كله، ومن رفع (البر) فعلى تقدير: ليس البر توليتكم وجوهكم⁽⁵⁾ .

(1) ينظر : الكشف : 2 / 286 ، وضياء الفرقان في تفسير القرآن : 8 / 303 .

(2) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 3 / 87 .

(3) ينظر : كتاب السبعة في القراءات : 1 / 176 ، والحجة في القراءات السبعة : 1 / 92 ، وحجة القراءات : 1 ، 123 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 2 / 130 .

(5) ينظر : معاني القرآن للفراء : 1 / 104 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1 / 238 .

أما القرطبي فقد ذهب إلى جواز القراءتين الرفع والنصب ، وقد احتج بأقوال النحاة على أهمية النصب ، كما ذهب إلى أهمية الرفع كذلك ، لينتهي بجواز القراءتين على حد قوله⁽¹⁾ .

ووجه النحوي ذلك بقوله : فمن قرأ (البر) برفع الراء على أنه اسم ليس ، و (أن تُولوا) خبره ، وهو الحق ؛ لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول ، فالمعنى ليس البرُّ أن تقولوا هناك قبلة ولكن البرّ الحقيقي من آمن بالله ورسوله وملائكته ، فالآية نزلت لرفع المشاجرة بين اليهود والنصارى في أفضلية القبلة⁽²⁾ 0

وما ذهب إليه النحوي أولى بالقبول إذ إنّه ولي الفعل مرفوعة قبل منصوبه، وجاء موافقاً للقواعد النحوية مبتعداً عن التقديم والتأخير بالآية الكريمة فضلا عن موافقته للمعنى والسياق ، أي أنّ البار من آمن بالله واليوم الآخرة والكتاب .

سادساً - تقديم خبر إنّ على اسمها :

لا يجوز تقدم خبر إنّ أو إحدى أخواتها على اسمها نحو إنّ منطلق زيدياً ؛ لأتّها حرف جامد، ولكن إنّ كان الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز كقولك : إنّ في الدار زيدياً، وإنّما جاز ذلك ؛ لأنّ الظرف لا تعمل فيه إنّ لوقوع غيرها فيه ولكثرتّه في الاستعمال⁽³⁾ .

وقد يكون تقدمه واجباً لعارض، نحو إنّ في الدار صاحبها، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة⁽⁴⁾ .

بشرط عدم وجود أما الشرطية في الجملة، فإن وجدت جاز التأخير، كقولك: أما عندي فأناك بارع. أو: أما أنك بارع فعندي⁽⁵⁾ . ومما ورد في ذلك قوله تعالى : □ أخ لم لي لي □ □
□ □ □ □ □ [سورة البقرة : 25] ، "ف (لَهُمْ) جار ومجرور متعلقان بخبر أن

(1) ينظر : الجامع لأحكام القرآن: 2 / 238 .

(2) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 2 / 167 - 169 .

(3) ينظر : المقتضب : 109/4، والأصول في النحو : 231/1 .

(4) ينظر : شرح شذور الذهب، للجوجري: 384/1 .

(5) ينظر : النحو الوافي : 505/1 .

المحذوف. (جَنَاتٍ) اسمها منصوب بالكسرة⁽¹⁾ قال ابن جني : "لا يجوز تقديم أخبار إن وَأَخَوَاتِهَا على أسمائها إِلَّا أن يكون الخبر ظرفاً أو حرف جر تقول إن في الدار زيداً ولعلَّ عندك عمراً"⁽²⁾، وذهب السمين الحلبي(ت756هـ) بقوله : لا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم مع الأدوات - إنَّ وَأَخَوَاتِهَا - إِلَّا ظرفاً أو حرف جرّ⁽³⁾ .

ويرى النحوي: "أنَّ لهم جناتٍ تقديره بأنَّ لهم جناتٍ فحذفت الباء وافضى الفعل إلى أنَّ فنصب ، وأجاز الخليل أن يكون في موضع جرّ بالباء المحذوفة فعلى القول الأوّل موضع أنَّ مع اسمه وخبره ، وعلى الثاني في موضع جرّ ، ولهم خبر أنَّ وجنات اسمه"⁽⁴⁾.

(1) إعراب القرآن للدعاس : 1 / 16 .

(2) اللمع في العربية : 1 / 41 .

(3) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 1 / 211 .

(4) ضياء القرآن في تفسير القرآن : 1 / 210 - 211 .

المبحث الثاني : تقديم الفضلة وتأخيرها

الفضلة: ما يصح الاستغناء عنها⁽¹⁾، وهي خلاف العمدة الذي لا يمكن الاستغناء عنه كالفاعل، وأما الفضلة فيجوز الاستغناء عنها كالمفعول به ويمكن حذفها في حال أنه لم يضر⁽²⁾. أي "هي ما ليس بعمدة ، والمراد بالعمدة مبتدأ وخبر فعل وفاعل أي هو المركب المراد به التركيب الإسنادي، هذا الذي يسمى عمدة ما عداه فهو فضل، والتقديم جائز في الفضلات كما هو الحال في تقديم العمدة على وفق مناسبات القول وحاجاته ومقتضى الكلام العربي الفصيح"⁽³⁾.

بمعنى أنها ليست مسنداً ولا مسنداً إليه، بل اسم يُذكر ليتم معنى الجملة، كالناس من قولك (أرشد الأنبياء الناس)⁽⁴⁾. ولا نقول ما يستغنى عنه؛ لأنه إذا قيل: ما يستغنى عنه يعني ما يجوز حذفه ويجوز التركيب بدونه، نحو: ضربت زيداً. يجوز أن نقول: ضربت، وتحذف المفعول به، ويجوز الإخبار بإحداث الضرب ونسبته إليه، فتُغفل جانب المفعول⁽⁵⁾.

(1) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي : 2 / 637 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل:2/ 155 .

(3) الألسنية العربية، ريمون طحان : 2 / 0 79

(4) ينظر : جامع الدروس العربية:30/1 .

(5) ينظر : فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية:1/157 .

قال ابن جني : "وإذا حصلت فائدة البيان لم تُبَلِّغْ أَمِنْ نفس المبدل كانت، أم مما اتصل به فضلةً عليه، أم من معطوف مضموم إليه؟ فإن أكثر الفوائد إنما تجتني من الألاحق والفضلات. نعم، وما أكثر ما تُصْلِحُ الجمل وتتممها، ولولا مكانها لَوَهَتْ فلم تستمسك"⁽¹⁾.
 أما السامرائي فقال: "وليس المقصود بالفضلة عند النحاة انها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا 0 فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام"، وذلك نحو قوله تعالى : □ أ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين [الأنبياء: ١٦]، فإنه لا يمكن الاستغناء عن قوله (لاعبين)"⁽²⁾.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن الفضلة جزء من الجملة وقد يكون عمدة في التفاهم؛ لأنه لا يتم التفاهم إلا من خلاله، كون فائدة الخبر أو الكلام لا تبنى على الجملة الصغرى وحدها، بل تقوم في كثير من الأوقات على ما تمليه ظروف القول⁽³⁾.
 "إن المنصوبات في واقعها اللغوي جيء بها لتؤدي وظائف لغوية خاصة، كبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وكشف إبهام وغموض يكتنف جزءاً من أجزاء الجملة، أو اتصاف المسند إليه بالمسند، وتأكيده قيام الفاعل بالفعل، أو إحداثه إياه، وتعليل قيامه به إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤديها المنصوبات من حال وتمييز ومفعول مطلق، ومفعول لأجله، وغيرها"⁽⁴⁾.

فالنصب تعبير شكلي عن مجموعة كبيرة، مما يذكر باصطلاح الفضلة هي المفعولات الخمسة، والتمييز، والحال، والمستثنى⁽⁵⁾.

أولاً - تقديم المفعول به :

(1) المحتسب: 150/1 .

(2) معاني النحو: 14 / 1 .

(3) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 95 .

(4) م . ن : 98 .

(5) ينظر : مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان : 209/1 .

الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل معاً، وقد يقدم على الفاعل وكل ذلك: إما جائزاً، وإما واجب⁽¹⁾، فالفاعل الأصل فيه أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، ثم يأتي بعده المفعول⁽²⁾. وقد يكون الأمر معكوساً، ويتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً جوازاً ووجوباً⁽³⁾ 0

لكنّ البلاغيين قالوا: "إنّ مخالفة الأصل في ترتيب بناء الجملة، واستخدام ما يجوز فيها بحسب استعمال العرب، هو في الغالب لغرض تأدية معنى من المعاني، لا لمجرد استخدام احتمالات جائزة، باستثناء حالة الضرورة الشعرية، أو حاجة توازن الجمل وتناسقها، ومراعاة السجع أو القوافي، ضمن أغراضٍ جمالية في الكلام"⁽⁴⁾ 0 فتقديم المفعول به عن رتبته، ولا سيما تقديمه على الفعل الذي هو صدر الجملة الفعلية ينبغي أن يكون لغرض، وهو الدلالة على معنى ما، كالتخصيص، أو الحصر، أو الاهتمام، أو نحو ذلك. وعلى هذا يجوز تقديم المفعول به في حالتين :

الحالة الأولى : تقديمه على الفاعل ، والحالة الأخرى : تقديمه على الفعل، وكل ذلك يكون بين الجواز والوجوب .

1 - تقديم المفعول به على فعله :

الأصل أن يقدم الفعل على فاعله ومفعوله، وقد يجي المفعول قبل الفعل " وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه: جائز نحو: □ فَرِيْقًا هَدَى □ [الأعراف: 30] ، وواجب نحو: (من أكرمت)، وممتنع وبمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه"⁽⁵⁾.

(1) ينظر : همع الهوامع: 8/2 .

(2) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك: 593/2 .

(3) ينظر : جامع الدروس العربية : 3 / 8، ومعجم القواعد العربية : 460 / 1 .

(4) البلاغة العربية ، عبد الرحمن الدمشقي : 146 .

(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني : 79 / 2 .

فأصل وضع المفعول "أن يكون فضلة وبعد الفاعل، ك (ضرب زيداً عمراً) ، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا : (ضرب عمراً زيداً) ، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الناصبة فقالوا : (عمراً ضرب زيداً) " (1) .

فعند تقدم المفعول به على الفعل والفاعل فهذا عدول من التعبير الطبيعي الذي هو الأول يصحبه عدول من معنى إلى معنى (2) .

من مواضع تقدم المفعول به على الفعل وجوبا في تفسير النحوي جاء في قوله تعالى :
 □□□□□ [سورة الفاتحة : 5] .

قال النحوي : "إياك نصب على أنه مفعول قَدَّمَ على فعله وهو نَعْبُدُ لإفادة الحصر وفاعل الفعل مُسْتَتَرٌ فيه وهو (نحن) وهكذا الكلام في قوله : (إياك نستعين) من حيث تقديم المفعول على الفعل لإفادة الحصر" (3) 0

والمعنى "نعبدك ولا نعبد غيرك ونستعينك ولا نستعين بغيرك وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ تقديم المفعول على الفعل يوجب حصر الفعل عليه فإذا قلنا ، ضربتُ زيداً معناه وقوع الضرب على زيد ولا ينافيه وقوعه على عمرو وبكر أيضاً؛ لأنَّ المقصود هو الإعلام بكون زيد مضرورياً وهو حاصل ولم يقصد المتكلم حصر الضرب عليه وهذا بخلاف قولنا زيداً ضربتُ بتقديم المفعول فإنه يشعر بكون الضرب واقعاً على زيد فحسب" (4)، وهو ما ذهب إليه الزمخشري (5)، وقال القرطبي : "إن قيل : لم قَدَّمَ المفعول على الفعل ؟ قيل له : اهتماماً ، وشأنُ العربِ تقديم الأهمِّ...وايضاً لئلا يتقدّم ذكرُ العبدِ والعبادةِ على المعبود" (6) والدليل على أنَّ هذا التقديم واجب هو عارضان :

(1) المحتسب لابن جني : 65 / 1 .

(2) ينظر : معاني النحو : 136 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 41 / 1 .

(4) م . ن : 41 / 1 .

(5) الكشف : 13 / 1 .

(6) الجامع لأحكام القرآن : 145 / 1 .

عارض لفظي، وآخر معنوي، فالعارض اللفظي هو عدم صحة وقوع الضمير المنفصل (المفعول به) إلا مقدّمًا، وأما العارض المعنوي فهو إفادة القصر والاختصاص ، وبيان ذلك أن رجوع البنية إلى أصلها يصح من الناحية النحوية ، فيقال في (إياك نعبدُ) (نعبدك) ، ولكن يتغير المعنى من الاختصاص إلى عدمه، وتلك هي المزية التي حققها هذا الوجوب في التقديم فإن القصد في قصر العبادة على (الله) هو الذي أوجب تقديم الضمير - العائد عليه سبحانه . على الفعل ؛ لأن المقصور عليه في صيغة (التقديم والتأخير) يكون مقدّمًا⁽¹⁾ .

بدليل أن هذا الضمير المنفصل يجب فيه التأخير حال وضعه في بنية أخرى هي صيغة القصر بـ(النفي والاستثناء)، نحو قوله تعالى : □□□□□□□□□□ [يوسف : 40] ، ورد على ذلك ابن الأثير بقوله : " وليس كذلك فإنه لم يقدم المفعول به على الفعل للاختصاص ، وإنما قدّم لمكان نظم الكلام ؛ لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك لم يكن له من الحسن ما لقوله : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) ألا ترى أنه تقدم ... وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون ولو قال : نعبدك ونستعينك، لذهبت تلك الطراوة ، وزال ذلك الحسن "⁽²⁾ .

وهو عكس ما ذهب إليه بعضهم بقوله : " إنَّ التقديم يكون دائماً لغرض يتعلق بالمعنى وليس لغرض يتعلق بالنسبة الشكلية أو بموسيقى الكلام "⁽³⁾ .

ومن ذلك يتبين أنّ تقديم المفعول به على الفعل جاء بفائدة (الاختصاص) وكذلك يمكن له أن يشمل فائدة أخرى إضافة إلى الأولى وهي حسن النظم وتناغم الأصوات ممّا يجعل من النص القرآني أكثر جمالا وأبلغ تعبيراً .

(1) ينظر : البنى النحوية وأثرها في المعنى : 31 .

(2) المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: 2 / 174 .

(3) في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل عمارة : 90 .

وحول تقديم الفعل (نعبد) على الفعل (نستعين) تقول خديجة السايح : " قدّم العبادة على الاستعانة ؛ لأنّ تقديم القرية والوسيلة قبل طلب الحاجة ، أنجح لحصول الطلب، وأسرع لوقوع الإجابة "(1) .

وبيّن التقوي "أنّ تقديم الوسيلة على طلب الحاجة أقرب إلى الإجابة فكأنّ العبد يجعل عبادته وسيلة للاستعانة منه تعالى وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالتكرير" .

بمعنى "أنّ العبد لما نسب العبادة الى نفسه في أول الكلام فقال: إياك نعبد وهم ذلك غرورًا فعقبه بقوله: إياك نستعين ليكسر غروره ويعلم بأنّ العبادة الحقيقية لا توجد إلا بالاستعانة والاستمداد منه تعالى"(2) .

فحق الآية إياك أعبد، وإياك أستعين إلا أنّه عدل في الصيغة من الأفراد الى الجمع .

فيرى التقوي في عدوله الى الجمع لوجوه منها :

أحدها: "أنّه لو قال إياك أعبد لكان ذلك مؤهّمًا للتكبير وذلك لأنّ معناه أنا العابد والأنانية من العبد دليل على ضعف معرفته وإيمانه ، وهذا بخلاف قوله : إياك نعبد فإنّ معناه أنني واحدٌ من عبيدك وهو عين التواضع الممدوح شرعًا وعقلًا " .

ثانيها : "أنّ النون في نعبدٌ ونستعينُ نون الجمع فإذا قال العبد ، إياك نعبدُ فكأنه قال جميع العابدين يعبدونك لا أنا وحدي ومن جملة العابدين الملائكة والانبياء والأوصياء والعلماء"(3) . وهذان الوجهان ذكرهما الرازي في تفسيره(4) .

ومن شواهد تقديم المفعول على فعله لإرادة الحصر، قوله تعالى : □□□□□□□□□□ [مجزئ] سورة الزمر : 64]، فإن غير في الآية الكريمة مفعول به للفعل (اعبد) وتأمروني

(1) مناهج البحث البلاغي: ١٦١ .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 43 - 44 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن :: 1 / 44 .

(4) ينظر : مفاتيح الغيب : 1 / 212 .

جملة اعتراضية، ويكون التقدير (أَغْيِرَ اللهُ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ فِي مَا تَأْمُرُونِي)⁽¹⁾. وهذا التوجيه اختاره الزجاج ، ودافع عنه العكبري والسمين الحلبي⁽²⁾.

فلكون الانكار متجهاً إلى عبادة غير الله ، وليس إلى العبادة نفسها، قدم المفعول على الفعل . ولما كان هذا الأمر وهو عبادة غير الله لا يحدث إلا من جاهل ، فقد ناداهم الباري - عز وجل - بالوصف المقتضي ذلك⁽³⁾ .

"وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى: □ قُلْ أَغْيِرَ اللهُ أَبْغِي رَبًّا . والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة"⁽⁴⁾.

أي بمعنى، "قل لهؤلاء الكفار أتأمروني أن أعبد غير الله أيها الجاهلون" بأن المعبود منحصر في الله وغيره لا يستحق ذلك كائناً ما كان⁽⁵⁾ .

وتتضح أهمية تقديم ما حقه التأخير في إيضاح الصورة التي تحرك ذهن السامع لمعرفة فائدة التقديم ليكون المعنى أكثر عمقاً وإيحاءً بأن المنكر هو عبادة غير الله ، وبذلك تكثر الشكوك حول العناية بالمقدم ، فيذهب المتلقي إلى إدراك المعنى بما يدل عليه اتحاد قرائن السياق، ولاشك في أنّ المعنى نادر وخفي لذا ينبغي الالتفات إلى أهمية فهم النص بما يناسب دلالة الألفاظ وترتيبها بالشكل الذي وردت به، وأي تغيير فيها يحدث تغييرات جوهرية في تشكيل المعاني⁽⁶⁾ .

وكذلك قوله تعالى: □ □ □ □ أ □ □ □ □ [سورة الزمر : 14]، (الله) لفظ الجلالة مفعول به مقدم لأعبد وأعبد فعل مضارع وفاعله مستتر . وإنما قدم لاختصاصه - تعالى - بالعبادة ، وحصرها فيه⁽⁷⁾ .

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 44 / 15 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4 / 361 ، والتبيان في إعراب القرآن : 2 / 1113 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 9 / 217 .

(4) الكشاف : 1 / 13 .

(5) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 15 / 43 .

(6) ينظر : دلالات التراكيب ، د. محمد أبو موسى : 170 - 171 .

(7) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : 16 / 489 ، ولباب التأويل في معاني التنزيل للخازن : 4 / 53 .

ووضح النَّحْوِيُّ ذلك، وتقدير الكلام قل أعبد الله، قدّم المفعول وهو الله، على الفعل، لإفادة الحصر أي حصر المعبود في الله، فالمعنى قل الله أعبد على وجه الانحصار أي لا أعبد غيره⁽¹⁾.

وهو ما ذكره ابن الجزري (741هـ) في قوله: "وقدم اسم الله تعالى للحصر واختصاص العبادة به وحده فاعبدوا ما شئتم من دونه هذا تهديد ومبالغة في الخذلان والتخلية لهم على ما هم عليه"⁽²⁾.

وتقديم المفعول به على فعله للاختصاص عند قوله تعالى: □ □ □ □ □ □ [سورة الأنعام : 84]، ف" (كُلًّا) منصوب ب (هَدَيْنَا) والتقدير كَلَّا مِنْهُمَا"⁽³⁾.

ولمّا كانت النعمة لا تتم إلا بالهداية قال مستأنفا مقدّمًا للمفعول ليشمل الكلام إياهما (كُلًّا) منهما ومن أبيهما للاختصاص⁽⁴⁾ 0

2- تقديم المفعول به على الفاعل :

إنّ تقديم المفعول على الفاعل جائز وهو عربيّ جيّد قال سيبويه : " فإنّ قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيداً عبداً الله ؛ لأنّك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدّمًا، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمّن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّمًا، وهو عربيّ جيّد كثير، كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم"⁽⁵⁾.

ومن مواضع تقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا، أن يكون المفعول به ضميرًا متصلًا⁽⁶⁾.

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 14 / 511 .

(2) التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي : 2 / 218 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 6 / 684 .

(4) ينظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : 7 / 170 .

(5) الكتاب : 1 / 34 ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب : 7 / 322 .

(6) ينظر : همع الهوامع : 2 / 8 .

نحو قوله تعالى : □□□□□□ أ □□□□□□ يم ي [سورة ال عمران : 39] ، قال النَّقْوِيُّ : "الفاء للتفريع وتأنيث الفعل باعتبار لفظ الملائكة وإن كانت التاء فيهما للمبالغة لا للتأنيث، والمعنى لما دعا زكريا ربه وقال ربّ هب لي من لدنك ...

أجاب الله دعوته ، فنادته الملائكة بأمر من الله تعالى" (1) .

(فنادته الملائكة) فعل وفاعل ومفعول إلا أنّ المفعول وهو الهاء قدّم على الفاعل وهو الملائكة لكونه ضميراً متصلاً ، وهو العلة في التقديم، إذ لا يمكن انفصاله؛ لتعذر ذلك فهو لا يؤدي معنى؛ لأنه ليس للمتكلم خيار فيه.

ومن شواهد تقديم المفعول على الفاعل، أنّ يكون الفاعل متصلاً بضمير يعود على المفعول به، فيجب تقديم المفعول به وتأخير الفاعل (2).

ومن ذلك قوله تعالى : □□□□□□□□□□□□ [سورة البقرة : 124] ، قال النَّقْوِيُّ : ابتلى : الاختبار يقال يقال بلوته أي اختبرته قيل هو مأخوذ من البلى ، فإنّ الله تعالى قد ابتلى عبده ونبيه بشيء كان لائقاً بمقامه وهو الكلمات فأتهمّن إبراهيم .

ف(ابتلى) فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. (إبراهيم) مفعول به مقدم (ربّه) فاعل مؤخر للفعل (3)

وقيل : " وإبراهيم مفعول مقدم ، واجب التقديم عند جمهور النحاة؛ لأنه متى اتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه ، ... وهذا هو المشهور ، وما جاء على خلافه عدوه ضرورة" (4) .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 322 .

(2) ينظر : البلاغة العربية : 1 / 147 .

(3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 595 .

(4) اللباب في علوم الكتاب : 2 / 442 .

يتضح أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديم المفعول حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة 0 وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقبل ابتلى ربه إبراهيم لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز⁽¹⁾.

ومثله قوله تعالى : □ □ □ □ أ □ □ □ [سورة غافر : 52] ، وجه النحوي ذلك بقوله : "فالوجه فيه أن العذر بعد تمام الحجّة لا نفع فيه مضافاً إلى أن الأخره ليست بدار التكليف بل هي دار الجزاء بمعنى لا ينفع معذرتهم لأنهم يعتذرون بالباطل في قولهم : والله ربنا ما كنا مشركين"⁽²⁾ . ف(معذرتهم) فاعل مؤخر ، و(الظالمين) مفعول مقدم وجوباً، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول، وهو متأخر لفظاً ورتبة، ولأجل ذلك "لا يجيز أكثر النحويين نحو: زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول، لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابن جني وابن مالك وغيرهم"⁽³⁾، احتجاجاً بنحو قوله: "جزى ربه عني عدي بن حاتم"⁽⁴⁾ .

ومن هنا يتبين لنا أنه يجوز تقديم المفعول به المتحمل لضمير الفاعل؛ لأن الضمير هنا يعود على متأخر لفظاً لا رتبة، ولا يجوز تقديم الفاعل المتحمل لضمير المفعول؛ لأنه يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا شاذ خارج عن القاعدة . فالمعنى الذي يحققه هذا التقديم من اتصال الضمير (هم) بالفاعل (معذرة) هو الإيجاز من خلال الاستغناء عن ذكر اللفظ صريحاً ، ففرق بين الآية سابقاً وبين وضع الضمير على أصله من الترتيب فيقال : (يوم لا ينفع معذرة الظالمين الظالمين) .

(1) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 1 / 185 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 15 / 111 .

(3) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1 / 415 ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك : 2 / 31 ، وجامع

الدروس العربية : 3 / 9 ، والبلاغة العربية : 147 .

(4) عجزه: جزاء الكلاب العاويات وقد فعل .

ينسب هذا البيت إلى: النابغة الذبياني . (ديوانه : 161) ، وأبو الأسود الدؤلي . (ديوانه : 237) ، وأيا كان

القائل ، فهو ضمن عصر الاستشهاد .

أما تقديم المفعول به على الفاعل جوازا جاء في قوله تعالى : □ □ □ □ □ ني □ ير □ □ □ □ □ بين □ □ □ □ □ [سورة البقرة : 259] .

(هذه) اسم إشارة مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم، (الله) فاعل مرفوع أي أنّه بمعنى كيف يحيي الله أهل هذه القرية بعد موتهم أو كيف يعمر الله هذه القرية بعد خرابها ، فقدم (هذه) والتي تدل على القرية ، على الفاعل لفظ الجلالة (الله) اهتماماً وتعجباً في كيفية إحيائها بعد موتها⁽¹⁾ .

3 - تقديم المفعول الثاني على الأول :

الأصل في الجملة الفعلية التي يتعدى فعلها إلى مفعولين يكون المفعول الأول وهو المبتدأ والمفعول الثاني وهو الخبر، في حال كون أصلهما مبتدأ وخبراً ، وقد يحدث عدول في ذلك فيتقدم المفعول الثاني على الأول ، أي خروج عن الأصل ، وكذلك المفعولان إذا لم يكن أصلهما مبتدأ وخبراً .

ومن ذلك قوله تعالى : □ □ □ □ □ أ □ □ □ □ □ [سورة الأنعام : 100] ، قال النحوي : جعلوا بمعنى صيروا ومفعولها الأول (الجنّ) والثاني (شركاء) ، وهنا تقدم المفعول الثاني على الأول⁽²⁾ .

ويجوز "أن يكون المفعول الأول شركاء والجنّ بدلاً منه، ولله المفعول الثاني"⁽³⁾ . وفائدة هذا التقديم هو إنكار الشرك مطلقاً ، إذ قال صاحب الإيضاح : " وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ الله شريكاً - ملكاً كان أو جنياً أو غيرهما - ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ، ولو لم يبين الكلام على التقديم ، وقيل (وجعلوا الجن شركاء لله) لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء " ⁽⁴⁾ .

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 62 .

(2) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 6 / 711 .

(3) التبيان في إعراب القرآن : 1 / 526 .

(4) الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني : 89 .

وقد قدم (شركاء) لاستعظام الكفر كما وضح ذلك البقاعي(ت885هـ) إذ قال " عبر بالاسم الأعظم وقدمه استعظماً؛ لأنَّ يعدل به شيئاً ... ولما كان الشرك في غاية الفضاعة والشناعة، قدمه فقال : (شركاء) يعني وما كان ينبغي له أن يكون له شريك مطلقاً؛ لأنَّ الصفة إذا ذكرت مجردة غير مجرأة على شيء كان ما يتعلق بها من النفي عامًا في كل ما يجوز أن يكون له صفة ، وحكم الانذار حكم النفي"⁽¹⁾ .

ففي كلتا الحالتين حصل تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول ، حصلت فائدة دلالية هي انكار الشرك مع الله مطلقاً .

وكذلك من تقديم المفعول الثاني على الأول قوله تعالى: □□□□□□□ [سورة الفرقان : 43] ، ذكر النَّقوي " في الآية تقديم وتأخير والأصل اتَّخذ الهوى إلهاً ، قدّم المفعول الثاني وهو (الإله) على الأول وهو (هواه) للعناية به مضافاً الى أنه يفيد الحصر"⁽²⁾ .

وذهب أبو حيان إلى أنَّ المفعول الثاني محذوفٌ ، إذ لم يعد (هواه) مفعولاً ثانياً، أي إنَّه لم يتناول التقديم والتأخير في الآية الكريمة⁽³⁾ .

وقيل: "في قوله: (مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ) مفعولاً الاتخاذ من غير تقديم ولا تأخير، لاستوائهما في التعريف"⁽⁴⁾ .

أمَّا البيضاوي فقال : "وإنما قدم المفعول الثاني للعناية به. (أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا حَفِيظًا) تمنعه عن الشرك والمعاصي وحاله هذا فالاستفهام الأول للتقرير والتعجب والثاني للإنكار"⁽⁵⁾ .

(1) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 215 / 7 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 336 / 12 .

(3) ينظر : البحر المحيط : 110 / 8 .

(4) اللباب في علوم الكتاب : 539 / 14 .

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 125 / 4 .

فالمعنى على رأي النحوي "من اتخذ إلهه ومعبوده هواه أي يعبد ما يشاء من غير تعقل وتدبر ، أفأنت تكونُ عليه وكيلاً ، وهذه الهمزة للاستفهام الإنكاري أي لست عليه وكيلاً ،

فلا تقدر على إرشاده وهدايته إلى الحق لعدم قابليته"⁽¹⁾ .

كما قال تعالى : □□□□□□□□□□□□□□□□ [سورة القصص : 56] .

ثانياً - تقديم الحال على عامله :

مرتبة الحال بعد صاحبها وبعد عاملها، تقول "(جاء أخوك ضاحكاً)، ويجوز تقدمها على أحدهما، أو عليهما، فنقول: (جاء ضاحكاً أخوك) أو (ضاحكاً جاء أخوك)"⁽²⁾. وهو الوصف الفضلة الذي يؤتى به لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو قوله : (فتبسم ضاحكاً)⁽³⁾، ولا بدّ للحال أن يكون نكرة، وأما صاحبها فشرطه التعريف، أو التخصيص، أو التعميم، أو التأخير نحو قوله: (في أربعة أيامٍ سَوَاءً) [فصلت:10]، و (ما جاءني رجلٌ ضاحكاً)⁽⁴⁾.

فإذا كان العامل في الحال فعلاً متصرفاً، صلح تقديمها وتأخيرها، لتصريف العامل فيها، فقلت: جاء زيد ركباً، وراكباً جاء زيد، وجاء ركباً زيد⁽⁵⁾.

وذهب بعضهم إلى عدم جواز تقديم الحال، بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمّر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: "راكباً جاء زيد" كان في "راكباً" ضميرُ زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمّر على المظهر لا يجوز⁽⁶⁾.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 12 / 335 .

(2) الجدول في إعراب القرآن : 22 / 224 .

(3) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجي : 446/2 .

(4) ينظر : دليل الطالبين لكلام النحويين للحنبلي : 1 / 58 .

(5) ينظر : المقتضب : 4 / 300 .

(6) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : 1 / 203 .

ومما لاشك فيه أن هذا التقديم مرتبط بالمعنى ومؤثر فيه، ومن شواهد تقدم الحال على عاملها جاء في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَلْمِ لِي لِي ﴾ [سورة القمر : 7] ، (خُشَعًا) ، حال من فاعل (يخرجون) ويجوز تقديم الحال على الفعل المتصرف. وضَّح النَّقوي معنى خُشَعًا بقوله : "خُشَعًا جمع خاشع والخشوع في البصر الخضوع والذُّلة ، والخشوع والخضوع في الأصل من صفات القلب وفي إضافته إلى الإبصار إشارة إلى أن أثرهما بعد وجودهما في القلب يظهر في ناظر الإنسان"⁽¹⁾ .

فالتقديم في الآية الكريمة يؤكد حاسة الإبصار من أهم الحواس لأنها أثرهما واضح في الإنسان أكثر من بقية الحواس. فخشوع الأبصار كناية عن الذلة والانخزال؛ لأن ذلة الذليل، وعزة العزيز، تظهران في عيونهما⁽²⁾.

يتضح مما سبق أن النَّقوي ذكر المعنى المراد من الآية الكريمة بأن ذلة الذليل وعزة العزيز تظهر في نظره ، فجاء غرض التقديم في الآية للاهتمام بما جاء به مقدمًا؛ لأن من خلاله تتكشف ما تخفيه الصدور.

ومن الاختلاف في صاحب الحال قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَلْمِ لِي لِي ﴾ [سورة سبأ : 28] ، ذكر النَّقوي : (كَافَّةً) حال من المفعول (الكاف) في أرسلناك والهاء زائدة للمبالغة⁽³⁾ . وقيل : "هو حال من النَّاس، إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ مَجْرُورٌ وَيُضَعَّفُ هُنَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ عَلَى هَذَا تَكُونُ بِمَعْنَى إِلَيَّ؛ إِذِ الْمَعْنَى أَرْسَلْنَاكَ إِلَى النَّاسِ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مِنْ أَجْلِ النَّاسِ"⁽⁴⁾. لذلك عملوا على توجيهه (كَافَّةً) في الآية الكريمة بما يوافق قواعدهم النحوية التي تمنع تقدم الحال على صاحبها المجرور .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 16 / 327 .

(2) ينظر : فتح القدير : 5 / 147 ، والجدول في إعراب القرآن : 27 / 67 .

(3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 14 / 143 .

(4) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1069 .

فكان "يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بعض النحاة ، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمنعون ذلك" (1) ، وقد ذكر السيوطي، منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر يقول : " ومنع أكثر النحويين ، منهم البصريون ، تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهراً أو ضميراً ، فمنعوا : مررت ضاحكاً بهند، ومررت ضاحكاً بك " (2) فكما لا يجوز تقدم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا . فقال بعض المفسرين في الكلام تقديم وتأخير أي وما أرسلناك إلا للناس كافة أي عامة (3) .

وذكر النحوي ما قاله الزجاج : ومعنى (كافة) الإحاطة في اللغة ، والمعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ (4) .

ف قيل: "أنه مما قدم لفظه وآخر معناه وأن تقدير الكلام: وما أرسلناك إلا جامعاً بالإنذار، والبشارة للناس كافة" (5) .

وقال صاحب الكشاف: "إلا كافة للناس ، أي إلا إرساله عامة لهم محيطة بهم لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم" (6) . وذكر في التبيان معناه أرسلناك إلى الخلق كافة بأجمعهم (7) .

فقال النحوي (8) : ما ذكروه في معنى الكلام لا بأس به ولكن أحسن الأقوال هو أن المعنى ما أرسلناك إلا لجميع الناس من العرب والعجم والأسود والأبيض والرجال والنساء، ويمكن أن يستدل على المدعى بأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) خاتم الأنبياء لا يكون إلا

(1) المدارس النحوية ، لشوقي ضيف : 1 / 251 .

(2) همع الهوامع : 2 / 307 .

(3) ينظر :الجامع لأحكام القرآن : 14 / 300 .

(4) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 14 / 156 .

(5) درة الغواص في أوهام الخواص ، أبو محمد الحريري البصري: 1 / 52 .

(6) الكشاف : 3 / 583 .

(7) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1069 .

(8) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 14 / 157 .

كقوله تعالى : أَأَتْرَقْتَنِي □ □ □ □ □ □ [الأنفال: ٤]، جاءت لفظة (حقاً) في الآية الكريمة منصوبة على أنها مصدر، وكانت مقدمة والأصل فيها التأخير؛ لأنها مؤكدة لمضمون الجملة، ويبيّن التقوي سبب انتصابها، فقد ذكروا فيه وجوهاً : " أحدهما : أنه مصدر مؤكّد لفعلٍ محذوف يدلّ عليه الكلام والتقدير وأنّ الذي فعلوه كان حقاً صدقاً وهذا قول سيبويه. ثانيها : ما ذهب إليه الفراء وهو أنّ التقدير اخبركم بذلك حقاً أي اخباراً حقاً نظيره قوله هم الكافرون حقاً" .

ثالثها : حقاً صفة للمصدر المحذوف أي أولئك هم المؤمنون إيماناً حقاً⁽¹⁾ . وقيل: " (حقاً) منصوب بما دلّت عليه الجملة. والجملة هي (أولئك هم المؤمنون) حقا ، فالمعنى أحق ذلك حقاً" قاله الزجاج⁽²⁾. ونقل عن الأخفش (ت215هـ) قوله: " (الكاف) نعت لـ: (حق)، والتقدير: هم المؤمنون حقاً"⁽³⁾.

ورجح أبو حيان أن يكون مصدراً مؤكداً للجملة التي قبله، (أولئك هم المؤمنون)، أي على تقدير: أحق ذلك حقاً⁽⁴⁾، وهو ما ذكره سيبويه ، بقوله : "هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله وذلك قولك : هذا عبد الله حقاً، وهذا زيد الحق لا الباطل"⁽⁵⁾.

قال مقاتل: "المعنى أولئك هم المؤمنون لا شك في إيمانهم كشكّ المنافقين"⁽⁶⁾. وذهب غيرهم بقوله : "والأحسن أن يكون منصوباً على الحال من ضمير هم فيكون المصدر مؤولاً باسم الفاعل كما هو الشأن في وقوع المصدر حالاً مثل أو تأتيهم الساعة

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 585 / 7، وينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي : 1 / 630 ، واللباب

في علوم الكتاب : 449/9، وتفسير ابي السعود:4/4 .

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج:401/2 ، وينظر : زاد المسير في علم التفسير : 189/2 .

(3) الهداية الى بلوغ النهاية :4/2732 .

(4) ينظر : تفسير البحر المحيط : 4 / 455 .

(5) الكتاب : 1 / ٣٧٨ .

(6) تفسير مقاتل بن سليمان : 100/2 .

بغته [يوسف: 107] ، أي محققين إيمانهم بجلائل أعمالهم، وقد تقدم مثل هذا المصدر في قوله: خالدين فيها أبدا وعد الله حقاً [سورة النساء: 122]. وجملة: لهم درجات خبر ثان عن اسم الإشارة⁽¹⁾.

ويجوز أن يكون مؤكداً لمضمون الجملة الواقعة بعده وهي: لهم درجات ويكون الكلام قد تمّ عند قوله: هم المؤمنون ثم ابتداءً ب(حقاً لهم درجات) وهذا إنما يجوز على رأي ضعيف، أعني تقديم المصدر المؤكّد لمضمون جملة عليها⁽²⁾.

ويرى النحوي أن قوله تعالى: أولئك هم المؤمنون حقاً أي واقعاً لا ظاهراً ، واحتمل بعض المفسّرين أن يكون حقاً أول الكلام لما بعده أي تمّ الكلام عند قوله: (هم المؤمنون) ثم ابتداءً وقال حقاً لهم درجات، وهذا الاحتمال ضعيف جداً بل الحق اتصاله بما قبله تمييزاً المؤمن الصوري عن المؤمن الحقيقي والدليل على ما ذكرناه هو أن الدرجات والمغفرة والرزق الكريم، لا تحصل إلا للمؤمن الواقعي لا للمسمى بالإيمان وهو ظاهر⁽³⁾.

ف(المؤمنون) هم المتصفون بالأوصاف المتقدمة أي الكاملون بالإيمان الواصلون فيه إلى أعلى درجاته وأقصى غاياته (حقاً) أي حق ذلك حقاً أو ايماناً حقاً يعني يقيناً لا شك في إيمانهم وصدقاً لا ريب فيه، قال ابن عباس: برئوا من الكفر، وحقاً أي خالصاً وقيل التقدير حقاً لهم درجات⁽⁴⁾.

رابعاً - تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

من ذلك قوله تعالى: أأُتُّ □ □ □ □ □ □ □ بر [الأعراف: ٤] ،
موطن الشاهد: (أَهْلَكُنَاهَا فِجَآءَهَا بَأْسُنَا)، فقد قدّم المعطوف وهو (أهلكتناها) على

(1) التحرير والتنوير : 262 / 9 .

(2) ينظر : الباب في علوم الكتاب : 449 / 9 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 585 / 7 .

(4) فتح البيان في مقاصد القرآن : 132/5 .

المعطوف عليه (جاءها بأسنا)، والأصل (كم من قرية جاءها بأسنا بيئاتاً فأهلكناها)⁽¹⁾؛ لأن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى، وهو متقدم في التلاوة، وذلك ينافي الترتيب الذي في الفاء، واعتراض الفراء على كون الفاء للترتيب المعنوي بهذه الآية ورد عليه بما جاء في المتن؛ أو بأن الفاء للترتيب الذكري لا المعنوي⁽²⁾. وهي تعني التفصيل بعد الإجمال. أي أن الموت يأتي أولاً بشكل إجمالي ثم يفصل بعد ذلك الإهلاك⁽³⁾.

ووجه النحوي ذلك بقوله: "أنّ البأس جاء بعد الإهلاك بدليل الفاء التي تفيد الترتيب والتأخير فإذا قلت جاءني زيد فعمرؤ ، معناه أنّ زيداً جاء قبل عمرو إلا أنّ الترتيب كان متصلًا بمعنى أنّ عمرو جاء بعد زيد ولكن كان مجيئه متّصلًا بمجيء زيد وهذا هو الفرق بينهما وبين "ثم" حيث أنّها للترتيب الانفصالي فقولنا جاءني زيد ثم عمرو يدلّ على أنّ عمرو كان مجيئه بعد زيد مُنفصلاً أي بعد لحظة وساعة مثلاً"⁽⁴⁾ 0

فالفاء دخلت لترتيب الألفاظ؛ لأن الهلاك يجب تقديمه في الذكر؛ لأن الاهتمام به أولى، وإن كان مجيء البأس في الواقع هو قبل الإهلاك⁽⁵⁾. وقال بعضهم : الأساس في ذلك أنّ البأس والعذاب بعد الإرادة، والتقدير (وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا)⁽⁶⁾ . وقد يكون التقارب في المعنى بين الهلاك ومجيء البأس دفع بهما الى جواز تقديم أحدهما على الآخر⁽⁷⁾.

أما الفراء فقد ذهب إلى أنّ الفاء في قوله : فجاءها بمعنى الواو أي وجائها⁽⁸⁾.

(1) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 294/4 .

(2) ينظر : أوضح المسالك : 324/3، وشرح التصريح على التوضيح: 161/2 .

(3) ينظر : لمسات بيانية، الدكتور فاضل السامرائي: 775/1 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 158/7 .

(5) ينظر : نتائج الفكر في النحو للسهيلي : 196/1 .

(6) ينظر : مفاتيح الغيب : 14 / 199 .

(7) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 294/4 .

(8) ينظر : معاني القرآن للفراء: 372/1 .

أما النحوي فيرى " الإنصاف أن الكلام لا يحتاج إلى التقدير بل الكلام صحيح على ما هو عليه من الترتيب فالمعنى فألقه إليهم ثم تولّ عنهم قريباً منهم فأنظر ماذا يرجعون والتولي الإعراض وقيل المراد به الاستتار والمعنى فألق الكتاب إليهم ثم استتر عنهم" (1).
والعطف بـ (ثم) في موضعه، أي "ألقه متأكداً، وصوله إليهم، وبعد تأكد ذلك تول عنهم وانصرف غير بعيد لتكون مترقباً ماذا يرجعون، أي ماذا يرجعون أو يردون ذلك الخطاب، والواقع أنهم لا يرجعون الكتاب، إنما يرجعون ما تضمنه الكتاب من دعوة لعبادة الله وحده، والاستسلام لسليمان والخضوع لحكمه كما يبين مضمون هذا الكتاب عند استفتاء قومها" (2).

خامساً - تقديم الجار والمجرور :

إن الأصل في شبه الجملة التي تتكون من الجار والمجرور أو من الظرف التأخر فهي تعدّ من الفضلة، قال الراجحي: " شبه الجملة تسمية في الأغلب تطلق على الظرف والجار والمجرور، وترجع أسباب التسمية إلى أسباب منها - أنهما سواء كانا تامين أو غير تامين - لا يؤديان معنى مستقلاً في الكلام، وإنما يؤديان معنى فرعياً، فكأنهما جملة ناقصة، أو شبه الجملة، ومنها - وهذا هو السبب الأهم عندهم - أنهما ينوبان عن الجملة ، وينتقل عن الجملة ، وينتقل إليهما ضمير متعلقيهما" (3).

يجوز أن يتقدم (الجار والمجرور) على المبتدأ وعلى الفعل والفاعل والمفعول الذي يسبقه وعلى غيرهما، وهذا التقدم يحقق أغراضاً في المعنى (4) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ نَجْعَلِ لَهُمْ آيَاتٍ أَنْ يَتَذَكَّرُوا فِيهَا وَلَوْ كُنُّوا إِلَّا عَلَىٰ غُرُوبٍ ﴾ [سورة الإسراء : 97] ، الجار والمجرور (على وجوههم) ، متعلق بحال من ضمير المفعول في (نحشروهم) و (هم) ضمير

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 554/12 .

(2) زهرة التفاسير : 5450 /10 .

(3) التطبيق النحوي : ٣55 .

(4) ينظر : الأقصى القريب ، محمد بن عمرو التنوخي: 54 .

مضاف إليه و(عميا) حال أخرى من الضمير منصوبة (الواو) عاطفة (وبكما وصمًا) معطوفة على (عميا) ⁽¹⁾، "فشبه الجملة (على وجوههم) جاء مقدمًا على الأحوال (عميًا وبكمًا وصمًا) ، لغرض العناية ومراعاة أحوال الإنسان ، والمعنى عند قيامهم من قبورهم يردّ الله أبصارهم وسمعهم ونطقهم فيرون النّار ويسمعون زفيرها وينطقون بما حكى الله عنهم"⁽²⁾.

إذ "قدم العمى الذي هو ضد الإبصار، وأخر الصم الذي هو ضد السمع. فذلك لمناسبة الحشر على الوجوه؛ لأن من ألقى على وجهه ثم سحّب عليه لم يبصر شيئاً ولم يستطع أن يتكلم بكلام مسموع فتأخذه دهشة الهول فلا يكاد يسمع مما حوله شيئاً"⁽³⁾. فأنهم كما عموا عن الحق في الدّنيا ولم يتكلّموا به ولم يسمعه مع وجود العين واللسان والسمع فيهم كذلك في الآخرة فمن كان في الدنيا أعمى فهو في الآخرة أعمى، وعلى هذا التعبير العجيب جاءت الآية الكريمة.

ومن شواهد تقدم الجار والمجرور لإفادة الحصر قوله تعالى : **أَتَرَأْتُونَ الْبُيُوتَ التي أُقْرَبَتْ** [سورة إبراهيم : 12] ، قال النَّقوي : وهذا معنى قوله : "وعلى الله فليتوكّل المتوكّلون على وجه الحصر ولذلك لم يقل فليتوكّل المتوكّلون عليه وقال وعلى الله بتقديم الجارّ ألا ترى أنهم اتّفقوا على أنّ قولنا في الدّار زيد يفيد الحصر بخلاف قولنا زيد في الدّار فافهم واغتنم ولأجل هذه الدقّة أمر الله تعالى به في كثر من الآيات"⁽⁴⁾.

قال تعالى : **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ** [سورة الممتحنة : 4] ، وكذلك قوله تعالى : **أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ آيَاتٍ** [سورة التغابن : 1] ، قال النَّقوي : "والمعنى في ذلك أي الله الملك والله الحمد فالضمير في له، راجع إلى الله ويستفاد من الآية أنّ الملك والحمد مختصّ به تعالى وذلك لتقديم الجار والمجرور فلو قال الملك له والحمد لله لم يدل على الحصر ألا ترى أنّك إذا

(1) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : 118 / 15 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 592 / 10 .

(3) خصائص التعبير القرآني : 112/2 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 647 / 9 .

قلت زيدٌ في الدَّارِ معناه أنّ زيدًا في الدارِ وأما أنّ عمروًا أيضًا في الدَّارِ مع زيدٍ أو لا فالكلام ساكتٌ عنه فيمكن أن يكون في الدَّارِ ويمكن أن لا يكون وهذا بخلاف قولك في الدارِ زيدٌ فإنه يفيد الحصر أي في الدَّارِ زيدٌ لا غيره⁽¹⁾، فتقديم الجار والمجرور في قوله له الملكُ وله الحمدُ يفيد حصر الملك له والحمد لله تعالى ، وهذا معنى قولهم لا شريك له في الملك .

وفي قوله تعالى : ﴿أَأَمَّا أَتَىٰ فِي الْغَوَاةِ سِجَاةٌ﴾ [سورة الأعراف : 168] ، وجه النَّحوي ذلك بقوله: " قدم الجار والمجرور (في الأرض) على المفعول الثاني (أممًا) ، والمعنى فرقناهم وشتتتهم في الأرض لئلا يجتمعوا في مكان واحدٍ ويكثر بذلك فسادهم وذلك لأنّ في اجتماع المفسدين خطرٌ عظيم"⁽²⁾ . فقد قدم الجار والمجرور على المفعول الثاني لكي تتبع الصفة الموصوف من غير فاصل .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 17 / 163 .

(2) م . ن : 7 / 462 .

الفصل الثالث

التوجيه النحوي في تأويل الحذف والتقدير عند النقي

مدخل : الحذف

فإنّ عظيم من فنون القول وأسلوب من أساليب التعبير وتأدية المعاني التي عمدت اللغة العربية الى الإبداع فيها هو أسلوب الحذف، فهو من الأساليب التي رسمت الصورة الجميلة والتي أدت دورًا واضحًا في الرسم القرآني، وبذلك فاللغة تعني وتراعي أحوال الكلام؛ لأنه لا بدّ لها من مطابقة مقتضى الحال، بإسقاط جزء من الكلام لدليل، بحيث لا يخل بالفهم . "والمحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم المفلوظ به، والمعروف أن اللغة العربية تميل إلى الإيجاز واختصار الكلام ، ومما يوضح ذلك ما جاء عن أبي عمرو بن العلاء حين سئل : أكانت العرب تطيل ؟ فقال نعم لتبلغ ، قيل : أ فكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ عنها . فالعرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد"⁽¹⁾ . قال عنه الجرجاني(ت471هـ) : " إنه دقيق المسلك ، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفاضة أزيد للإفاضة "⁽²⁾ .

وما هو إلا نوع من الكلام النظر فيه إلى المعاني أكثر منه إلى الألفاظ فرب لفظ قليل يدل على معنى كثير، ورب لفظ كثير يدل على معنى قليل⁽³⁾، ويمثل "الحذف ظاهرة اهتم النحاة القدماء بدراستها ، فتحدثوا عن المعنى الذي حسن الحذف من أجله، وهو طلب الإيجاز، والاختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل، وذكروا فائدته، وهي زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، فكلمًا كان الشعور بالمحذوف أعسر، كان الالتذاد به أشدّ، وأكثر، وكان ذلك أحسن"⁽⁴⁾. فهو "ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية حيث يميل الناطقون إلى حذف العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما يتمكن السامع من فهمه اعتماد على القرائن المصاحبة"⁽⁵⁾، ويقع في الفعل أو الاسم أو

(1) الخصائص : ١ / ٨٤ .

(2) دلائل الإعجاز : 100/1 .

(3) ينظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الاثير ، 2 / 68 .

(4) الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان ، ابن القيم الجوزية (ت751هـ): 71 .

(5) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : 4 .

الحرف وإلى غير ذلك، ولا يُصار إليه إلا إذا بقيت في الكلام قرينة تدل على المحذوف. حتى لا يصبح ضرباً من الخفاء والضلالة. وهناك بعض من النحاة لا يجوز الحذف في بعض الحروف، وجاء في أمالي السهيلي: " كل ما ذكره عندي من حذف حرف العطف لا يصح ولا يقوم عليه دليل من قياس ولا سماع؛ لأنّ هذه الحروف لو أضمرت لم يبق ما يُبنى عن معانيها"⁽¹⁾، والحذف يتوقف على أمرين: أحدهما وجود ما يدلّ عليه عند حذفه من قرينة، والأمر الآخر وجود المرجح للحذف على الذكر. أما الأمر الأول فمرجعه إلى علم النحو ولا يتم إلا بوجود القرينة الدالة على الحذف، وأما الأمر الثاني وهو المرجح لحذفه على ذكره فمرده إلى المعنى⁽²⁾، وقد وضع ابن هشام الحذف النحوي وميزه إذ قال: " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بأن يجد خيراً من دون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفاً بدون معطوف عليه أو معمولاً بدون عامل ... نحو (سراويل تقيكم الحر) إن التقدير والبرد، ففضول في فن النحو وإثما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان"⁽³⁾.

ومن خلال ذلك يمكن الوصول إلى توجيه المتغيرات النحوية نحو المعنى؛ لأنه من الأساليب التي تعمل على إعادة ترتيب النصوص المخالفة لقواعد اللغة، وقد كانت عناية النحوي بهذه الظاهرة واسعة فهو يعتمد عليها في أحيان عديدة في توجيه النصوص القرآنية، فقد وقف عند أغلب مواضع الحذف وصوره في النص القرآني ومنها:

(1) أمالي السهيلي، لأبي القاسم الأندلسي (ت581هـ): 102 .

(2) ينظر: علم المعاني، لعبد العزيز عتيق: 122 .

(3) مغني اللبيب: 1 / 853 .

المبحث الأول : توجيه الحذف في الأسماء

أولاً : حذف المرفوعات

1 - حذف المسند إليه المبتدأ :

المبتدأ هو الركن الأساس في الجملة، ولا تتصور جملة اسمية من غيره ؛ ولذلك فإن وجوده ضروري في الجملة ، إلا أنه قد يحذف منها، وهو مع حذفه مقرر موجود في الذهن، ولا يحذف إلا إن دلّ عليه دليل ، ولم يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه. والمبتدأ يحذف جوازاً ووجوباً على النحو الآتي⁽¹⁾:

حذف المبتدأ جوازاً :

يحذف المبتدأ جوازاً إذا تقدم ما يدلّ على المحذوف ، مما أدى إلى عدم ذكره إيجازاً واختصاراً، قال ابن الناظم: " يجوز حذف المبتدأ والخبر إذا علم ودل عليه دليل"⁽²⁾، ومن هذه الحالات ما يأتي:

- في جواب الاستفهام :

قد ورد ذلك في تفسير النحوي ، ومنه ما جاء في قوله تعالى : □ □ □ □ ني ، □ ير [القارة : 10 - 11] ، (فـ نارٌ حامية) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) ، وقد حذف لدلالة جملة الاستفهام عليه ، فضلاً عما فيه من التهويل والتفخيم والمعنى وما أدراك يا محمد ما هي أي شيء جهنم⁽³⁾ 0

فذكر المبتدأ في الآية (وما أدراك ما هي ، هي نار حامية) ، يؤدي إلى ظهور نوع من الثقل والإطالة وفرق واسع في النطق وفصاحة التعبير على ما هي عليه الآية ، فيحذف تخفيفاً وإيجازاً واختصاراً .

- بعد فاء جواب الشرط :

- (1) ينظر : التطبيق النحوي : 96 ، والنحو الوافي : 507 .
 (2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : 1 / 84 .
 (3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 253 .

يجوز حذف المبتدأ إذا سبق بفاء الجزاء الواقعة في جواب الشرط إذا جاء بعد فاء الجزاء ما لا يصلح أن يكون مبتدأ⁽¹⁾، أي إنّه يحذف المبتدأ بعد فاء الجواب؛ لأنّه قد سبق بما يدل عليه في جملة الشرط ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيُّجِيءُ﴾ [فصلت: 46]، فلنفسه خبر مبتدأ محذوف بعد الفاء، أي "ف" (هو) لنفسه. بمعنى أنّ الثواب في الآخرة والمدح في الدنيا وهكذا العقاب والذم يترتبان على العمل ويرجعان إلى صاحبه إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ⁽²⁾. أي: من عمل عملاً صالحاً فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها⁽³⁾. وسبيل العلم بهما أنهما مصدران أي عمله وإساءته مأخوذان من فعلهما السابق، والقرينة الدالة على حذفه، هو دخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال⁽⁴⁾.

ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ لِمَ لِي﴾ [البقرة: 265]، (ف) (طل) جواب الشرط جاءت بلفظ واحد والجملة أكثر من كلمة، ومن ذلك يتضح أنّ الآية تحتاج إلى تقدير لتكتمل الجملة، وقد بدأ النحوي بتوجيه الآية بذكر بعض الآراء المختلفة منها⁽⁵⁾:

الأوّل: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: فالذي يُصيبها طلٌّ، أو فالمُصيب لها طلٌّ، أو فمُصيبها طلٌّ.

الثاني: يجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف تقديره فَيُصيبها طلٌّ.

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 287.

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 15 / 207.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 1 / 246.

(4) ينظر: شرح التصريح على أوضح المسالك على ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: 1 / 221.

(5) ينظر: ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 3 / 86.

الثالث : ما ذهب إليه بعضهم إلى أنّ المحذوف خبرٌ، وقوله: فَطَلُّ مبتدأ، والتقدير (فطلُّ يُصيّبها) وقد ابتدأ بالنكرة؛ لأنّها في جواب الشرط، وهو من جملة المُسوِّغات للابتداء بالنكرة (1) .

وقد ذهب التقوي إلى أنّ الجملة فيها إضمار كان تقديره "فإن لم يكن يُصيّبها وابلُّ فطلُّ ومثله قد أعتقتُ عبدَيْن فإن لم أعتق اثنين فواحد بقيّمهما والمعنى أن لم أعتق" (2) .
فالتقوي هنا أضاف صفة التعظيم على الآية الكريمة من خلال تقديره (يكن) فهو يذهب إلى أنّ الآية فيها إضمار إضافة إلى الحذف، والمراد أنّها على جميع الأحوال لا تخلو من أن تثمر قل أو كثر أي بمعنى أن الطل يكفيها وينوب مناب الوابل.

- بعد القول :

يحذف المبتدأ بعد القول اعتماداً على ما تقدم من دليل ، من ذلك ما جاء في قوله تعالى : □ ... □ **لِذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ لُجَّةٍ جَزْراً مَوْجِيهً** □ هم □ **يَجِيءُ** [الذاريات: ٢٨ - 29] ، فقد حذف المبتدأ بعد القول والتقدير (أنا عجوز) وإنّما حذف المبتدأ لوجود الدليل، وأمّا الغرض من قولها فهو للتعجب، أي ضربت وجهها تعجباً وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ أي أنا عجوز عاقر فكيف ألد(3)، وهو قول البيضاوي والسمين الحلبي(4)، أما الفراء فقد قدر المحذوف بقوله : وقالت : عَجُوزٌ عَقِيمٌ أي : أتلدُ عجوزٌ عقيم (5) ؟ ولم تقل: أنا عجوز؛ لما تحسه من ضيق صدرها عن الإطالة في الكلام بسبب ما انتابها من استغراب وتعجب واستبعاد؛ نظراً لما كانت عليه من عقم وما لحقها ولحق زوجها من كبر(6). ويمكن أن يكون تقديرهم هذا معتمداً على موضع في آية أخرى من قوله تعالى : □ قالت يا ويلتي أألدُ وأنا عجوزٌ وهذا بعلي شيخاً إنّ هذا لشيءٌ عجيبٌ [هود : ٧٢]. ممّا دعاها إلى

(1) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 2 / 593 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 87 .

(3) ينظر : م . ن : 16 / 238 .

(4) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 6 / 148 .

(5) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 87 .

(6) ينظر : المنهاج الواضح للبلاغة : 4 / 74 .

ضرب الوجه، وضرب الوجه هو فعل يقوم به كل من يتعجب من أمر ويستعظمه وهي عادة النساء عندما يتعجبين من شيء، فهي لم تلد عندما كانت صغيرة السن، فكيف لها أن تلد في كبر سنها وهي عجوز عقيم.

ومثل ذلك جاء في قوله تعالى : ﴿أَمْ لَمْ يَلِدْ وَأَنْهَى الْجُنُوبَ﴾ [النساء: 171]، قال النحوي: "ثم أمرهم بالإيمان بالله وبرسوله ونهاهم عن أن يقولوا الأرياب ثلاثة وتقديره ، تقولوا هم ثلاثة فقوله ثلاثة مرفوع بمحذوف دلّ عليه ظاهر الكلام وإنما جاز ذلك؛ لأن القول حكاية ومثل ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: 22] ، وكذلك كلما ورد من مرفوع بعد القول لا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم"⁽¹⁾

وقيل "إن ثلاثة خبر مبتدأ محذوف تقديره (إِهْتِنَا ثَلَاثَةً)" ⁽²⁾ . ورد بأنه " تقرير لثبوت آلهة؛ لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ"⁽³⁾ . وإن القصد من حذف المبتدأ هو الاختصار فهو " لتصفية العبارة، وترويق الأسلوب من ألفاظ يفاد معناها دونها لدلالة القرائن عليها، وأن هذا الاختصار، وحذف فضول الألفاظ يجري مجرى الأساس الذي بنيت عليه الأساليب البليغة، ولذلك نجد البلاغيين يذكرون من أغراض الحذف في كل جزء من أجزاء الجملة، الاختصار ويتبعونه بقولهم: (والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر)"⁽⁴⁾ .

- حذف المبتدأ على جهة القطع والاستئناف :

يكثر الحذف في مواضع القطع والاستئناف، في حال وجود قرينة تدل على المحذوف وتغني عن ذكره إذ يبدأ المخاطب بذكر الرجل ويقدم بعض أمره ثم يدع الكلام الأول ، ويستأنف كلاماً آخر . قال الجرجاني : " يبدؤون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 6 / 66 .

(2) البرهان في علوم القرآن : 3 / 137 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة، ابو المعالي القزويني(739هـ) : 2 / 107 ، وينظر : بغية الإيضاح لتلخيص

المفتاح، عبد المتعال الصعيدي(ت1391هـ): 1 / 159 .

(4) خصائص التراكييب دراسة تحليلية، الدكتور محمد ابو موسى : 1 / 160.

واختار سيبويه⁽¹⁾، القطع في ولا نُكذَّبَ فيكون غير داخل في التَّمني، أي لا نكذب رددنا أو لم نرد قال وهو مثل قولهم، دعني ولا أعود على كلِّ حال تركتني أو لم تتركني واستدل أبو عمر على خروجه من التَّمني بقوله : **وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ؛** لأنَّ الكذب لا يكون في التَّمني وإنما يكون في الخبر .

ويرى النحوي "الحقَّ أنَّ الكلَّ داخل في التَّمني وذلك؛ لأن المفهوم منه الرَّد إلى الحالة الأولى وهي حالة التَّكليف في دار الدُّنيا ليسعى المكَّف في إزالة جميع وجوه التَّقصيرات وتدارك ما فات منه في الدُّنيا وذلك لا يحصل بالعود فقط بل يحصل بجميع الأمور من العود وترك التَّكذيب والعمل الصَّالح بمقتضى الإيمان فوجب إدخال هذه الثلاثة تحت التَّمني والله أعلم بمراده"⁽²⁾ .

2 - حذف المسند الخبر :

الخبر هو الجزء الثاني في عملية الإسناد أي: الجزء المتمم للجملة فهو " الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ، وبصير مع المبتدأ كلاماً تاماً"⁽³⁾، أي هو ركن الجملة الاسمية الذي يتم به المعنى مع المبتدأ"⁽⁴⁾ .

حذف الخبر جوازاً :

يحذف الخبر جوازاً لوجود ما يدل عليه، مع عدم تأثر المعنى بحذفه، وهذا النوع من الحذف يحقق المعنى بصورة كبيرة، وقد ورد ذلك في تفسير النحوي ومنه قوله تعالى :
 ﴿ أَتَيْتُهُمْ بِمِائَةٍ مِّنْ مَّوَدَّةٍ مِّنْ عِندِ رَبِّي وَأَنَا مِنَ الْبَاقِينَ ﴾ [البقرة: 140] . ذكر النحوي " (الله) لفظ الجلالة مبتدأ والخبر محذوف وتقديره ، (أم الله أعلم) و (أم) هاهنا متصلة أي أيكم أعلم وهو استفهام بمعنى الإنكار"⁽⁵⁾ . وهو ما ذكره

(1) ينظر : الكتاب : 3 / 44 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 6 / 520 .

(3) شرح المفصل للزمخشري : 1 / 87 .

(4) دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن أيوب : 137 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 646 .

النحوي أنّ توجيه قوله : "أكلها دائم وظلّها أي إن ثمارها لا تنقطع ، وظلّها معطوف على أكلها أي وظلّها أيضاً دائماً لا نفاذ له"⁽¹⁾ .

وقد حذف الخبر جوازاً لدلالة ما قبله عليه؛ فالخبر مذكور في الجملة الأولى وهو (دائم)، وإن ذلك الخبر المذكور هو الذي دل على الخبر المحذوف في الجملة الثانية، وبما أنّ تكرار الخبر لا فائدة منه حذف إيجازاً واختصاراً .

ومن حذف الخبر في تفسير النحوي ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ سَمْعَكَ لِقَوْمٍ أَعْيَتْهُمُ سَمْعُهُمْ ﴾ [الزمر: ٢٢]

الرعد: ٣٣] ، الاستفهام للإنكار وكلمة، من موصولة صلتها ما بعدها وهي مبتدأ والخبر محذوف تقديره أفمن هو قائم على كلّ نفسٍ بما كسبت كمن ليس من شركائهم التي لا تضُرّ ولا تنفع كما حذف من قوله : ﴿ أَلَمْ يَلِيَّ يَوْمَئِذٍ آلُ فِرْعَوْنَ أَذْهَبُ لَهُمُ الْغُورَىٰ ﴾ [الزمر: ٢٢]

[٢٢] ، تقديره "كالقاسي قلبه الذي هو في ظلمة، ودلّ عليه قوله تعالى : (وجعلوا لله شركاءَ) كما دلّ على القاسي قوله : فويلٌ للقاسية قلوبُهُم ويحسُن حذف هذا الخبر ... والظاهر أنّ قوله وجعلوا لله شركاء استئناف إخبارٍ عن سوء صنيعهم وكونهم أشركوا مع الله ما لا يصلح للألوهية ومعنى الكلام أفمن هو قائم بتدبير النفوس وجزاءها على ما كسبت من خيرٍ أو شرٍّ كمن ليس بهذه الصّفة وإنّما حذف الخبر لدلالة الكلام عليه"⁽²⁾ ؛ فالحذف في الآية يشعر بأنه لا وجه للمقارنة بين الاثنين، فهذا قد شرح الله صدره للإسلام، وذاك قد أمسى قلبه وأضحى صدره ضيقاً حرجاً .

وأما قوله : " أفمن هو قائم ... " ، أي أفمن هو قائم على كلّ نفسٍ بما كسبت كشركائهم الذين لا يستطيعون أن يدفعوا عن أنفسهم ضرراً، أو يجلبوا لأنفسهم نفعاً! فقد تُرك التصريح بهذا، وأبقى مكانه في النص فارغاً للأمريين⁽³⁾ .

الأوّل: ليستكملة المخاطب أو القارئ المتدبّر بنفسه.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 588 .

(2) م . ن : 9 / 584 - 585 .

(3) البلاغة العربية : 102 .

الثاني: لعدم استحقاق شركائهم الذكر والمقارنة بالله الخالق الحكيم، الذي هو قائم على كل نفس بما كسبت".

ومن ذلك يتضح أنّ الحذف في هذه الآية يبين تعظيم الله (سبحانه تعالى) أي أفاد الحذف فيهما تعظيم المذكور وعلو منزلته، وتحقير المحذوف وانحطاطه ، ويشير بأنه لا وجه للمقارنة بين الخالق القادر القائم على كل نفس وبين تلك المعبودات فلا يمكن الجمع بينهما .

وكذا القول في الآية الكريمة: □ □ □ □ □ □ □ □ [الزمر: ٢٤] ، وتقدير الآية "أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة كمن لا يتقي ، أي لا يتساويان فحذف لدلالة الكلام عليه وتقدير الكلام (أم من سعد) وقيل كمن دخل الجنة ، وما ذكره أولاً فهو أشمل وأوفق بسياق الكلام ومعنى الآية أفمن يتقي أي يجتنب سوء العذاب يوم القيامة كمن ليس كذلك وهو من أهل الجنة" (1) 0

والحذف يدل هنا بتعظيم المحذوف، وأنه أعظم على الله من أن يذكر في لقاء هذا الشقي، وفيه أيضاً الهدف إلى أن يتجه الهم كله إلى المعروف الذي يتقي بوجهه سوء العذاب ليمتلئ القلب بصورته، وهو في النار طائش فزع لا يعرف كيف يدفع العذاب عن نفسه، فهو يتقي بوجهه، والوجه تسوءه النار، والذي فيه نبضة من نفس، وعقل يتقي وجهه من النار، ولا يتقي بوجهه النار(2).

ويتبين من ذلك أن الحذف في الآية قد أفاد تعظيم المحذوف ورفع شأنه، كما أفاد تحقير المذكور وانحطاطه، فضلاً عن أنه يوحي بالمسافات المتناهية بينهما.

- جواز الأمرين حذف المبتدأ أو الخبر :

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 14 / 522 .

(2) ينظر : خصائص التركيب: 275 .

قال ابن يعيش: " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما" (1) .

ومن المواضع التي تحتمل أن يكون المحذوف فيها، المبتدأ، أو الخبر قوله تعالى: □ □ □ □ [يوسف: ١٨] ، " (فصبر جميل) يحتمل الأمرين أي فأمرني صبر جميل أو فصبر جميل أجمل" (2) 0

فتقدير محذوف لأبد منه، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه... فالداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا، هو أن الاسم الواحد لا يفيء، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، وجميل صفة للصبر (3).

وقال قطرب (ت 206 هـ) : "تقديره فصبري صبرٌ وجميلٌ نعت للصبر ويجوز النصب ولم يقرأ به على المصدر على تقدير فأنا أصبر صبراً والرفع الاختيار فيه؛ لأنه ليس بأمر ولو كان أمراً لكان الاختيار فيه النصب" (4) .

فصبرٌ جميلٌ رفع إما على حذف الابتداء وإما على حذف الخبر أي فشأنني فحذف المبتدأ وقيل هو مبتدأ والخبر محذوف أي فصبرٌ جميلٌ عندي .

وذكر النحوي، "أي فأمرني صبرٌ جميلٌ فحذف المبتدأ وقيل بل حذف الخبر أي فصبرٌ جميلٌ عندي وكيف كان معناه لا شكوى فيه إلى الخلق بل شكواي إلى الله تعالى أي استعين به وأستمد منه على إظهار حال ما تصفون من شأن يوسف كأنه علم منهم الكذب هذا على الرفع" (5) .

(1) شرح المفصل: 1 / 94 .

(2) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري(538هـ) : 1 / 46 .

(3) ينظر : أسرار البلاغة للجرجاني(ت471هـ) : 1 / 422 .

(4) مشكل إعراب القرآن : 1 / 382 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 264 .

وأما "على النَّصْب كما هو قراءة بعض القراء فالتقدير أنّ يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه وقال لها أصبري صبراً جميلاً وهو كما ترى من قبيل الأكل من القفا وفي الحديث أنّ الصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق"⁽¹⁾ .

وهذا يحتمل "أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، ويحتمل العكس ... نقول: الأولى أن يجعل صبر جميل خبراً لمبتدأ محذوف، أي: شأني، أو صبري صبر جميل لا بأس، لو قدر صبري؛ لأن هذا عام، صبر جميل هذا خاص لا بأس، السيوطي قدر شأني من أجل أن يفر عن التكرار لكن ليس فيه تكرار"⁽²⁾، ويحتمل أن يكون من باب حذف الخبر، وتقديره فصبر جميل أجمل، وحذف الخبر وإن كان وارداً على جهة الكثرة، فكان حمله على الأكثر أحق من حمله على الأقل، لكن حذف المبتدأ ههنا يكون أبلغ؛ لأن الآية وردت في شأن (يعقوب) فلا بد من أن يكون هناك اختصاص به، فإذا كان تقديره فأمرى صبر جميل كان أخص به وأدخل في احتماله للصبر واختصاصه به، وقد يحذف المبتدأ والخبر جميعاً إذا دل عليهما دليل⁽³⁾، وقد وضّح الزركشي ذلك بقوله: "ولأنّ الصبر مصدرٌ والمصادرُ معناها الإخبارُ فإذا حُمِلَ على حذف المبتدأ فقد أُجْرِيَ على أصل معناه من استعماله خبراً وإذا حُمِلَ على حذف الخبر فقد أُخْرِجَ عن أصل معناه"⁽⁴⁾.

فالتقوي ذكر الوجهين دون الترجيح بينهما؛ فكلا الوجهين لا غبار عليه، خلا أن حذف المبتدأ فيه يكون أقوى، لأن الآية وردت في حال (يعقوب) فأراد أن يبين قدرته على الصبر والتركيز على شيء ما، واهتمامه به، فجاء تقدير الكلام فأمرى صبراً جميلاً موافقاً للسياق ومقتضى الحال، على العكس من حذف الخبر فإنه لا يقدم تلك الفائدة .

(1) م . ن : 9 / 264 .

(2) شرح ألفية ابن مالك : 10 / 32 .

(3) ينظر : الطراز لأسرار البلاغة : 2 / 64 .

(4) البرهان في علوم القرآن : 3 / 143 .

ومثل ذلك في قوله تعالى : **□□□□□ أيخيم** [النور : ٥٣] ، فـ" (طاعةٌ) مبتدأ والخبر محذوف أي أمثل من غيرها ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف أي أمرنا طاعة" (1) . ويرى الدكتور الجواري أنه ليس هناك حاجة لأي زيادة في الكلام، و (طاعة) هذا اللفظ المفرد المرفوع يغني عن تركيب ، ويهمل كل تقدير يقدم عليه أو يؤخر عنه، فهو إما إخبار يسد مسد تركيب، وإما انشاء لا يحتاج إلى مزيد (2) .
والذي يذهب إليه الجواري اكتفاء العمدة بالوصف، فهو يرى الوصف يغني عن الخبر.

والذي أراه أنّ ما ذهب إليه النحوي هو أقرب إلى الصواب؛ لأن في الكلام دليلاً عليه، كونه قال: **□□□□□ وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجنّ**. ولأنّ هذا التقدير الذي ذكره النحوي هو توجيه للقاعدة النحوية والإخلاص في الالتزام بالفنون الكلامية، وما من ريب في أن الكلام إذا احتل حذف المسند أو المسند إليه يكون أوفر معنًى، وأغزر دلالةً؛ لأنّه يحتمل وجهين. ووفرة التأويلات من فضائل الكلام الجيد. على حد ما ذكر الدكتور أبو موسى إذ قال : "هذا النوع من التراكيب يذكر له البلاغيون فضيلة زائدة على الصور التي يتحدى فيها نوع المحذوف، هذه الفضيلة هي تكثير الفائدة؛ لأن الكلام الذي يحتمل وجهين يكون أوفر معنى وأغزر دلالة، ووفرة التأويلات من فضائل الكلام الجيد" (3).

3 - حذف اسم كان وأخواتها

ظاهرة الحذف من الظواهر التي شملت أصناف الكلام جميعها فقد ذكر سيبويه ورود الحذف في العربية ومنه قول بعض العرب : (ليس خلق الله مثله) ففي ذلك إضمار وإلا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تُعمله في اسم (4)، وهذا يبيّن أنّ الحذف في العربية مستساغ ووارد ، ونقل عن أبي حيان قوله: "أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 12 / 242 .

(2) ينظر : نحو القرآن للجواري : 22 .

(3) خصائص التراكيب : 1 / 283 .

(4) ينظر : الكتاب : 1 / 70 .

اختصاراً ولا اقتصاراً، هذا الأصل فيه، ولذلك اختصت كان لأنها أم الباب بما ذكر، أما ما عدا كان فلا يجوز، لا حذف اسم أصبح ولا خبرها " (1).

ومن النحويين من أجاز حذفه اختصاراً لقريئة تدلّ عليه، ومنعه ابن مالك في الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختصاراً ولو بلا قريئة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بلا وهو ما ذهب إليه الفراء (2)، وقد ورد حذف اسم كان في قوله تعالى: □ □ □ □ □ أ □ □ □ □ □ [النساء: 11] ، قال النحوي: "وإن كانت الوارثة واحدة" (3)، أي على حذف اسم كان وخبرها (واحدة) ؛ ففي الآية قراءتان الأولى الرفع على أن كان تامّة، لا تحتاج إلى خبر، أي جعلها بمعنى حدثت ووقعت، والثانية النصب على أن كان ناقصة على حذف اسمها، وخبرها (واحدة) (4) ، قال الزجاج: " فالنصب أجود؛ لأن قوله قبلها (فإن كن نساء) قد بين أن المعنى كان الأولاد نساء وكذلك المولود واجدةً فلذلك اخترنا النصب" (5)، وعليه أكثر المفسرين (6) .

وفي قوله تعالى: □ □ □ □ □ أبي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بر □ □ □ بن [النساء: ١٢٣] ، وضّح النحوي في ليس ضمير مقدّر أي ليس الثواب بأمانيتكم ولا أمانتي أهل الكتاب، والذي تقدم ذكره في قوله: (سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ) ، وإنما يحصل الثواب بالإيمان والعمل الصالح

(7) 0

(1) شرح ألفية ابن مالك : 5/ 35 .

(2) ينظر : حاشية الصبان على شرح الاشموني : 333 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 450 .

(4) ينظر : القراءات وأثرها في العلوم العربية : 2 / 150 .

(5) معاني القرآن وإعرايه للزجاج : 2 / 18 ، وينظر : حجة القراءات : 1 / 192 .

(6) ينظر : مفاتيح الغيب : 9 / 515 ، والجامع لأحكام القرآن : 5 / 64 ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، : 2 / 62.

(7) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 5 / 365 .

وجعل صاحب (الكشاف) الضمير المستتر عائداً على وعد الله، أي ليس وعدُ الله بأمانيتكم فتكون الجملة من تكلمة الكلام السابق حالاً من □ وعدَ الله [النساء: 122]، وتكون جملةً من يعمل سوءاً يُجزَّ به استثناءً ابتدائياً محضاً⁽¹⁾.

وقال الزجاج: "معناه ليس ثواب الله بأمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب، وقد جرى ما يدل على إضمار الثواب وهو قوله: والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ أي إنما يدخل الجنة من آمن وعمل صالحاً، ليس كما تمنيتم ومن يعمل سوءاً يُجزَّ به أي لا ينفعه تمنيه"⁽²⁾ 0
ومما يرجحُه أنّ في ذلك إبهاماً في الضمير، ثم توضيحاً له بالجملة بعده، وهي: (من يعمل سوءاً يُجزَّ به)، وأنّ فيه تقديم جملة ليس بأمانيتكم عن موقعها الذي يُترقّب في آخر الكلام، فكان تقديمها إبرازاً لها والاهتمام بها، وتهيئةً لإبهام الضمير. وهذه كلها خصائص من طرق الإعجاز في النظم⁽³⁾ 0

والأمانى التي لا ترتبط بعمل، ولا تتجه إلى هدف، هي أباطيل وأضاليل وأوهام وأضغاث أحلام، لا يمسك منها صاحبها إلا سراباً، ولا يجنى منها إلا حسرة وندماً على ما كان من تقريظ وتقصير.

فالإيمان ليس مجرد كلمة يتلفظ بها الإنسان، ليدخل ضمن جماعة المؤمنين، وينال ما ينالون، مما أعد الله لهم من جنات لهم فيها نعيم مقيم.. هكذا من غير أن يكون منه عمل صالح! بل الإيمان في حقيقته، قول وعمل، معتقد وسلوك.. فمن لم يحقق الإيمان على هذا الوجه فليس مؤمناً، وليس له أن ينال رضا الله ولا شيئاً مما أعدّ الله للمؤمنين⁽⁴⁾ 0
والواضح أنّ النحوي أراد توجيه الآية الكريمة من خلال تقدير اسم ليس؛ لأنها تطلب اسمها وخبرها وهو الأصل النحوي لها أي ذكر أطراف الجملة كاملة، أمّا من حيث المعنى فقد يفهم من خلال ذكر أحدهما وما حدث في الآية الكريمة بذكر ليس

(1) ينظر : الكشاف : 1 / 567

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 2 / 111، وينظر : بحر العلوم للسمرقندي(ت373هـ) : 1 / 341 .

(3) ينظر : التحرير والتنوير : 5 / 208 .

(4) ينظر : التفسير القرآني للقرآن ، عبد الكريم الخطيب(1390هـ) : 3 / 909 .

والذي ذهب إليه النحوي أنّ الخبر قوله : "أولئك يُنادون من مكان بعيد ومعنى الآية أنّ الذين كفروا بالذكر وهو القرآن وكفرهم به إنكارهم القرآن وأنه لكتابٌ عزيز ، بأنه لا يقدر أحدٌ أن يأتي بمثله ، ولا يبعد أن يكون الواو في وأنه للحال أي والحال أنّ القرآن لكتابٌ عزيز وما كان كذلك فكيف أنكروه" (2) 0

5 - حذف الفاعل :

يبدو من كثير من أقوال النحاة أن الفاعل لا يحذف؛ لأنه كالجاء بالنسبة للفعل ويرون أنه يستتر ولا يحذف وإنما يقع حذفه مع فعله، وقد خالف في ذلك الكسائي وابن مضاء والسهيلي فأروا جواز حذف الفاعل لدليل (3) . ويحذف من الجملة عندما تدل عليه قرينة واضحة، فيصبح الفاعل كالمتعين الذي تتصرف إليه النفس أول وهلة (4).

وقد يُحذف الفاعل إذا كان معروفًا بين المتكلم والمتلقي ، كقوله تعالى : [أ □ □ □ □] [القيامة: ٢٦] ، أي الروح أو النفس وهي واضحة من خلال السياق والمقام (5).

قال العلوي : " وليس مضمراً ؛ "لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره ، وإنما دلت عليه القرينة الحالية ؛ لأنه في ذكر الموت ، ولا يبلغ التراقي عند الموت إلا النفس" (6)، وذلك لأنّ "الروح حين خروجها عن البدن تصل إلى الثُّرُوة آخر الأمر فإذا خرجت عنها مات وفيه إمهالٌ من الله تعالى للثَّوبَة" (7) . وقوله تعالى : [أ □ □ □ □] [ص: ٣٢] ، أي إنّ الفاعل محذوف دل عليه المعنى ؛ منبهاً إلى أن : (العرب تفعل ذلك كثيراً إذا كان المعنى مفهوماً عند سامعي الكلام) وإذا أنعمت النظر في نظم الجملة وجدت أنه يدل على أن الفاعل المحذوف هو (الشمس) وإن لم يجر لها ذكر، ولكن دلت عليها الحال أو

(1) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : 20 / 453 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 15 / 198 .

(3) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 223 .

(4) ينظر : من بلاغة القرآن ، احمد البدوي : 1 / 96 .

(5) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 17 / 446 .

(6) الطراز لأسرار البلاغة، للعلوي : 2 / 56 .

(7) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 17 / 446 .

المقام⁽¹⁾ . ولهذا الحذف تأثير كبير في النفس إذ قال محمد الجرجاني)
 ت ٧٢٩ هـ) : " إذا أُبهم المسندُ إليه بالحذف حصل للنفس ألمٌ ؛ لجهلها به ، وإذا التفتت
 إلى القرينة تفتّنت له فيحصل لها اللذة بالعلم به . واللذة الحاصلة بعد الألم أقوى من
 اللذة الحاصلة ابتداءً . ومنها أنه لو ذُكر المسندُ إليه مع المسند انتقل الذهنُ من اللفظ
 إلى معناه من غير تجشّم كسبٍ ؛ لا تحصلُ للنفسِ لذةٌ ولا ذوقٌ بإدراك معناه " (2) 0
 وتجد ذلك في قوله تعالى: □□□□□□□□□□ بمجردهم به تجتم [يوسف: ٣٥] ، ذكر النحوي
 في فاعل بدا ثلاثة أوجه: "أحدهما : هو محذوف وليسجننه قائم مقامه أي بدا
 لهم السجن فحذف وأقيمت الجملة مقامه .

الثاني : أنّ الفاعل مضمر وهو مصدر، بدا أي بدا لهم بداءً فأضمر .
 الثالث : أنّ الفاعل ما دلّ عليه الكلام أي بدا لهم رأى أي فأضمر أيضاً"⁽³⁾ .
 وقال الخطيب الإسكافي (ت 420 هـ) : "إن فاعل (بدا) هو البداء الذي دل عليه
 الفعل؛ لأن الفعل دال على مصدره"⁽⁴⁾ .

وقيل: المعنى: ثم بدا لهم رأي، ثم حذف الرأي. لدلالة ليسجننه عليه⁽⁵⁾ 0 وهو ما بينه
 الزمخشري بقوله : "بدا لهم فاعله مضمر، لدلالة ما يفسره عليه وهو: ليسجننه،
 والمعنى: بدا لهم بداءً، أي: ظهر لهم رأى ليسجننه"⁽⁶⁾ 0

فالفاعل محذوف والتقدير: ثم بدا لهم سجنه. وإنما وضع الفعل: " ليسجننه " بدله؛
 لأنه أتاح دخول التوكيد القسمي والتوكيد ب (النون) على الفعل وهذا يكشف لنا أن أمر
 سجن يوسف قد بدا لهم بداءً مؤكداً لا بديل له. وهذا أليق من تقديره: ثم بدا لهم البداء.

(1) ينظر : إملاء ما من به الرحمن: 2 / 210 .

(2) الإشارات والتبنيات في علم البلاغة : 29 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 314 .

(4) درة التنزيل وغرة التأويل : 1 / 239 .

(5) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ابو محمد مكي بن أبي طالب : 5 / 3558 .

(6) الكشاف: 2 / 468 .

لأن الفعل المذكور: (ليسجننه) أقوى دلالة على الفاعل المحذوف⁽¹⁾، وقيل هو ليسجننه أي ظهر لهم أن يسجنوه⁽²⁾، وهنا يتضح أنّ ذكر الفعل في الجملة الأولى مغنيا عن ذكر فاعله، فالمراد في الآية الكريمة أنه أغنى ذكر ليسجننه، بما فيه من أدوات التوكيد عن ذكره، وكان المجيء بتلك الجملة مصوراً لما حدث من هؤلاء القوم، ومعبراً عما كان من أمرهم، وهم يتشاورون في أمر يوسف، فقد قلبوا وجوه الرأي بينهم، ثم بدا لهم في عقولهم أمر، عبروا عنه بقولهم: ليسجننه، فكانت الآية حاكية لما حدث، مصورة له⁽³⁾. ومعنى آخر صلح له الفعل دون الاسم هنا هو: "أن الفعل أمكن معه تصوير حالتهم النفسية وإجماعهم الأكيد على سجنه وأنهم لن يستبدلوا به أمراً آخر أخف منه فدخلت على الفعل لام القسم ونونه، والاسم (سجنه) غير صالح لهذه الدلالات بدهامة"⁽⁴⁾.

ونقل عن المبرد قوله: "وهذا غلط لأن الفاعل لا يكون جملة ولكن الفاعل ما دل عليه بدا وهو المصدر فحذف الفاعل لدلالة الفعل عليه"⁽⁵⁾.

وهو ما ذهب إليه التقوي أنّ فاعل بدا مضمر وتقديره ثمّ بدا لهم بداء ، من بعد من رأوا الآيات الدالة على صدق يوسف وكذب امرأة العزيز .. حيث أخبر الله في هذه الآية أنّه ظهر لهم، ولم يقل لهم، مع تقدّم ذكر النبوة؛ لأنّه أراد بذلك الملك وأعوانه وقيل أراد الذكور مع النسوة من أعوانهن فغلب المذكر فقال بدا لهم ولم يقل لهم⁽⁶⁾.

والذي يبدو أن الوجه الأقرب إلى الصحة والواقع اللغوي هو كون الفاعل محذوفاً وتقديره (ثم بدا لهم رأي ليسجننه)، فمعنى بدا لهم : ظهر لهم أي أن فاعل بدا يفسره المعنى وهو (ظهر لهم رأي ليسجننه)، أي بدا لهم تأكيد أن يسجنوه ؛ فحذف الفاعل لدلالة ليسجننه عليه .

(1) ينظر : خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية : 2 / 33 .

(2) ينظر : فتح البيان في مقاصد القرآن : 6 / 331 ، وإعراب القرآن وبيانه : 4 / 492 .

(3) ينظر : من بلاغة القرآن : 1 / 96 .

(4) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية : 2 / 34 .

(5) فتح البيان في مقاصد القرآن : 6 / 331 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي : 1 / 387 .

(6) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 315 .

وكذلك جاء في قوله تعالى : $\square\square\square\square\square\square\square\square\square\square$ برّ [طه: ١٢٨] ، قال الكوفيون (كم) هو فاعل يهد وهو غلط عند البصريين؛ لأن كم لها صدر الكلام ولا يعمل ما قبلها فيها إنما يعمل فيها ما بعدها كأبي في الاستفهام والعامل في كم الناصب لها عند البصريين أهلكتنا⁽¹⁾ .

وذكر النحوي في فاعل (يهد) وجهان: "أحدهما: ضمير اسم الله أي أفلم يبين الله لهم . الثاني : أن يكون الفاعل ما دلّ عليه أهلكتنا"⁽²⁾ .

وقيل "فاعل (فلم يهد) الجملة بعده يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه"⁽³⁾ . وذكر آخرون أنّ التقدير: أفلم يهد لهم الأمر، بإهلاكنا من أهلكتنا، فالفاعل مضمّر⁽⁴⁾ .

وقال بعضهم الفاعل الله عز وجل، بمعنى أفلم يهد لهم ما جعل الله لهم من الآيات والعبر وبهذا الوجه أضاف الفعل إلى الله سبحانه وتعالى⁽⁵⁾ .

ونقل عن المبرد أنّه قال : "الفاعل المصدر، ودل (يهدي) عليه، كأنه قال: يهدي الهدى"⁽⁶⁾ ووافقته ابن الجزي في ذلك⁽⁷⁾ .

واختار الفراء (كَمْ أَهْلَكْنَا) ، فجملة الكلام فيها معنى رفع⁽⁸⁾ ، ورد ابن هشام أنّ الفاعل لا يكون جملة⁽⁹⁾ .

ويرى النحوي أنّ قوله : "كم أهلكتنا ، قد دلّ على هلاك القرون فالتقدير أفلم نبين لهم هلاك من أهلكتنا من القرون ومحو آثارهم فيتّعظوا بذلك ... لأنّ الله تعالى لم يهلكهم إلا لتكذيبهم الرّسل وترك الإيمان وفعل المعاصي"⁽¹⁾ .

(1) مشكل إعراب القرآن : 2 / 474 ، وينظر : مغني اللبيب : 1 / 344 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 331 .

(3) تفسير الكشاف : 3 / 96 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 474 .

(5) ينظر : المحرر الوجيز : 4 / 69 .

(6) الهداية إلى بلوغ النهاية : 7 / 4716 .

(7) ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل : 2 / 16 .

(8) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 195 .

(9) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 768 .

ثانياً : حذف المنصوبات

في حال أدى حذف الفصلة إلى إفساد المعنى لم يجز حذفها ⁽²⁾ ، أي إن هناك من الفضلات تكون مقصودة في المعنى فلا بدّ من ذكرها أو تقديرها حتى لا ينتقص المعنى بحذفها.

حذف المفعول به :

كثيراً ما يرد في العبارات القرآنية الفعل المتعدي إلى المفعول ولا مفعول بعده ، وجرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتران الحذف لغير دليل ⁽³⁾ 0

وذكر ابن جني أنّ حذفه كثير، وعذب. ولا يركبه إلا من قوى طبعه، وعذب وضعه وهذا يدلّ على قدرة وفصاحة الناطق به ⁽⁴⁾، ومن جواز حذف المفعول به ، لدلالة الكلام عليه أي بسبب طبيعة البنية التركيبية للكلام قوله تعالى : أأ □ □ □ □ □
 □ □ □ □ □ يم □ □ □ [آل عمران: 175] ، الفعل (يخوفُ) جاء متعدياً إلى مفعول ، ولكونه مضعفاً فلا بدّ له أن يتعدى إلى مفعولين، إلا أنه تعدّى إلى مفعول واحد والآخر محذوف فلا بدّ له من تقدير ليتضح المعنى ، وبين النحوي هذه الآية بذكر ثلاثة

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 332 .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2 / 155 .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 797 .

(4) ينظر : المحتسب : 2 / 335 .

أوجه⁽¹⁾: الأول: تقدير الكلام ذلك الشيطان يخوِّفكم بأوليائه فحذف المفعول الثاني وحذف الجار. وهذا ذكره الفراء والزجاج⁰

الثاني: أن تقدير الآية، يخوِّفكم بأوليائه فحذف المفعول الأول كما تقول أعطيت الأموال أي أعطيت القوم الأموال... والتخويف يتعدى إلى مفعولين من غير حرف جرّ تقول خاف زيد القتال وخوِّفته القتال.

الثالث: أن معنى الآية يخوِّف أوليائه المنافقين ليقعدوا عن قتال المشركين والمعنى الشيطان يُخوِّف أوليائه ويؤثرون أمره فأما أوليائه الله فأنهم لا يخافونه إذا خوِّفهم ولا ينقادون لأمره ومراده منهم⁽²⁾.

وقيل إن المفعول الأول محذوف، ومعناه: "خوِّفكم من أوليائه"⁽³⁾. قال الواحدي: "وقوله تعالى (أوليائه) حُذِفَ منه الجار، أي بأوليائه، أو: من أوليائه، فلما حُذِفَ الجار، وصل الفعل إلى المفعول الثاني فنصبه"⁽⁴⁾، ونقل عن ابن عباس قوله: (الشيطان يخوِّف المؤمنين بأوليائه)، ثم ذكر: "وقد كان بعض أهل العربية من أهل البصرة يقول: معنى ذلك: يُخوِّفُ الناسَ أوليائِهِ، كقول القائل: (هو يُعطي الدراهم، ويكسو الثياب)، بمعنى: هو يعطي الناسَ الدراهمَ ويكسوهم الثياب، فحذف ذلك؛ للاستغناء عنه"⁽⁵⁾، فالحذف ههنا أفاد التّهوين من وضع الطُّغاة، والغضب من أقدارهم، وخاصةً أن المقام مقام تحريض⁽⁶⁾ وقال الطبرسي: "(كم) من (ذلكم) للخطاب لا للضمير فلا موضع لها من الإعراب وقوله يخوِّف يتعدى إلى مفعولين

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 248، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1 / 490.

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 4 / 293.

(3) الكامل في اللغة والأدب: 4 / 104.

(4) البسيط للواحدي: 6 / 186.

(5) جامع البيان في تأويل القرآن: 7 / 416.

(6) ينظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى أبو شادي: 58.

والمعنى أنّ ذلك التخويف والتثبيط عن الجهاد من عمل الشيطان المحض فقال : (إنّما ذلكم الشيطان يُخَوِّفُ أولياءه) والمعنى أنّ ذلك التخويف من فعل الشيطان⁽¹⁾ .

ويرى الدكتور السامرائي أنّ حمل هذه الاستعمالات التي لها أكثر من تقدير على ظاهرها أولى؛ لأن توسعها في المعنى أدى بها الى هذا الشكل⁽²⁾ 0

والذي ذهب إليه النحوي أنّ قوله : "ذلكم فهو إشارة الى الرب المثبط ويمكن أن يكون إشارة الى جميع ما جرى من أخبار الركب وعليه فلا بدّ من تقدير مضاف محذوف تقديره أنّما ذلكم فعل الشيطان"⁽³⁾ 0

وأرى ما ذهب إليه النحوي أقرب إلى الصواب؛ لأنّ الفعل (يُخَوِّفُ) الأصل النحوي فيه أنّ يتعدى إلى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر عند النحويين أمّا في الآية الكريمة فقد تعدى بنفسه، ولم يكن بحاجة إلى تقدير حرف جر لفهم المعنى، وهذا مخالف لقواعدهم فعمدوا إلى تقدير حرف جر ليتناسب مع الأصول النحوية التي وضعوها، فالآية لا تحتاج إلى تقدير فهي متناسقة وواضحة المعنى من غير تقدير حرف جر.

وقد يحذف المفعول لإفادة الإيجاز مع الشمول ومن ذلك قوله تعالى : أُوّ □ □ □ [البقرة: ٩٣] .

قال النحوي : سَمِعْنَا وَعَصِينَا فِيهِ قَوْلَانِ : "أحدهما : أنّهم قالوا هذا القول في الحقيقة استهزاءً أي سمعنا قولك وعصينا أمرك .

ثانيها : أنّهم لم يقولوا سَمِعْنَا وَعَصِينَا بِاللَّفْظِ وَإِنَّمَا فَعَلُوا فِعْلاً قَامَ مَقَامَ الْقَوْلِ فَيَكُونُ مَجَازًا"⁽⁴⁾

(1) مجمع البيان في تفسير القرآن : 2 / 360 .

(2) ينظر : الجملة العربية والمعنى : 273 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 294 .

(4) م . ن : 1 / 484 .

كأنهم "يقولون لولا الجبل لسمعنا قَوْلَكَ وعصينا أمرك"⁽¹⁾، وفي "الجمع بين السمع والعصيان ما يشير إلى تلك الطبيعة اللثيمة المستقرة في كيان القوم، وهي أنهم لا يتقبلون الخير ولا يستقيمون عليه، وأنه إذا نفذت إلى آذانهم دعوة الخير استقبلها من قلوبهم عواء مخيف، يردّها عن أفقه، ويصدها عن مورده: (سمعنا وعصينا) سمعنا بأذاننا وعصينا بقلوبنا"⁽²⁾.

وهذا "التصوير الحي للواقع الصامت كأنه واقع ناطق، لقد قالوا بأفواههم : سمعنا وقالوا بأعمالهم : عصينا"⁽³⁾.

أي إنهم قبلوا الميثاق وفهموه ، ولكنهم لم يعملوا به بل خالفوه تعنتًا وتأوّلًا وليس المراد أنّهم نطقوا بهاتين الكلمتين (سَمِعنا وَعَصينا) بل المراد أنّهم بمثابة من قال ذلك، وهو أسلوب يُوجد في اللغات الرّاقية فقط⁽⁴⁾ 0

ويبين النّحوي المفعول المحذوف بعد فعل المشيئة كقوله تعالى : أُو۟ر۟سِل۟نَا بِال۟بَيِّنٰتِ [النحل: 9] ، (ف لو) حرف شرط غير جازم (شاء) فعل ماض، ومفعول شاء محذوف أي هدايتكم، وهي بمعنى ولو شاء الله هدايتكم لهداكم بالإلجاء والاضطرار لأنّه قادرٌ على ذلك وهو ممّا لا خلاف فيه فأنّه تعالى قادرٌ على كل شيء إلا أنّه لم يشاء ولذلك جعلكم مختارين في أفعالكم وأقوالكم⁽⁵⁾ 0 أي "لو شاء الله لدفع الخلق إلى الإيمان به، من خلال أنزاله آيةً تضطرهم إلى ذلك، ولكنه عزّ وجلّ: يهدي من يشاء ويدعو إلى صراطٍ مُستقيمٍ"⁽⁶⁾ 0 يدل على "أنّه - تعالى - ما شاء هداية الكفار، وما أراد منهم الإيمان؛ لأنّ كلمة (لو) تفيد انتفاء الشيء لانتهاء غيره، أي: ولو شاء هدايتكم

(1) تنوير المقابس من تفسير ابن عباس : 14 / 1 .

(2) التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم الخطيب : 111 / 1 .

(3) في ظلال القرآن، سيد قطب(ت1385هـ) : 91 / 1 .

(4) ينظر : تفسير المنار ، محمد الحسيني : 320 / 1 .

(5) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 128 / 10 .

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 192 / 3 .

لهذاكم أجمعين، وذلك يفيد أنه - تعالى - ما شاء هدايتهم فلا جرم ما هذا هم⁽¹⁾.
وقال بعضهم معناه ، "ولو شاء لهذاكم الى الجنة ابتلاء على سبيل التفضل ولكنه لم يشاء
ذلك بل شاء أن يكون الدخول فيها بسبب الأعمال"⁽²⁾ 0

فحذف مفعول: (شاء)؛ لدلالة جواب الشرط عليه، وفي هذا الحذف بيان بعد الإبهام؛
لأنه لما قيل: (ولو شاء) علم أن هناك شيئاً تعلق به المشيئة، فلما جيء بجواب الشرط
وهو قوله: (لهذاكم) وضح ذلك الشيء، وعلم أنه (الهداية) فكل من الشرط والجواب
حينئذ دلا على المفعول، وعرف بعد أن كان قد أبهم؛ ولذا كان أوقع في النفس
وأبلغ وأشد تأثيراً⁽³⁾. وذكر النحوي " أن المشيئة الإلهية تارة تتعلق بإيجاد الشيء
على سبيل القهر والجبر كما في التكوينية وأخرى تتعلق بإيجاد الشيء لا كذلك
كما في التشريعات حيث أن الاختيار فيها واسطة بين المشيئة والفعل"⁽⁴⁾ .

وقد أشار الجرجاني "إلى جمالية الحذف وبيّن أنه اذا لم تعمد الى حذف فعل المشيئة فقد
صرت إلى كلام غثّ ، وإلى شيء يمّجّه السمع وتعافه النفس ؛ وذلك أنّ في البيان ، إذا
ورد بعد الإبهام وبعد التحرك له ، أبداً لطفاً وتبلاً لا يكون إذا لم يتقدّم ما يحرك"⁽⁵⁾ .

ثم وضح أنّ فعل المشيئة إذا كان شيئاً غريباً ذكره أحسن إذ قال : " وإذا استقرت وجدت
الأمر كذلك أبداً ؛ متى كان مفعول (المشيئة) أمراً عظيماً ، أو بديعاً غريباً ؛ كان
الأحسن أن يُذكر ولا يُضمّر يقول الرجل يُخبر عن عزة (لو شئت أن أردد على الأمير
رددت) و (لو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت) فإذا لم يكن مما يكبره السمع ،
فالحذف ؛ كقولك : (لو شئت خرجت) و (لو شئت قمت) "⁽⁶⁾ .

(1) اللباب في علوم الكتاب : 20 / 12 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 129 / 10 .

(3) ينظر : المنهاج الواضح للبلاغة ، حامد عوني : 63 / 2 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 128 / 10 .

(5) دلائل الإعجاز : 163 / 1 .

(6) م . ن : 165 / 1 .

ثالثاً : حذف المجرورات

حذف المضاف إليه :

ذُكِرَ أَنَّ حَذْفَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، قَلِيلٌ عِنْدَ الْعَرَبِ⁽¹⁾. وَهُوَ يَأْتِي عَلَى الْقَلَّةِ وَالنَّدْرَةِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: أَمْ □ □ □ □ [الأنبياء: ٣٣] ، وَالتَّقْدِيرُ: "كُلُّ ذَلِكَ"⁽²⁾. أَيْ "أَنَّ كُلَّ (وَبَعْضُ) مَحذُوفٍ مِنْهُمَا الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ مُرَادٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنْهُمَا مَعْرِفَتَانِ ، وَلَوْلَا إِرَادَةُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فِيهِمَا لَكَانَا نَكْرَتَيْنِ"⁽³⁾ .

وَعَلَقَ النَّقُوي : "الْحَقُّ فِي مَعْنَى الْفَلَكَ فِي الْآيَةِ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ مَدَارِ هَذِهِ النُّجُومِ فَلَا وَجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ مُسْتَقْلَلًا وَإِنَّمَا هُوَ يَنْتَزِعُ مِنْ حَرَكَاتِ النُّجُومِ .. وَيُظْهِرُ أَنَّ فِي الْآيَةِ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَلَكَ يَخْصُّهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : كُلُّ فِي فَلَكَ يَسْبِحُونَ أَيَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَالْتَّنْوِينِ فِي كُلِّ عَوْضٍ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ الْمَحذُوفِ وَأَمَّا عِدَدُ النُّجُومِ فَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ .

الثَّانِي : يَسْبِحُونَ، بِوَاوِ الْجَمْعِ الْعَاقِلِ ، أَمَّا الْجَمْعُ فَقِيلَ ثُمَّ مَعْطُوفٌ مَحذُوفٌ وَهُوَ وَالنُّجُومِ ، وَلِذَلِكَ عَادَ الضَّمِيرُ مَجْمُوعًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَعْطُوفٌ مَحذُوفٌ لَكَانَ يَسْبِحَانِ مِثْلِي"⁽⁴⁾ .

وَقَالَ بَعْضُ الْمَفْسِرِينَ " كُلُّ التَّنْوِينِ فِيهِ عَوْضٌ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، أَي: كُلُّهُمْ فِي فَلَكَ يَسْبِحُونَ وَالضَّمِيرُ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَالْمُرَادُ بِهِمَا جِنْسُ الطَّوَالِعِ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، جَعَلُوهَا مُتَكَاثِرَةً لِتَكَاثُرِ مَطَالِعِهَا وَهُوَ السَّبَبُ فِي جَمْعِهِمَا بِالشَّمْسِ وَالْأَقْمَارِ، وَإِلَّا فَالشَّمْسُ وَاحِدَةٌ وَالْقَمَرُ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الضَّمِيرُ وَوَاوِ الْعَقْلَاءِ لِلْوَصْفِ بِفَعْلِهِمْ وَهُوَ السَّبَّاحَةُ"⁽⁵⁾ .

فَنَجِدُ أَنَّ الْبَيَانَ الْقُرْآنِي صُورَ السَّبَّاحَةِ لِلْكَوَاكِبِ، فَجَعَلَهَا عَاقِلَةً، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ، تَفْهَمُهَا، وَطَوَاعَيْتَهَا لِأَمْرِ خَالِقِهَا⁽⁶⁾.

(1) ينظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : 2 / 243 .

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : 2 / 654 .

(3) شرح المفصل : 3 / 30 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 398 - 399 .

(5) الكشاف : 3 / 115 .

(6) ينظر : جماليات المفردة القرآنية، أحمد ياسوف : 1 / 142 .

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: **أ ير ين ين ين ين** [هود: ٧٨]، يرى النحوي أنّ المضاف إليه محذوف والتقدير : ومن قبل أي (من قبل مجيئهم إلى هؤلاء الأصناف وطلبهم إياهم) ، وهذا يدلّ على أنّ ذلك كان دينهم وعاداتهم أصروا على ذلك ومرنوا عليه فليس ذلك بأوّل إنشاء هذه المعصية ولذلك جاءوا يهرعون لا تكفهم حياء لضراوتهم عليها⁽¹⁾ .

وقيل: " (من قبل) بعث لوط رسولا إليهم كانوا يعملون السيئات"⁽²⁾، ويحتمل قوله: " (ومن قبل) أي: من قبل نزول الأضياف بلوط كانوا يعملون السيئات، والسيئات تحتل الشرك وغيره من الفواحش التي كانوا يرتكبونها"⁽³⁾.

والذي ذكره النحوي هو الأولى بالقبول والتقدير : من قبل مجيئهم كانوا يعملون السيئات أي قبل حدوث هذا الحدث فحذف المضاف إليه لدلالة قوله: (وجاءه) تجنباً عن العبث الذي يترفع عنه أسلوب القرآن الكريم ؛ لأنّ ذكر المضاف إليه تكرر لا فائدة تُرجى منه ، فحذف للاختصار .

رابعاً : حذف المضاف والموصوف والصفة .

1 - حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه :

ذكر الزركشي أنّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير⁽⁴⁾، بمعنى يصحّ إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فعند الحذف لابدّ من وجود دليل يدلّ على المحذوف بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى، وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه حقيقة قال الزمخشري : " وإذا امنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعرّبوه بإعرابه"⁽⁵⁾ 0

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 156 .

(2) روح المعاني : 6 / 302 .

(3) تفسير الماتريدي، أبو منصور الماتريدي (ت333هـ) : 6 / 160 .

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 146 .

(5) المفصل في صنعة الإعراب : 1 / 134 .

من محسنات علم البلاغة وإنما قلنا ذلك لأنَّ بهذه الصِّفة يعني دخل قلوبهم حبَّ العجل بالشرب وإنما عبر عن حبِّ العجل دون الأكل؛ لأنَّ شرب الماء يتغلغل في الأعضاء حتى يصل إلى بواطنها والطعام يجاور الأعضاء ولا يتغلغل فيها⁽¹⁾.

معناه سقوا حبَّ العجل، فحذف المضاف وهو حب وأقيم المضاف إليه وهو العجل مقامه⁽²⁾. وجُعِلت "قلوبهم تشربه، وهذا تشبيهٌ ومجازٌ عبارة عن تمكُّن أمر العجل في قلوبهم"⁽³⁾ قال الرَّاعِب: "إنَّه على بابه فإنَّ في ذكر العجل تنبيهًا على أنَّه لفرط محبتهم صار صورةُ العجل في قلوبهم لا تمحي"⁽⁴⁾ بأنَّ "تداخل حبه وتغلغل في قلوبهم فاندمج فيها، والأصل حب العجل وقد حذف إيجازًا والحذف في مثله كثير في القرآن؛ لأنه من أنواع البديع، وعبر بالشرب؛ لأن من أراد حصر الحب أو البغض استعار له اسم الشراب؛ لأنه أبلغ مساعًا في البدن، ولهذا قال الأطباء الماء مطية الأغذية والأدوية"⁽⁵⁾.

ومثله قوله تعالى: أأ □ □ [يوسف: ٨٢] ، قال النَّقوي: "القرية بفتح القاف أصلها من قريت الماء أي جمعته ثم استعملت في المكان الذي فيه جمعٌ من الناس كالبلدة والمدينة ولا خلاف عندهم أنَّها بحذف المضاف وتقدير الكلام وأسأل أهل القرية"⁽⁶⁾ وعلى هذا أكثر المفسرين⁽⁷⁾.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 484 .

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 1 / 175 ، وشرح ابن عقيل : 3 / 76 .

(3) الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، للثعالبي : 1 / 282 .

(4) المفردات في غريب القرآن : 1 / 449، والبرهان في علوم القرآن : 3 / 148 .

(5) بيان المعاني، عبد القادر العاني : 5 / 60 .

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 410 .

(7) ينظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : 10 / 194 ، وتفسير ابي السعود : 4 / 301 ، واللباب في علوم

الكتاب : 11/393 ، والتفسير البياني للقرآن الكريم، بنت الشاطئ(ت1419هـ) : 1 / 45 .

وقال بعضهم بل القرية "القوم أنفسهم.." (1)، وقيل: فيه وجهان أحدهما: أن القرية يُراد بها نفسها الجماعة، والثاني: أن المراد الأبنية نفسها وإن كانت جماداً فأنتك نبي الله والله سبحانه سينطقها فتجيبك (2).

ومما يؤيد هذا قول سيبويه: "لا يجوز كلم هندا وأنت تريد غلام هند؛ قيل والأول ووجه الاتساع فيه أنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله والتشبيه أنها شُبّهت بمن يصح سؤاله لما كان بها والتوكيد أنه في ظاهر اللفظ أحال بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة فكأنهم ضمنوا لأبيهم أنه إن سأل الجمادات والجمال أنبأته بصحة قولهم وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر" (3) 0

وقد ردّ النقوي على ذلك بعد أن رجح المشهور وهو حذف المضاف بقوله: "وأما ما نقل عن سيبويه وهو أنه لا يجوز كلم هندا وأنت تريد غلام هند ، ففيه أن القياس مع الفرق وذلك؛ لأنّ هندا تقدر على الجواب فلا معنى لحذف المضاف في الكلام وهذا بخلاف القرية فإنّها لا تقدر على الجواب ولهذا يقدر فيه المضاف وهذا أي عدم قدرة القرية بنفسها على الجواب يعبر عنه بالقرينة المصححة للمجاز وأما قوله هو نبي الله والله تعالى ينطق الجماد له، فهو أيضاً ممّا لا معنى له فإنّ الله يقدر على كلّ شيء وهذا مما لا كلام فيه إلا أنه أباي أن يجري الأمور إلا بأسبابها" (4) .

والذي أراه أن ما ذهب إليه النقوي هو الأصح كون السؤال موجهاً من متكلم عاقل إلى آخر غير عاقل وهذا ممّا يجعل السؤال غير ممكن أن يكون موجهاً للقرية إذ كيف يسأل الجماد لذا فهي لا تسأل ف(القرية) ليست مفعولاً به على الحقيقة، وهي قرينة تدل على أن هذه اللفظة يراد بها أهلها وليس معناها الحقيقي؛ لأنّ الفعل (اسأل) لا يقع عليها، لذا فالسؤال يجب أن يكون موجهاً إلى من أنشأ القرية والتقدير (أهل)

(1) معاجم مفردات القرآن، د. احمد حسين فرحات : 1 / 13 .

(2) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 148 .

(3) المزهر في علوم اللغة وانواعها، للسيوطي : 1 / 283 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 410 .

وهو الذي يصلح أن يكون مفعولاً به ، ، والدليل على ما يؤيد اختيار هذه اللفظة هو قوله تعالى : أ □ □ □ " [الكهف: ٧٧] .

وكذلك ورد حذف المضاف في قوله تعالى : أ □ □ □ جم □ □ □ خم □ □ □ [البقرة: ١١٠] ، فحذف المضاف والتقدير (تجدوا ثوابه) ، بمعنى "ما تقدموا من خير من الأعمال الصالحة والأقوال الحسنة ، أي كل عملٍ أو قولٍ يتصف بالخير في الدنيا تجدوه عند الله غداً يوم القيامة أي تجدون ثوابه وفي هذا الكلام حث وترغيب على فعل الخير قبل الموت وذلك لأن الدنيا دار عملٍ والأخرة دار ثوابٍ وجزاء" (1)

2 - حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه :

يكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وذلك لأنّ الحذف آكد في الصلّة من الصفة؛ لأنّ هناك شيئين يدلان على الحذف وهما أن يعلم جنس المنعوت باختصاص النعت به وإما بمصاحبة ما يعينه، وأن يكون صالحاً لمباشرة العامل (2) . ووضح صاحب البرهان في حذف الموصوف لابد من أمرين: "أحدهما: كون الصفة خاصّة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف فمتى كانت الصفة عامّة امتنع حذف الموصوف .

الثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق غرض السياق" (3) . إذ "كان حذف الموصوف أكثر دون صفته، هو أن الصفة من حقها أن تأتي من أجل إيضاح الموصوف وبيانه، فلما كانت الصفة مختصة بالإيضاح والبيان، كثر لا شك قيامها مقام الموصوف، بخلاف الموصوف، فإنه يكثر إبهامه من غير ذكر الصفة، فلا جرم كان قيامه مقام الصفة قليلاً نادراً يرد حيث ذكرناه" (4) .

وورد "في أساليب العرب حذف الموصوف وإبقاء الصفة دليلاً عليه، كما في الآية التي نحن بصدها في قوله تعالى: فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَبَاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ . فالحصيد صفة للنبت، وقد

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : ١ / ٥٤٧ .

(2) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 2 / 964 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 3 / 154 .

(4) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : 2 / 59 .

من أساليب العرب أنهم يحذفون الصفة في سياق الكلام لفهماها. وقد ورد ذلك في قوله تعالى: **وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا**⁽¹⁾. أي من أختها السابقة⁽¹⁾. وحذف الصفة، فإنه أقلّ وجودًا من حذف الموصوف، ولا يكاد يقع في الكلام إلا نادرًا؛ لمكان استبهامه⁽²⁾. وأكثر "ما يردُّ للتّخيم والتّعظيم في التّكرات وكأنّ التّكثير حينئذٍ علمٌ عليه كقوله تعالى: **أَأَمْ جَزَاءُ مِمَّنْ جَزَاءُ بِهِ تَجْرَحُونَ** [الكهف: 105]، أي وزنًا نافعًا⁽³⁾. ومن حذف الصفة جاء في قوله تعالى: **أَأَمْ يَرُونَ** [الكهف: ٧٩]، وجه النّحوي ذلك بقوله: فالصفة هنا محذوفة والتقدير: السفينة الصالحة، والسبب في ذلك أنه كان وراؤهم ملك يأخذ كلّ سفينة غصبًا، وهذا الكلام دلالة على أنّ الملك كان يأخذ السفينة الصالحة ولا يأخذها إذا كانت معيبة وهذا هو السرّ في خرق السفينة⁽⁴⁾. فإن "عيب السفينة لا يخرجها عن أن تكون سفينة، وقد أوحى إلينا هذا الحذف، بأن الملك ينظر إلى السفينة المعيبة، كأنها فقدت حقيقتها"⁽⁵⁾. ولو دققنا في سبب الحذف، لرأينا أنّ الإيجاز والاختصار هو السبب الرئيس لهذا الحذف، أي كلّ سفينة صالحة، والدليل على ذلك هو وجود القرينة التي وضحت الحذف وهي قوله: **أَأَمْ يَرُونَ** [الكهف: ٧٩]، أي عملت على أنّ أعيبها لئلا يستولي عليها ذلك الملك الجبار فالغرض من خرقها هو ترك الملك لها وعدم أخذها أي يجعلها غير صالحة في نظرهم . وكذلك ما جاء في قوله تعالى: **أَأَمْ يَرُونَ** [الإسراء: ٥٨]، قال النّحوي: "كلمة إنّ نافية بمعنى ليس، و (من) قيل إنّها زائدة في المبتدأ تدلّ على استغراق الجنس والجملة بعد إلا خبر المبتدأ، وقيل المراد الخصوص والتقدير وإن من قرية ظالمة"⁽⁶⁾.

(1) الجدول في إعراب القرآن: 25 / 93 .

(2) ينظر : المثل السائر : 2 / 96 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 3 / 155 .

(4) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 12 .

(5) من بلاغة القرآن : 1 / 99 .

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 10 / 510 .

قال ابن عطية: "من لبيان الجنس"⁽¹⁾. وبين التقوي كيف كان فالظاهر من الآية "أن جميع القرى تهلك قبل يوم القيامة"⁽²⁾. فقيل: "وما من قرية من القرى إلا نحن مهلكو أهلها بالفناء، فمبيدهم استئصالاً قبل يوم القيامة، أو معدّبوها، إما ببلاء من قتل بالسيف، أو غير ذلك من صنوف العذاب عذاباً شديداً"⁽³⁾. وقيل: "وما من أهل قرية إلا استهلك إمّا بموت وإمّا بعذاب يستأصلهم أمّا الصّالحة فبالموت وأمّا الطّالحة فبالعذاب"⁽⁴⁾. وذكر بعضهم أنّ المعنى: "وإن من قرية من قرى الكفار، فلا بدّ وأن يكون عاقبتها إمّا بالاستئصال بالكلية، وهو الهلاك، أو بعذاب شديد من قتل كبرائهم، وتسليط المسلمين عليهم بالسّبي، واغتنام الأموال، وأخذ الجزية"⁽⁵⁾. وقال بعض أهل العلم: "في هذه الآية الكريمة حذف الصّفة، أي: وإن من قرية ظالمة إلا نحن مهلكوها"⁽⁶⁾. أمّا التقوي "فذهب إلى أنّ في الآية تقديرًا وهو الأهل أي وأن من أهل قرية إلا نحن مهلكوها وذلك لأنّ الإهلاك لا يطلق إلا على الموجود المتّصف بالحياة كالإنسان والحيوان"⁽⁷⁾ 0

المبحث الثاني : حذف الفعل والجملة

1 - حذف الفعل :

أجاز النحاة حذف الفعل من الجملة الفعلية إذا أمن اللبس وفهم المعنى، وتفصيل ذلك أن الفعل في تركيب الجملة عامل في ما بعده فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وحذفه على

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 3 / 466 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 10 / 510 .

(3) جامع البيان في تأويل القرآن: 17 / 475 .

(4) الوجيز للواحدى : 1 / 639 ، وينظر : الكشاف : 2 / 673 .

(5) اللباب في علوم الكتاب: 12 / 317 .

(6) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : 3 / 163 ، وينظر : الهداية في بلوغ النهاية : 6 / 4229 .

(7) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 10 / 511 .

قال النّقوي : فـ" (صُنْعَ) مصدر عمل فيه ما دلّ عليه تَمُرُّ، لأنّ ذلك من صنعه تعالى فكأنه قال أصنع ذلك صنعاً" (1) .

أي أن مرورها يدل على صنع الله، فكأنه قال: "صنع الله ذلك صنعاً، وأضاف المصدر إلى فاعله، كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسنداً إلى اسم الله تعالى" (2).
وقيل: "منصوبٌ على الإغراء أي: انظروا صُنْعَ اللهِ وعليكم به" (3).

فقد أشار الله تعالى في (صنع) إلى أمرين: "أحدهما : أنّ الله تعالى خلق الجبال وأحدثها من العدم إلى الوجود والحركة من شئون الحادث بل هي عينه .

الثاني : أنّ الذي خلقكم وخلق جميع الأشياء خبيرٌ أي عالم بما تفعلون ولا يخفى عليه شيء 0 وقد حذف ايجازا واختصارا لتقدم الدليل عليه" (4) .

ومثل ذلك قوله تعالى : أأُتَىٰ تِنْتِي ۗ أَلَمْ يَلْمِزْكُمْ عَنِ الْبَلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ [محمد:

٤] ، قال النّقوي : فـ" (ضربَ الرَّقَابِ) على معنى فليكن همّكم وعملكم ضرب الرَّقَابِ أي فأضربوا الرَّقَابِ ضرباً فحذف الفعل وقدم المصدر وأضيف إلى المفعول للتأكد والاختصار" (5) وعليه أغلب المفسرين (6)، وقيل هو منصوبٌ بفعل مضمّر دلّ عليه المصدرُ، تقديره اقصدا ضربَ الرَّقَابِ (7) 0

ومنهم من يحملها على محمل آخر ، فيذهب الى توجيه هذه المصادر توجيهها آخر، على أنّها منصوبة على معنى الإنشاء ، حيث يقول الدكتور تمام حسان : يكفي في هذه الحالة

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 13 / 34 .

(2) الخصائص : 2 / 74 .

(3) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 8 / 646 ، وينظر : اللباب في علوم الكتاب : 15 / 207 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 13 / 49 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 16 / 58 .

(6) ينظر : أنوار التنزيل : 5 / 120 ، وتفسير أبي السعود : 8 / 92 ، والتحرير والتنوير : 26 / 79 .

(7) ينظر : أحكام القرآن لابن العربي (ت543هـ) : 4 / 129 .

ونحوها أن نعرّب المصدر منصوباً على معنى الإنشاء ونبتعد عن التحريف ، فلو قدرنا لها فعلاً ناصباً لتحول معناها إلى الخبر⁽¹⁾. أي بمعنى إنشاء الأمر بالضرب .

وبين النّقوي "أنّ ضرب الرقابِ هو كناية عن القتل على أي وجهٍ كان وليس المراد تخصيص ذلك بضرب العنق، والإثخان يتحقّق بكثرة الجراح بحيث يصيرون بذلك عاجزين عن المقاتلة"⁽²⁾.

وما ذهب إليه النّقوي هو الوجه الأصح؛ لأنّه لا بدّ من تقدير محذوف في الآية الكريمة ؛ فحذف الفعل، واقيم المصدر مقامه، هو اختصار مع إظهار معنى التوكيد المصدرية، فهو يلائم السياق فبين معنى وجوب الضرب السريع وقتل من أخذ من الكفّار حال المحاربة والمقاتلة وقبل الإثخان وأنّ ذلك هو الحكم فيهم أو الدخول في الإسلام .

ومن حذف الفعل العامل في الحال قوله تعالى : ﴿أَمْ لَمْ نَمُنْ بِمِثْلِ مَا كُنْتُمْ تَمُنُّونَ﴾⁽³⁾ ، قال النّقوي : "ف(رجالاً) حال من المحذوف تقديره فصلوا رجالاً ، وركبائاً معطوف على الرجال أي فصلوا رُكبائاً"⁽³⁾.

بمعنى "صلوا رجالاً أو صلوا رُكبائاً"⁽⁴⁾ ، أي "إن لم يمكنكم أن تقوموا قانتين أي عابدين مُوفّين الصّلاة حقها لخوف ينالكم، فصلوا رجالاً أو ركبائاً"⁽⁵⁾.

وهنا يتضح أن عامل الحال قد حذف لدلالة ما قبله عليه ؛ فالحذف جاء لضيق المقام ولأنه لا يعذر بترك الصلاة وعدم السّقوط عنه لأجل الخوف ، وعليه أنّ يصلي على حسب قدرته مشاة أو ركبائاً أو غير ذلك ، أي فالمشاة منكم يُصلّون مشاةً، والركبانُ منكم يُصلّون رُكبائاً كلّ منهم على قدر استطاعته ، وانتصابه على الحال بتقدير فصلوا رجالاً

(1) ينظر : البيان في روائع القرآن ، د . تمام حسان : 163 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 58 / 16 .

(3) م . ن : 2 / 512 .

(4) معاني القرآن للأخفش : 1 / 191 .

(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 1 / 321 .

ودلّ على هذا الفعل قوله: (حافظوا على الصلوات) ثم قال: فإن خفتم فصلوا رجالاً أو ركباناً.

2 - حذف جواب الشرط:

يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه؛ وذلك عندما يدلّ دليل على حذفه نحو "أنت ظالم إن فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم وهذا كثير في لسانهم"⁽¹⁾ . فيُحذفُ جوازاً، إن لم يكن في الكلام ما يصلحُ لأن يكون جواباً، وذلك بأن يُشعرَ الشرطُ نفسه بالجواب، نحو قوله تعالى: **أَأَمْحَى مِرْجاً مِجْرًا مِجْرًا نَمِرًا نَمِرًا هَمًّا** [الأنعام: ٣٥] 0

أي إن استطعت فافعل، أو بأن يقع الشرط جواباً لكلام، كأن يقول قائل (أُكْرِمُ سعيداً)، فتقولُ (إن اجتهد)، أي (إن اجتهد أُكْرِمُهُ).

"ويُحذفُ وجوباً، إن كان ما يدلّ عليه جواباً في المعنى. ولا فرق بين أن يتقدّم الدال على جواب الشرط، نحو (أنت فائزٌ إن اجتهدت) أو يتأخر"⁽²⁾ 0

وحذف جواب الشرط، يأتي على نوعين⁽³⁾: "الأول: أن يحذف لمجرد الاختصار، كقوله تعالى: **أَأَمْحَى مِرْجاً مِجْرًا مِجْرًا نَمِرًا نَمِرًا هَمًّا** [يس: ٤٥] ، أي: اعرضوا، بدليل قوله تعالى بعده: (**إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ**). والآخر: أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فلا يتصور شيئاً إلا والأمر أعظم منه"، نحو قوله تعالى: **أَأَمْحَى مِرْجاً مِجْرًا مِجْرًا نَمِرًا نَمِرًا هَمًّا** [الزمر: ٧٣]، وقد ورد حذف جواب الشرط عند النحوي في قوله تعالى: **أَخْلَجَ لَمْ يَلِي لِي** [يوسف: ١٥]، قال النحوي: "الجواب محذوف أي فعلوا به من الأذى

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 4 / 42 .

(2) جامع الدروس العربية : 2 / 195 .

(3) علوم البلاغة البيان المعاني البديع : 1 / 185 .

ما فعلوا ، قيل أنّ يعقوب لما رأى إلحاح إخوة يوسف في خروجه معهم إلى الصحراء ومبالغتهم بالعهد واليمين ورأى أيضاً ميل يوسف إلى التفرج والتّزّه رضي بالقضاء⁽¹⁾

وقد اختلف المفسرون في تقدير الجواب ، فقيل: " في الكلام اختصار وإضمار والتقدير: فأرسله معهم فلما ذهبوا به وأجمعوا أي عزموا على أن يجعلوه في غيابة الجب"⁽²⁾ . وقال الزمخشري : "جواب (لما) محذوف. ومعناه: فعلوا به ما فعلوا من الأذى"⁽³⁾ ، وذكر غيرهم تقديره: "فلما ذهبوا به وأجمعوا أجمعوا، هذا مذهب الخليل وسيبويه"⁽⁴⁾ . ومنهم من قال تقديره: "فأرسله معهم، وبدلنا على ذلك ما جاء بعده من قوله: فلما ذهبوا به"⁽⁵⁾

وقدر العكبري الجواب بـ"عرفناه"⁽⁶⁾ ، وعلى قول الكوفيين الجواب (أوحينا) ، والواو زائدة⁽⁷⁾ ، وحذف الجواب "جاء للإيجاز وأمن الإلباس ولا يخفى ما فيه على من له أدنى إنصاف"⁽⁸⁾ ، فإنّ من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام وإطراح فضوله والاستغناء بالقليل من الكلام عن الكثير مواضع كثيرة نزلت من الحسن في أعلى منازلها ولو أفردنا لما في القرآن من الحذوف الغريبة والاختصارات العجيبة لكان واجباً فمن ظاهر ذلك قوله تعالى: أ □ □ بر □ □ بن بي بي تر □ □ تن تي □ □ □ □ [الرعد: 31] ، "فجواب لو في قوله تعالى : (ولو أنّ قرأناً سُيِّرَتْ) ، محذوف أي لو أنّ قرأناً كان كذلك لكان هذا القرآن ، وقد اتفقوا على أنّ

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 259 .

(2) الوسيط للواحي : 2 / 603 ، وينظر : زاد المسير في علم التفسير : 2 / 418 .

(3) الكشف : 2 / 449 .

(4) المحرر الوجيز : 3 / 225 ، وينظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن : 1 / 34 .

(5) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لأبن الأثير (ت637هـ): 2 / 90 .

(6) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 725 .

(7) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 50، وتأويل مشكل القرآن : 1 / 158 ، والبرهان في علوم القرآن : 4 / 385 .

(8) روح المعاني: 1 / 167 .

وكذلك جاء في حذف الجواب قوله تعالى: **أُ** □ □ □ □ □ □ □ □ **بر** □
 □ [يس: ٤٥] ، قال النحوي: "جواب (إذا) محذوف أي إذا قيل لهم ذلك ،
 أعرضوا عنه كما هو شأن الكافر المعاند"⁽¹⁾ .
 وهو مدلول عليه بقوله: **أَلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ** [يس : 46] ، كأنه قال: وإذا قيل لهم:
 اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم أعرضوا، ثم قال: ودأبهم الإعراض عن كل آية
 وموعظة"⁽²⁾ .

3 - حذف جملة القسم :

في حال تقدم، أو اكتنف، ما يدل على جواب القسم فعند ذلك وجب حذفه⁽³⁾ ، وذكر
 الزركشي حذف جواب القسم في كتاب الله تعالى لعلم السامع بالمراد منه⁽⁴⁾ . وأجاز ابن
 القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) حذف جواب القسم إذا انحصر في إرادة تكريم المقسم به
 وتعظيمه ، وتأکید الحذف في ذلك الموضوع⁽⁵⁾ . ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: **أُ** □
 □ □ □ □ □ **بج بجم** [النازعات: 1، 2، 3، 4، 5] ، إن الله تعالى أقسم
 بالنازعات والنّاشطات والسّابحات والسّابقات والمدّبرات ، ولم يذكر جواب القسم ، فجواب
 القسم ههنا محذوف، تقديره: لتبعثنّ أو لتحشرنّ،⁽⁶⁾ ، لدلالة ما بعده عليه من ذكر
 القيامة، وهو قوله تعالى: **أُ تج تج تج تج ته ثم** [النازعات : 6 ، 7] ، أو بدليل إنكارهم
 للبعث في قوله تعالى: **أُ سم** □ □ □ [النازعات: 10] . والتقدير: "وحق هذه
 المخلوقات العظيمة ... لتبعثن. وكذلك المقسم به محذوف، إذ إن هذه الألفاظ وهي:

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 14 / 287 .

(2) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : 2 / 255 .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 846 .

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 192 .

(5) ينظر : الفوائد المشرق إلى علوم القرآن : ٧٧ .

(6) ينظر : المثل السائر : 2 / 99 ، والجدول في إعراب القرآن : 30 / 228 ، والبرهان في علوم القرآن : 3 /

النازعات، والناشطات والسابحات، والسابقات، والمدبرات، صفات لموصوفات محذوفة، اختلف المفسرون في المراد بها على أقوال كثيرة. أشهرها: أن المراد بهذه الموصوفات، طوائف من الملائكة، كلفهم الله - تعالى - بالقيام بأعمال عظيمة، وأفعال جسيمة⁽¹⁾.

وبيّن التقوي "أن الله تعالى أقسم بهذه الأشياء التي عدّها ، وقال قوم تقديره وربّ النّازعات وربّ النّاشطات وهكذا إلى آخر ما ذكر بعدها ، فالمقسم عليه على القول الأوّل هو هذه الأشياء وعلى الثاني: هو الرب نفسه والأقوى القول الأوّل؛ لأنّ التقدير خلاف الأصل لا يصار إليه إلا في مقام الضرورة"⁽²⁾.

وأن أكثر ما يحذف الجواب إذا كان في القسم نفسه به دلالة على المقسم عليه، فإن المقصود يحصل بذكره، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز، كقوله: **أَلَمْ يَلِي لِي** □ " [ص: 1]، "ف (الواو) للقسم أي أقسم بالقرآن الموصوف بالذكر وجواب القسم محذوف أي لجأ الحقّ وظهر"⁽³⁾، ومنهم من ذكر حُذِفَ الجواب لطول الكلام وتقديره: (لأعدبنهم على كفرهم)⁽⁴⁾.

وقيل تقديره: (إنك لمن المرسلين)⁽⁵⁾، وقال غيرهم " (إنّه لمعجز) بدليل الثناء عليه بقوله (ذي الذّكر)⁽⁶⁾، وذكر عباس حسن " أن جملة الجواب محذوفة، تقديرها: إنك لمنذر"⁽⁷⁾. وهو أقرب الآراء إلى الصحة بدليل قوله تعالى بعد ذلك: **وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ** [ص : 4] ، أو: نحو هذا ممّا يكون فيه دلالة على المحذوف .

(1) التفسير الوسيط للطنطاوي : 15 / 262 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 36 .

(3) م . ن : 14 / 405 .

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 44/3 .

(5) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : 101 / 23 ، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1056/ 3

(6) مغني اللبيب : 1 / 712 .

(7) النحو الوافي : 2 / 504 .

المبحث الثالث : حذف الحروف

1 - حذف حرف الجر :

إن حذف الحروف لا يسوغه القياس؛ لما فيه من الانتهاك والإجحاف. وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرة لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به⁽¹⁾. والواضح "أن حذف الحرف أو ذكره هو جانب فذ من جوانب إعجاز القرآن الكريم"⁽²⁾، وكل حرف حذف في السياق والذي لا بدّ من حذفه ، فيكون حذفه أفضل من ذكره .

ومن الأساليب التي تناولها النحوي في تفسيره حذف حرف الجر ومنه قوله تعالى : **أ** **□ □ □** [طه: ٢١] ، أي سنعيدها إلى صورة الخشبة وقيل سنعيدها خلقتها الأولى والمعنى واحد ، فقوله : سيرتها الأولى مفعول ثانٍ سنعيدها على حذف الجار، أي إلى سيرتها الأولى .

وكثر في القرآن حذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به، ومثل ذلك قوله تعالى : **أ** **□ □ □** **ح** **□ □ □** [الأعراف: ١٥٥] ، وضح النحوي حرف الجر محذوف والتقدير: واختار موسى من قومه سبعين رجلاً والاختيار افتعال من الخير⁽³⁾. فإن قيل لم لا يكون الثاني بدلاً من الأول قيل: "لأن الاختيار يقتضي أن يكون المختار بعضاً من

(1) ينظر : الخصائص : 2 / 275 .

(2) سلامة الحرف من الزيادة والحذف ، فضل حسن عباس : ١٧ .

(3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 7 / 435 .

وقال بعضهم الآخر: "هذا يحتمل الرّغبة والنّفرة، فإنّ حملته على الرّغبة كان المعنى: وترغبون في أن تتكوهنّ، وإنّ حملته على النّفرة كان المعنى: وترغبون عن أن تتكوهنّ لدمايتهنّ"⁽¹⁾.

فالحذف هنا أدى إلى الاتساع في المعاني؛ لأنّ لها الدور الكبير في الكلام، فتوسعوا في الإيجاز بحذفها .

(1) مفاتيح الغيب : 11 / 234 .

والتقدير : "أكذبتك ، والأشعار من فصحاء العرب في الباب كثيرة جداً وعليه فمعنى قوله
أهذا ربي ، ليس هذا ربي كما هو مقتضى الإنكار" .

فقوله (هذا ربي) لا تجرح في وفائه وإيمانه، ولا بدّ أن لها وجهاً. وكما هو معلوم أن القوم
كانوا يعبدون الكواكب، ويرغب إبراهيم أن يثير الانتباه إلى فساد هذه العقيدة⁽¹⁾ 0
وعلى هذا فقول النحوي لا ينافي أن يكون إبراهيم عالماً بفساد ذلك كما يقال هذا ربي
وهو جسمٌ يتحرك ويسكن ، فهذه الوجوه قد ظهر أن إبراهيم ما كان شاكاً في
توحيده وإنما قال (عليه السلام) ما قال على سبيل الإنكار، أو التعليم أو غير ذلك من
الوجوه المحتملة.

3 - حذف الواو :

مما جاء من حذف حرف الواو في قوله تعالى : **أ ت ن ت ت ت ت** □ □ □ □ □
□ □ □ [الزمر: ٧١] ، قال النحوي : "حذفت الواو في قصة أهل النار، أي
فتحت أبوابها من دون الواو؛ لأنهم وقفوا على النار وفتحت الأبواب بعد وقوفهم عليها
، اذلاً لهم . وأما في آية أخرى فلم يحذف وقال : وفتحت أبوابها وذلك لأن الواو في
موضعه وذكره في الكلام دليل على أنّ الأبواب فتحت للمتقين قبل أن يأتوا لكرامتهم
على الله تعالى والتقدير حتى إذا جاءوها وأبوابها مفتحة جناتٍ عدنٍ مفتحةً لهم
الأبواب"⁽²⁾ .

وقيل : "إمّا تركت الواو في النار؛ لأنها مغلقة وكان مجيئهم شرطاً في فتحها فقوله:
(فُتِحَتْ) فيه معنى الشرط وأما قوله: (وَفُتِحَتْ) في الجنة فهذه واو الحال كأنه قال
جاءوها وهي مفتحة الأبواب أو هذه حالها"⁽³⁾ .

4 - حذف الياء :

(1) ينظر : تفسير الشعراوي : 6 / 3749 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 15 / 56 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 3 / 189 .

وردت الياء محذوفه في القرآن في قوله تعالى : أُ □ □ □ أُ □ □ □ □ □ □]
 الفجر: 4 ، 5 ، [، " قرأ أبو جعفر ونافع وأبو عمرو، وقتيبة عن الكسائي (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)
 بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف، قرأ ابن كثير ويعقوب (إِذَا يَسْرِ) بإثبات الياء
 في الوصل والوقف، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف (إِذَا يَسْرِ) بحذف
 الياء في الوصل والوقف"⁽¹⁾.

فقال النحوي: "أقسم الله تعالى بالليل إذا يسر، أي إذا يسري حذفت الياء لانتقاء الكسرة
 والمعنى المسير بالليل إذا يسري في سيره إلى أن ينقضي بالضياء المبتدي"⁽²⁾ .
 قال الفراء : "وحذفها أحب إليّ لمشاكلتها رعوس الآيات؛ ولأن العرب قد تحذف الياء،
 وتكتفي بكسر ما قبلها"⁽³⁾ .

والأصل "يسري حذفت الياء في الخط؛ لأنها رأس آية، ومن أثبتها في الإدراج جاء
 بها على الأصل وحذفت في الوقف اتباعاً للمصحف الذي لا يحلّ خلفه، وحسن ذلك
 لأن كل ما يوقف عليه يسقط إعرابه ومن حسن ما قيل في معنى يسري أنه إذا أقبل
 عند إدبار النهار"⁽⁴⁾ . فلما حذف فيه ما يثبت في الوصل وهو من أصل الكلمة وجب أن
 يلزم الحذف فيه ما قد استمرّ فيه الحذف في الوصل، لاختصاص الوقف
 بالتغيير، فجعل تغييره الحذف"⁽⁵⁾ .

فحذف حرف الياء هنا من غير ناصب أو جازم جاء للتخفيف وليوافق رؤوس الآي ، أي
 اتباعاً للوتر وما تقدمه ، فحذفت انسجاماً مع الفجر ، وعشر ، والوتر، .. ومحافظةً على

(1) المبسوط في القراءات العشر : 1 / 471 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 151 .

(3) معاني القرآن للفراء : 3 / 260 .

(4) إعراب القرآن للنحاس : 5 / 136 .

(5) الحجة للقراء السبعة : 1 / 207 .

النسق الجمالي للآية ومنه ما جاء في قوله تعالى : أ □ □ □ □ □ □
 ب ج ح ذ هـ ز ح ط ث د ذ هـ هـ □ □ □ □ □ □ [الفجر : ١٥ - ١٦] ،
 فقد حذف العلة الياء في (أكرمني ، وأهانني) .

الفصل الرابع

التوجيه النحوي في تأويل الزيادة لحروف المعاني عند النقي

مدخل : الزيادة

إن مسألة الزيادة في القرآن الكريم قد اختلف فيها علماء النحو والتفسير، فمنهم من قال بها، ومنهم من أنكرها، فلكل منهم رأيه وموقفه تجاه هذه القضية. وبذلك نرى تنوع الكلمات والعبارات الاصطلاحية التي أطلقها العلماء على مفهوم الزيادة، فاطلق الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) ، وسيبويه (180هـ) ، لفظ (زائد) أحياناً على الحرف الذي زيد زيادة نحوية، وقد يطلق لفظة (لغو) في كثير منها⁽¹⁾. وقد عبّروا عن الزائد بثلاثة مصطلحات هي : الزائد، والحشو، واللغو⁽²⁾ . وذهب الفراء (ت207هـ) إلى استعمال لفظ (الصلة) بدلاً من لفظ الزيادة⁽³⁾ .

قال ابن يعيش (ت643هـ): " الزيادة و الإلغاء من عبارات البصريين ، و الصلة و الحشو من عبارات الكوفيين"⁽⁴⁾. ويعلل الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ)، هذه التسميات قائلاً : "أما من يسميه صلة؛ فلكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه، وأما من يسميه مؤكداً ؛ فلأنه يقوي الكلام ويجعله أكثر تأكيداً وتقويةً، وأما من يسميه لغواً ؛ لإلغائه أي عدم اعتباره في حصول الفائدة به؛ لأنها تعمل شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل"⁽⁵⁾. وأما معنى أنها زائدة، فيذكر ابن يعيش ويبين أنه قد أطلق عليها زائدة؛ لأن أصل المعنى لا يتغير بها، بل يزداد تأكيداً، فكأنه لم يحدث شيئاً فدخوله وخروجه سواء⁽⁶⁾ .

فحد الزائد في كتب النحو بأن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى غير التأكيد⁽⁷⁾. قال الدكتور علي أبو المكارم : " والزيادة هي الجانب المكمل لدعوى الحذف ،

(1) ينظر : الكتاب : 2 / 76 - 77 ، 4 / 326 .

(2) ينظر : م . ن : 2 / 105 - 106 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 1 / 374 ، ومصطلحات النحو الكوفي، د. عبد الله الخثران : 38 - 40 .

(4) شرح المفصل : 8 / 128 ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 72 .

(5) ينظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : 161 ، والأشباه والنظائر في النحو : 454 .

(6) ينظر : شرح المفصل : 8 / 128 .

(7) ينظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي : 174 .

وهي من الأساليب التي لجأ إليها النحاة ، وهي دعوى تبدأ من الصورة الذهنية للنص كما يقول وليس من النص نفسه، ومن ثم فإنها تجرده من خصائصه وتغفل مقوماته، والزيادة عندهم تدخل في المستوى الصرفي والمستوى التركيبي، وتشمل الصيغ، والمفردات، والتراكيب جميعاً⁽¹⁾. وذكر بعضهم، وإن كان يؤيد وجود زوائد في القرآن، إلا أنه يذكر أن العلماء في هذه المسألة على طرفين، الأول منهم يبتعد عن إطلاق لفظ الزائد في القرآن؛ لأن الزيادة لغو في الكلام وهذا لا يناسب بلاغة وفصاحة القرآن ، والآخر قال بوجود الزيادة في القرآن⁽²⁾. فالذي ذهب إلى عدم جواز الزيادة في القرآن، منهم ضياء الدين الإشبيلي المعروف بابن العليج(بعد650هـ) إذ نقل عنه قوله: "القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني، وعدم زيادتها ؛ أن وضعها للدلالة على المعاني، فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وضعت له، وإذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولأنهم جاؤوا بالحرف اختصاراً عن الجمل التي تدل على معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه، ولا الحكم بزيادته"⁽³⁾. فالزيادة في اللغة تأتي لفائدة محددة يقصدها المتكلم، فهو لا يزداد اعتباطاً، بل يكون هذا الزائد لغرضٍ معينٍ، فالأمر في ذلك هو مجرد اصطلاح نحوي أو صرفي⁽⁴⁾. وأما ابن جني فذهب إلى عدم زيادة الحروف إذ قال : "وأما زيادتها فخارج عن القياس " ويعلل لهذا الرأي أن الحروف إنما جيء بها اختصاراً وإيجازاً، وكذا ، فإن زيادتها تكون نقضاً لهذا الأمر ، وأخذاً له بالعكس والقلب ، فلايجاز ضد الإسهاب. والقياس عنده عدم حذف الحروف أو زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت تارة أخرى"⁽⁵⁾. وقال ابن هشام(ت671هـ) محدثاً من استعمال الزائد في القرآن : " وينبغي أن يتجنب المُعربُ أن يقول في حروف من كتاب الله تعالى :

(1) أصول التفكير النحوي : ٢٦٧ .

(2) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 2 / 570 .

(3) شرح المفصل : 8 / 7 ، وينظر : الاشباه والنظائر في النحو : 456 .

(4) ينظر : التطبيق الصرفي : 30 .

(5) الخصائص : 2 / 282-281 .

إنَّه زائدٌ؛ لأنَّه يسبق إلى الأذهان أنَّ الزَّائد هو لا معنى له وكلام الله سبحانه مُنزه عن ذلك" (1).

ونقل السيوطي(ت911هـ) عن ابن السراج أن هذه الزيادة لا يمكن أن تكون في الكلام ، إلا إذا أبط عملها ، فهم ينكرون الزيادة في حروف الجر مثلاً ؛ لأنها لا يجوز أن تكون زائدة وعاملة معاً ؛ فالزائد عندهما ذكره وعدم ذكره سواء (2).

غير أن هذا لا يسري على كل الحالات ونرى كثيراً من الأمور التي ترد فيها الزيادة ليس لها تأثير في اللفظ أو الجملة التي ترد فيه من ناحية المعنى بل تكون هذه الزيادة للتأكيد وتقوية الكلام. وفي المقابل ذهب الأغلبية إلى وجود الزائد في القرآن؛ لأنه نزل بلسان العرب ومتعارفهم، ولأن الزيادة مكملاً للحذف، هذا للاختصار والتخفيف، وذاك للتوكيد والتوطئة، وإن كان بعضهم لا يرى الزيادة في الكلام (3).

فقد أجاز الفراء(ت207هـ)، (الزيادة) في القرآن الكريم متفاهماً مع اللغويين المعتزلة، ومع الأساليب العربية من جهة ، مبتعداً عن المتزمتين من جهة أخرى؛ لأن القرآن الكريم نزل بأسلوب عربي مبين. قال في تفسير قوله تعالى: "أرأيت الذي يكذب بالدين" [الماعون:1]، وهي في قراءة أخرى (أرأيتك الذي) والكاف صلة دخوله كخروجه، والمعنى واحد(4)، وتابعه في ذلك الأخفش(ت215هـ)(5)، وأبو حيان(ت745هـ)(6).

وعلى العكس من ذلك، تجد الأمر عند كثير من المفسرين والعلماء، منهم الطبري (ت310هـ) ، وهو يردُّ على بعض نحويي البصرة الذين يدعون زيادة الكاف، فيقول : "وقد زعم بعض نحويي البصرة أن (الكاف) في قوله : أو كالذي مرَّ على قريةٍ البقرة : [259] زائدة ، وأن المعنى : (ألم تر إلى الذي حاجَّ إبراهيم، أو الذي مر على قرية) ، وقد

(1) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الانصاري(761هـ) : 108 .

(2) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 459 ، ولطائف المنان وروائع البيان، د. فضل عباس : 58 .

(3) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٠٥ .

(4) ينظر :معاني القرآن للفراء : 3 / 294، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للأنصاري:ص٤٦٤ - ٤٦٥ .

(5) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 197 .

(6) ينظر : تفسير البحر المحيط : 8 / 517 .

بيّنًا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له، بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع⁽¹⁾، وأبو مسلم بن بحر (ت ٣٢٢هـ)⁽²⁾، والرازي (ت ٦٠٦هـ)⁽³⁾، وهم يفرون من القول بالزيادة أمّا الزمخشري فإننا نجده يقول بالزيادة في تفسير بعض الآيات، ولكنه لا يرتضيها في كثير من الأحيان. كما نرى ذلك عند تفسير قوله تعالى: "لَا أَسْمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ" [القيامة: ١]، فهو يرد القول بزيادة (لا) ، ولا يرتضي من أجاب بالزيادة؛ لأنه جواب غير سديد⁽⁴⁾. ويرى غيرهم أن هذه الزوائد ظاهرة أسلوبية، أي إن المعنى يتم بدونها فهي زائدة من حيث المعنى إلا أن الأسلوب يُستملح بها وهو ما وقع عند العرب ، والقرآن جاء على نهجهم وأسلوبهم⁽⁵⁾ وذكر الدكتور تمام حسان القول بالزيادة في القرآن الكريم لا يعني حشوا، بل هي إحدى وسائل التوكيد؛ فالزيادة في المبنى تدل على زيادة المعنى كما ذكره البلاغيون فالنحاة حددوا للجملة أركانها ومكملاتها القياسية، لكي تكون فيها الجملة تامة من حيث المعنى الوظيفي، ولأن الجملة ليست معنى وظيفيًا فقط بل يتعداه إلى مسالك أسلوبية أخرى لا يحققها إلا العناصر الزائدة⁽⁶⁾.

فهي تزيين اللفظ، وتجعله أكثر فصاحة، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد، ولا يجوز خلوها على السواء من الفوائد اللفظية والمعنوية، وإلا لعدت عبثاً، ولا يحوز ذاك في كلام البلغاء والفصحاء، ولا سيما كلام الباري جلّ جلاله وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام⁽⁷⁾.

(1) جامع البيان في تأويل القرآن: 5 / 438 .

(2) ابن بحر : هو محمد الأصفهاني ، أبو مسلم ، مولده سنة (٢٥٤هـ) ، كان نحويًا بليغًا ، متكلّمًا معتزليًا ، عالمًا بعلوم التفسير وغيره العلوم ، صار عالم فارس ، له : " جامع التأويل لمحكم التنزيل " ، و " الناسخ والمنسوخ " ، وكتاب في النحو (ت ٣٢٢هـ) ، لطائف المنان وروائع البيان : 62 .

(3) ينظر : مفاتيح الغيب : 9 / 406 .

(4) ينظر : الكشف : 4 / 658 .

(5) ينظر : لطائف المنان وروائع البيان ، د. فضل حسن عباس : 58 .

(6) ينظر : البيان في روائع القرآن : 384 .

(7) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 456 - 457 .

ومن خلال الاستقراء والتتبع في آيات الذكر الحكيم تبين لنا واتضح وجود أساليب قرآنية تتخللها الزيادة ، وقد تكون هذه الزيادة حروفاً وأحياناً تكون أسماء ، وتارة تكون أفعالاً . والذي يعيننا في ذلك هو الحروف وهو محور البحث وبيان ما حكم عليه بالزيادة من هذه الحروف وما يتضح عنها من معانٍ ودلالات، وبذلك يمكننا تقسيم الفصل على النحو الآتي :1- الزيادة في حروف الجر . 2- الزيادة في الحروف العاطفة . 3 - الزيادة في حروف آخر .

المبحث الأول : الزيادة في حروف الجر .

1 - زيادة الحرف (من) :

قال ابن هشام⁽¹⁾ : من شروط زيادتها ثلاثة أمور. أحدهما : تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل ، نحو قوله تعالى: أ □ □ ج ل ح ل م □ [الأنعام: ٥٩]، وقوله تعالى: أ □ □ □ □ □ [الملك: ٣] ، وقوله تعالى: أ □ □ □ □ بر □ □ [الملك: ٣] .

قال المرادي : "واعلم أن سيبويه ومذهب جمهور البصريين لا يجيزون زيادتها إلا بشرطين⁽²⁾ :

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب ونعني بغير الموجب النفي نحو : (مالكم من إله غيره) و (هل من خالق غير الله) .

والثاني : أن يكون مجرورها نكرة كما مثل ثم يقول : وذهب الكوفيون إلى أنها تكون زائدة بشرط واحد، وهو تكثير مجرورها، لكنه تدارك وقال : وليس هو مذهب جميعهم؛ فذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة (من) بغير شرط؛ فتزاد بعد الإيجاب، وبعد النفي؛ ويجوز أن يكون مدخولها معرفة، وأن يكون نكرة؛ ويجوز أن يكون واقعا في

(1) ينظر : مغني اللبيب : ٤٢٥ - 426 .

(2) ينظر : الجنى الداني : ٣١٧ .

وبين النَّقوي المراد بالكتاب معناه العام الشَّامل التَّكويني والتَّدويني وحيث أنَّ الإنسان الكامل مقارن لهما على ما مرَّ بيانه فالمعنى ما تركنا وما أغفلنا في الكتاب بمعناه العام شيئاً، وعليه فإنَّ إلحاقنا الشَّيء على الأشياء الخارجية والموجودات العينية يتحول المعنى ما تركنا في الكتاب التَّكويني شيئاً أي موجوداً إلا أكملناه في وجوده⁽¹⁾. ألا ترى أنَّ الله يقول: **أَأَبْرَأُ بَيْنَ يَدَيْهِ** [الحشر: ٧] ، وهذا دليل واضح على أن الرسول حجة كما أن القرآن حجة ، فالنَّقوي ذهب مع البصريين بزيادة (من) ، لأنَّ مجرورها نكرة وهو الشرط الأول الذي طالب البصريون به والآخر أن يسبقها نفي أو شبهه، وكل من الشرطين قد تحقق في الآية الكريمة ، وكذلك سلامة سياق الآية والمعنى العام ممَّا دعا النَّقوي إلى القول بزيادتها .

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: **لَا يَلْبَسُونَ** [الحج: ٢٣] ، وجه النَّقوي قوله : "مِنْ ذَهَبٍ" ، نعت لأساور وقوله : **لَوْلَوْ** ، معطوف على أساور؛ لأنَّ السَّوار لا يكون من لؤلؤ ، ثم قال ولباسهم فيها حرير ، فحرَّم الله على الرِّجال لبس الحرير في الدُّنيا وشوقهم اليه في الآخرة والظاهر أنَّ مَنْ فِي (مِنْ أساور) للتبعيض وفي (مِنْ ذهب) لابتداء الغاية أي أنشئت من ذهب وقيل ، من في أساور لبيان الجنس أي يحلون فيها من هذا الجنس"⁽²⁾ 0 وقيل : **يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ** من الأولى للابتداء والثانية للبيان، والجار والمجرور في موضع صفة لأساور، وهذا ما اختاره الزمخشري وغيره"⁽³⁾ 0 وذهب بعضهم إلى أنَّ (من) الثانية دال على بيان الجنس، وأما (من) الأولى فزائدة؛ وأنكر آخرون مجيء (من) لبيان الجنس، وقالوا: إنَّ قوله تعالى (مِنْ ذَهَبٍ) ، و (مِنْ سُدُسٍ) للتبعيض، وليست لبيان الجنس⁽⁴⁾. والذي يبدو لي أنَّ مَنْ فِي (مِنْ أساور) زائدة

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 6 / 559 .

(2) م . ن : 11 / 540 .

(3) روح المعاني : 8 / 275 .

(4) ينظر : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : 3 / 19 .

، والذي يدلّ على زيادتها قوله تعالى : **وَحَلَوْا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا** [الإنسان: 21] ، فالفعل هنا تعدى إلى (أساور) من غير تعلق بحرف، فالعطف عليه مع ظهور الدليل على زيادة (من) أولى وأظهر من تقدير عطفه على المجرور بحرف غير زائد⁽¹⁾ ، فهي للتوكيد وليس لها دلالة على معنى آخر ومن خلال ما سبق أتضح زيادة (من) فضلا عن سلامة السياق عند حذفها .

وجاءت في موضع آخر عند قوله تعالى : **أَأَبِي تَرٍ □ □ تَن تِي تِي □ □** [آل عمران: 118] ، قال النحوي : "و (مِنْ) في قوله : (مِنْ دُونِكُمْ) تحتل وجهين : أحدهما : أن تكون للتبعيض وعليه فالتقدير لا تتخذوا بعض المخالفين في الدين بطانة .

الثاني : أن تكون لتبين الصفة كأنه قيل لا تتخذوا بطانة من المشركين كأننا من كان وهو أعم وأولى؛ لأنه لا يجوز أن يتخذ مؤمنٌ كافرٌ بطانة على حال⁽²⁾ .
وذكر الرازي قوله: " (مِنْ دُونِكُمْ) ففيه مسائل⁽³⁾ :

المسألة الأولى: مِنْ دُونِكُمْ أي من دون المسلمين ومن غير أهلٍ ملّتكم .
المسألة الثانية: في قوله (مِنْ دُونِكُمْ) احتمالان أحدهما: أن يكون مُتَعَلِّقًا بقوله لا تتخذوا أي لا تتخذوا مِنْ دُونِكُمْ بطانةً والثاني: أن يجعل وصفًا للبطانة والتقدير: بطانةً كائناتٍ مِنْ دُونِكُمْ".

المسألة الثالثة: قيل مِنْ زائدةٌ، وقيل للتبيين: لا تتخذوا بطانةً مِنْ دُونِ أَهْلِ مَلَّتِكُمْ. وهو ما ذهب إليه الخازن (ت741هـ) في تفسيره⁽⁴⁾ . وذهب بعضهم أن المعنى: دونكم في العمل والإيمان أي أن منهم من جعل (مِنْ) زائدة⁽⁵⁾ .

(1) ينظر : النحويون والقرآن : 18 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 96 .

(3) مفاتيح الغيب : 8 / 339 - 340 .

(4) ينظر : لباب التأويل في معاني التنزيل: 1 / 289 .

(5) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3 / 362 ، واللباب في علوم الكتاب: 5 / 488 .

وردَّ النَّحْوِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "لَا وَجْهَ لَهُ بَعْدَ إِمْكَانِ صِحَّةِ حَمَلِهَا عَلَى الْفَائِدَةِ ، ففِي قَوْلِهِ : لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً نَهَى عَنِ الرُّكُونِ إِلَى الْكُفَّارِ وَفِي قَوْلِهِ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ، نَهَى عَنِ اتِّخَاذِ الْمُؤْمِنِينَ الْكُفَّارَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ دَخْلًا بِمَعْنَى تَفْوِيضِ أُمُورِهِمْ إِلَيْهِمْ وَلِذَلِكَ يُقَالُ كُلٌّ مِنْ كَانَ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِكَ وَدِينِكَ فَلَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُحَادِثَهُ"⁽¹⁾ .

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **أَبِي بِي تَرِ □ □ تِنِ تِي □ □ □ □** [النور: ٣٠] ،
 (مِنْ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَدْ اِخْتَلَفَ الْمَفْسُرُونَ فِي دَلَالَتِهَا ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: "إِنَّ (مِنْ) مِنْ
 (هَهُنَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ)"⁽²⁾ .

وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى ذَلِكَ الشُّوكَانِيُّ: بِقَوْلِهِ : " لَمْ يَتَقَدَّمَ مَبْهُمٌ يَكُونُ مَفْسُورًا بِ(مِنْ)" ⁽³⁾ .
 وَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَضْعُ الَّذِي مَوْضِعُهَا وَلَمْ تَكُنْ صِفَةً لَمَّا قَبْلُهَا وَبِذَلِكَ لَمْ تَتَوَفَّرْ
 عَلَامَاتُ (مِنْ) الْخَاصَّةُ بِبَيَانِ الْجِنْسِ . وَقَالَ بَعْضُهُم الْآخِرُ: أَنَّ (مِنْ) جَاءَتْ لِلتَّبْعِيضِ ⁽⁴⁾
 ؛ لِأَنَّهُمْ "إِنَّمَا أَمَرُوا أَنْ يَغْضُوا أَبْصَارَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ (اللَّهُ) عَلَيْهِمْ ، لَا عَمَّا أَحَلَّ لَهُمْ ، فَدَلَّ
 عَلَى أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ ، وَلَيْسَتْ زَائِدَةً"⁽⁵⁾ . وَالَّذِي قَالَ بِزِيَادَتِهَا قَدَرَ الْكَلَامَ : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ
 يَغْضُوا أَبْصَارَهُمْ) ⁽⁶⁾ .

وَلَمْ يُوَافِقِ الْمُبَرِّدُ (ت285هـ) عَلَى زِيَادَتِهَا بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : "أَنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً ، فَلَسْتُ
 أَرَى هَذَا كَمَا قَالُوا ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ إِذَا وَقَعَتْ وَقَعَ مَعَهَا مَعْنَى ، فَإِنَّمَا حَدِثَتْ لِذَلِكَ
 الْمَعْنَى وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ"⁽⁷⁾ .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 96 .

(2) معاني القرآن للنحاس : 4 / 520 ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 511 .

(3) فتح القدير : 4 / 26 .

(4) ينظر : أحكام القرآن ، لابن العربي (ت543هـ) : 3 / 377 .

(5) أسرار العربية : 1 / 194 .

(6) ينظر : النكت والعيون ، للماوردي (ت450هـ) : 4 / 89 .

(7) المقتضب : 1 / 45 .

والذي ذهب إليه النحوي عدم ترجيحه لأي منهم على الآخر ولكنه كان يميل إلى كونها للتبعيض ، وذلك لأنّ أول نظرة لا يملكها الإنسان وإنما يغضّ فيما بعد ذلك ويؤيدّ قوله (عليه السلام) : لا تتبع النظرة النظرة فإنّ الأولى لك والثاني ليست لك⁽¹⁾ .

وما جاءت فيه (من) زائدة في تفسير النحوي قوله تعالى: أ □ بين □ □ □ □ □
□ □ [النساء: 64] ، قال النحوي : "ما نافية ولذلك قال (من رسول)؛ لأنّ من لا تزداد في الإيجاب ثم أنّ زيادتها تؤذن باستغراق الكلام كقولك ما جاءني من أحدٍ ، وتقدير الآية وما أرسلنا رسولاً إلاّ ليطاع فيتمثل ما نأمره به"⁽²⁾ .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ النحوي كان موقفه لا يخلو من الاضطراب ، فهو أشار إلى وجود الحروف الزائدة في القرآن في مواضع ورفضها في مواضع أخرى ، غير أنه في أغلب أحواله يعمل على دفع القول بالزيادة من خلال إيجاد دلالة لهذه الحروف تخرجها من موضع الزيادة .

2 - زيادة حرف (الباء) :

الحروف الزائدة، ومنها حروف الجر - كالباء - فإنها "تفيد توكيد المعنى في الجملة كلها؛ لأنّ زيادة الحرف بمثابة إعادة الجملة كلها، وتفيد ما يفيد تكرارها بدونها، سواء أكان الحرف الزائد في أولها، أو في وسطها، أم في آخرها"⁽³⁾ .

وتكون زائدة للتوكيد في مواضع متعددة ، ومن مواضع زيادتها قال ابن هشام : تكون الباء زائدة للتوكيد في ستة مواضع⁽⁴⁾ : منها الفاعل وزيادتها فيه ضرورة وواجبة وغالبة .

زيادة (الباء) مع الفاعل :

فالواجبة في قولك : أحسن بزيد ، والغالبة في فاعل كقوله تعالى : أ □ □ □
حَسْبِيَّ [النساء: 6] ، وجه النحوي الباء في قوله : (كفى بالله) ، على أنها زائدة والجار

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 12 / 195 .

(2) م . ن : 5 / 231 .

(3) النحو الوافي لعباس حسن : 1 / 70 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 144 .

والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل كفى وحسيباً منصوب على الحال أو التمييز والتقدير كفى الله تعالى حاسباً لأعمالكم ومجازياً بها ففيه وعيد لكل جاحد حق⁽¹⁾.

وذكر العكبري أن في فاعل كفى وجهين ، الأول هو اسم الله ، ودخلت الباء زائدة لتدل على معنى الأمر ، والتقدير: اكتف بالله، والآخر أن الفاعل مضمر، والتقدير: كفى الكتفاء بالله، فيكون بذلك الله في موضع نصب مفعولاً به⁽²⁾ .

وقال بزيادة الباء أغلب المفسرين⁽³⁾ ودليلهم على ذلك هو تكرار اللفظ توضيحاً بأن الكفاية من عند الله ليست كالكفاية من غيره فضعف لفظها لعظم المنزلة ليضعف معناها⁽⁴⁾ وبذلك زيدت الباء مع الفاعل ليؤدي الكلام معنى الأمر لأنه في موضع "اكتفوا بالله فدللت الباء على هذا المعنى"⁽⁵⁾ .

وذكر السهيلي(ت581هـ) أن الزيادة ليست حقيقية فقال : " الباء متعلقة بما تضمنه الخبر من معنى الأمر بالاكْتفاء ؛ لأتّك إذا قلت : (كفى الله) أو (كفاك زيد) ، فإنّما تريد أن يكتفي هو به ، فصار اللفظ لفظ الخبر والمعنى معنى الأمر ، فدخلت الباء لهذا ، فليست زائدة في الحقيقة ، وإنّما هي كقولك (حسبك بزيد)"⁽⁶⁾.

وغالباً ما تزداد و الباء معها وهو الأمر الأكثر لها، والواضح أن (كفى) هاهنا جاءت بدل اكتف، كما أنّ قولهم: أحسن بزيد، جاءت بدل ما أحسن. ومعناه: اكتف بالله وهو ينسجم مع سياق الآية كونها جاءت لحث الناس لأن يكتفوا بالله .

زيادة (الباء) مع المفعول :

- (1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 442 .
- (2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 332 .
- (3) ينظر : تفسير الوسيط : 2 / 14 ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني : 1 / 284 ، والجامع لأحكام القرآن : 5 / 45 ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 3 / 586 ، وفتح القدير : 1 / 491 ، والتحرير والتنوير : 11 / 152 .
- (4) ينظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي : 4 / 252 .
- (5) مشكل إعراب القرآن : 1 / 198 .
- (6) نتائج الفكر في النحو : 273 .

فقد بيّنه ابن الحاجب بقوله : " وتزداد قياسًا في مفعول علمت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسننت، وقولهم : سمعت بزيد وعلمت به أي : بحال زيد على حذف المضاف ، وتزداد سماعًا بكثرة في المفعول نحو : ألقى بيده "(1) 0
ومما جاء في تفسيره قوله تعالى : أ بين □ □ □ [البقرة: ١٩٥]، فسّر النَّقوي : "بأيديكم الباء زائدة يقال القى يده وألقى بيده"(2). وهو ما وضعه القرطبي فقال : الباء في (بأيديكم) زائدةٌ والتقدير تلقوا أيديكم(3).

وقيل: قد ضمن لا تلقوا معنى: لا تفضوا. وقيل: المفعول محذوف والباء للسببية، أي: لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم(4). والصحيح أنّ معناه: "لا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة ، إلا أنه حذف المفعول استغناء عنه وقصدًا إلى العموم، فإنه لا يجوز إلقاء أنفسهم ولا إلقاء غيرهم بأيديهم إلى التهلكة" قال ذلك الراغب الأصفهاني(5)، وتابعه البيضاوي(6).
بمعنى أن الآية الكريمة توضح أن اليد هي سبب التهلكة والتقدير: أنفقوا وجاهدوا ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، فالباء هنا للتعدية وقد تفيد السببية(7) .

زيادة (الباء) في الخبر :

وقد ورد زيادة الباء في خبر المبتدأ في قوله تعالى : أ أ □ □ □ يم ي □ □
□ [يونس: ٢٧]، وتوجيه ذلك عند النَّقوي أنّ الخبر جزء سيئةٍ وجزاء مبتدأ والخبر بمثلها والباء زائدة وقيل الباء متعلقة بجزاء والخبر محذوف أي وجزاء سيئةٍ بمثلها

(1) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 1166 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 2 / 272 .

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 2 / 362 .

(4) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني، للمراي(ت749هـ) : 1 / 52 .

(5) المفردات في غريب القرآن : 1 / 161 .

(6) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 1 / 129 .

(7) ينظر : لطائف المنان وروائع البيان : 92 .

واقِعٌ⁽¹⁾. ويعني "قدر ما يستحق عليها من غير زيادة كما هو مقتضى العدل فإنَّ الزيادة على قدر المستحق من العقاب ظلمٌ وليس كذلك الزيادة على قدر المستحق من الثواب لأنَّ ذلك تفضُّل يحسن فعله ابتلاءً"⁽²⁾.

قال الأخفش : " وزيدت الباء كما زيدت في قولك (بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ)"⁽³⁾. وتابعه في ذلك ابن كيسان بقوله: المعنى جزاءٌ سيئةٌ مثلها والباء زائدة⁽⁴⁾، ووضح ذلك ابن يعيش بأنَّ : " زيادة الباء في المبتدأ نفسه أقل قياساً من زيادتها في الخبر، لأنَّ خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كونه مستقلاً بالمبتدأ ، كما الفاعل مستقلاً بالفعل ، والباء تزداد مع الفاعل"⁽⁵⁾.

وقال بعضهم الآخر : " (الباء) غير زائدة وفي الكلام معنى الشرط، والمعنى: (فله جزاء السيئة بمثلها) فالباء صلة للجزاء"⁽⁶⁾. ويبيِّن الفراء ذلك بأنَّ الباء ليست زائدة بقوله : " رفعت الجزاء بإضمار (لهم) كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله: جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَالْأَوَّلُ أَعْجَبُ إِلَيَّ"⁽⁷⁾.

وقد فصل القول في الآية الكريمة ابن جني بقوله: " ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء زائدة، وتقديره عنده: جزاء سيئة مثلها. وإنما استدل على هذا بقوله تبارك اسمه في موضع آخر: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِثْلُهَا) وهذا مذهب حسن، واستدلال صحيح، إلا أن الآية قد تحتمل، مع صحة هذا القول، تأويلين آخرين:

أحدهما: أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر، فكأنه قال: جزاء سيئة كائن بمثلها، كما تقول: إنما أنا بك، أي إني كائن موجود بك" .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 8 / 541 .

(2) م . ن : 8 / 543 .

(3) معاني القرآن للأخفش : 1 / 372 ، وينظر : الجني الداني : 1 / 55 .

(4) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 8 / 332 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 8 / 139 .

(6) الهداية الى بلوغ النهاية : 5 / 3257 .

(7) معاني القرآن للفراء : 1 / 461 .

والوجه الآخر: "أن تكون الباء في يمثلها متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: جزاء سيئة يمثلها كائن، أو واقع"⁽¹⁾.

ورد الدكتور فضل حسن عباس أن (الباء) جاءت لتأدية معنى دقيق في الآية فالقول بالزيادة غير مستقيم؛ لأنه يبتعد عن المضمون والدقة البيانية التي قصدته الآية، فمن احتج على حذف الباء في قوله تعالى: **أَجْرُ بَرٍّ إِخْوَانُهُ** [الشورى: ٤٠] ، فهو مختلف عن الآية السابقة من وجهين⁽²⁾ :

١ - إن سياق الأولى آية يونس هو العدل الإلهي ، أما آية الشورى فتعني علاقة البعض مع بعضهم الآخر والدليل على ذلك قوله تعالى : **أَجْرُ بَرٍّ إِخْوَانُهُ** تجر تجر تختم تمه ثم □ [الشورى:40] 20 - إنّه قد أُعيد هنا لفظة سيئة .

زيادة (الباء) في خبر ما :

وقد ورد ذلك في قوله تعالى : **أَجْرُ بَرٍّ إِخْوَانُهُ** □ □ □ □ [البقرة: ٨] ، وجهه النحوي إلى أنّ (الباء) زائدة ومؤمنين مجرور بها والجار والمجرور خبر، وهم مبتدأ، وما حرف نفي وهو لنفي الحال وقد تكون لنفي المستقبل⁽³⁾. فعلى لغة أهل الحجاز الضمير (هم) اسم (ما) وعلى لغة بني تميم مبتدأ⁽⁴⁾. والباء مؤكدة للنفي في خبر (ما)؛ لأنك إذا قلت: (ما زيد أخوك) فلم يسمع السامع (ما) ظن أنك موجب فإذا قلت: (ما زيد بأخيك) و (ما هم بمؤمنين) علم السامع؛ أنك تنفي⁽⁵⁾؛ لأنّ السامع إذا غفل عن بداية الكلام يستدل بها على الجحد⁽⁶⁾ .

وهي "زائدة دخلت عند البصريين لتأكيد النفي وهي عند الكوفيّين دخلت جواباً لمن قال إن زيدا لمنطلق فما بإزاء أن والباء بإزاء اللام إذ اللام لتأكيد الإيجاب والباء لتأكيد

(1) سر صناعة الإعراب: 1 / 149 - 151 .

(2) ينظر : لطائف المنان وروائع البيان : 110 .

(3) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 133 .

(4) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 24 .

(5) ينظر : معاني القرآن وإعراجه للزجاج : 1 / 85 .

(6) ينظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن : 1 / 68 .

النَّفْي" (1). لأن إخراجهم من عداد المؤمنين أبلغ من نفي الإيمان عنهم في الزمان الماضي ، ولذلك أكد النفي بالباء وذكر الإيمان على معنى أنهم ليسوا من الإيمان في شيء ، ويحتمل أن يقيد بما قيدوا به لأتته جوابه (2).
وبذلك جاء الردّ من الله (سبحانه وتعالى) على ما ذكره بقوله : **أَوْ مَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ** ، أي نفي ما ادعوه وإنكار ما أرادوا إثباته بإخراجهم من جنس المؤمنين، والرد بانتفاء الإيمان عنهم، ولهذا أكد نفيه بالباء للمبالغة في تكذيبهم .

3 - زيادة حرف (اللام) :

زيادة اللام معترضة بين الفعل ومفعوله:

ومن ذلك زيادتها في مفعول الفعل الصريح قوله تعالى : **أَأَنْتُمْ** **خَم** **□ □ □**
سَم **□ □ □** [النمل: ٧٢] ، وجهه النحوي : **إن عسى من الله واجبة ، والردف**
الكائن بعد الأوّل قريباً منه وقد فرّقوا بينه وبين التّابع بما حاصله أنّ في التّابع معنى الطّلب لموافقة الأوّل بخلاف الرّدف إذ ليس فيه معنى الطّلب ومعنى ،
ردف لكم أي قرب منكم ودنا" (1) . وقال بعض المفسرين اللام في لكم زائدة أي ردفكم (2) . وسار عليه الطبري (3) ، وتابعه الواحدي (4) .

(1) مشكل إعراب القرآن : 1 / 77 .

(2) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1 / 44 .

وقيل اللام للتعليل؛ لأنّ مفعوله محذوف، أي: ردف الخلق لأجلكم ولشؤمكم (5).
والأكثر على أنّه "ضُمّن (ردف) معنى: اقترب كقوله: "اقترب للناس حسابهم" (6). أي
ضُمّن معنى قرب، فتعدى باللام. ومعنى الآية: "أنهم استعجلوا العذاب بقولهم: متى هذا
الوعد، فقيل لهم: عسى أن يكون قرب لكم بعض العذاب الذي تستعجلون، وهو قتلهم يوم
بدر" (7). أي "تستعجلون بالعذاب ولا تعلمون أنّه وقع بكم بعضه وسيقع بكم بعده ما هو
أكبر منه ويمكن أن يكون المراد البعض، هو عذاب الدنيا فأنّه بالنسبة إلى عذاب الآخرة
قليل فصَحَّ أن يعبر عنه بالبعض وكيف كان أُوعد الله تعالى الكفار في هذه الدنيا إلا
بنزول العذاب الذي كانوا يستعجلون به ففي الآية إشارة إلى أنّ وعد الله حقّ فلا
تستعجلوه فإنّ الأمور مرهونة بأوقاتها" (8).

إن سياق الآية "يشير إلى قرب العذاب لهم لاستهزائهم، ودنوه منهم لتغطرسهم، فتضمن
ردف معنى دنا وأزف يثير في القلوب الخوف والقلق من شبح العذاب فهو وراءهم
ورديف لهم كما يكون الرديف للراكب، ولولا هذه اللام لما ارتفع الفعل في الإعجاز وعن
طريق التضمن إلى مشاركة النظم البديع للمعنى" (9).

والحق ما ذهب إليه النحوي بعدم زيادة اللام؛ لأنّ (ردف) يمكن أن يُضمن معنى آخر
يتعدى باللام وهو ما ذكره بقوله (دنا وقرب) فإذا حصل التضمن أغنى عن القول

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 13 / 28 .

(2) ينظر : الجمل في النحو للفراهيدي : 1 / 279 ، ومعاني القرآن للفراء : 1 / 222 ، وغريب القرآن لابن قتيبة :

1 / 326 ، ومشكل إعراب القرآن : 2 / 539 ، والتبيان في تفسير غريب القرآن لأبن الهائم (ت815هـ) : 1 / 254 .

(3) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : 14 / 327 .

(4) ينظر : تفسير الوجيز للواحيدي : 1 / 808 .

(5) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 8 / 639 .

(6) البرهان في علوم القرآن : 3 / 85 .

(7) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي : 2 / 191 .

(8) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 13 / 29 .

(9) التضمن النحوي في القرآن : 1 / 164 .

بالزيادة، وبخاصة إذا كانت الزيادة تؤدي إلى ضعف المعنى وخروجه عن المعنى الدقيق.

وكذلك ما رجح القول فيها بزيادة اللام قوله تعالى: **أَمْ لَمْ يَأْتِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ نَذِيرٌ** [آل عمران: ٧٣] ، ذكر النحوي في قوله تعالى: **إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ فِيهِ وَجْهَانٌ**:

أحدهما : أنه استثناء مما قبله والتقدير ولا تقرّوا إلا لمن تبع فعلى هذا اللام غير زائدة ويجوز أن تكون زائدة وأن تكون محمولة على المعنى أي أجدوا كلّ أحدٍ إلا من تبع .
الثاني : أن النية التأخير ، والتقدير ولا تصدّقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم فاللام على هذا زائدة ومن في موضع نصب على الاستثناء من أحد⁽¹⁾.

وهو ما ذكره العكبري⁽²⁾. ويحتمل: (لا تؤمنوا): لا تصدقوا إلا من تبع دينكم؛ أي وافق ملتكم ، واللام في قوله لمن : صلة ، فَإِنَّهُ لَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، قل إن الهدى هدى الله ، وَلَنْ (يُحَاجَكُمْ) بِمِثْلِ دِينِكُمْ أَحَدٌ عِنْدَ رَبِّكُمْ⁽³⁾ وقيل أن اللام زائدة للتقوية في قوله: **لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ**⁽⁴⁾.

وهناك وجه آخر يرى أصحابه أن اللام غير زائدة، ومعناه: لا تجعلوا تصديقكم مما جاء به النبي إلا لليهود؛ لأنكم إذا أخبرتم المشركين بذلك كان عوناً لهم على تصديقه⁽⁵⁾.
والأولى عند أبي حيان أنها غير زائدة ، وضمن يؤمنوا معنى يُقرّوا ويعترفوا⁽⁶⁾.
فيكون المعنى: "ولا تقرّوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، وعلى هذا التقدير لا تكون اللام زائدة"⁽⁷⁾.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 442 .

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 270 .

(3) ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي : 3 / 91 ، وتفسير القرآن العزيز لأبن أبي زمنين : 1 / 296 .

، وبحر العلوم للسمرقندي : 1 / 223 .

(4) ينظر : التفسير الوسيط : 2 / 144 .

(5) ينظر : زاد الميسر في علم التفسير للجوزي : 1 / 294 .

(6) ينظر : تفسير البحر المحيط : 2 / 518 .

(7) مفاتيح الغيب : 8 / 261 .

فمعنى الآية أنّ الكلام كله لله تعالى وتقديره ولا تؤمنوا أيها المؤمنون إلا لمن تبع دينكم وهو دين الإسلام ولا تصدقوا بأن يؤتى مثل دينكم إلى يوم القيامة فلا نبي بعد نبيكم ولا شريعة بعد شريعتكم ولا حجة لأحد عليكم عند ربكم؛ لأن دينكم خير الأديان فالآية كلها خطابٌ للمؤمنين من الله تعالى إذ لا دليل على أنّ الكلام كلام اليهود⁽¹⁾ .

الزيادة لتقوية عامل في الوصول إلى مفعوله:

ومما كانت فيه اللام زائدة وهي ما يطلق عليها النحاة بلام التقوية في قوله تعالى :
 أ □ □ □ □ □ ل ل ل ل ل [يوسف: ٤٣] ، إذ وجهه التقوي على أنّ
 (التعبير) الجواز والانتقال من صورة ما في المنام الى أمر آخر من العبور وهي المجاورة ، وإنما دخلت اللام في قوله : للرؤيا مع أنّ الفعل يتعدى بنفسه؛ لأنه اذا تقدّم المفعول أضعف عمله فجاز إدخال حرف الإضافة لهذه العلة ولا يجوز يعبرون للرؤيا؛ لأنه في قوة عمله⁽²⁾.

وتزاد اللام لعامل ضعف بتأخيره مقوية له كما تم ذكره في الآية السابقة، أو بفرعيته كقوله تعالى: أ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدٌ ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحد⁽³⁾.
 قال ابن مالك: " ولا يفعل ذلك بالمتعدي إلى اثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه لزم منه تعدية فعل واحد إلى مفعولين، بحرف واحد وإن زيدت في أحدهما فيلزم منها ترجيح من غير مرجح، وإيهام غير المقصود"⁽⁴⁾.

وجعلها صاحب المغني زائدة⁽⁵⁾. فاللام الزائدة أفادت التقوية؛ لأنها متعلقة بالعامل الذي قوته ، فليست هي زائدة محضة . وقيل أنّها لا تتعلّق بشيء فهي كالزائدة المحضة⁽⁶⁾ .
 أمّا الزجاج فذكر : اللام في للرؤيا للتبيين والمعنى أن كنتم تعبرون وعابرين⁽¹⁾.

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 446 .

(2) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 338 .

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية : 2 / 803 .

(4) الجنى الداني : 1 / 106 .

(5) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 286 ، وإعراب القرآن وبيانه : 5 / 490 .

(6) ينظر : جامع الدروس العربية : 3 / 184 .

وجبار والمعنى أن بعضاً من اليهود سمّعون كلامك للكذب عليك ، وسماعون خبر مبتدأ محذوف أي هم سمّعون وقيل، سمّعون مبتدأ ومن الذين هادوا خبره للكذب فيه وجهان: أحدهما : أن اللام زائدة تقديره سمّعون الكذب .

الثاني : أنها ليست زائدة والمفعول محذوف تقديره سمّعون أخباركم للكذب أي ليكذبوا عليكم فيها"⁽¹⁾ .

وبيّن بعضهم أنّ المراد من قوله (سمّعون) هو السماع نفسه، واللام في قوله (للكذب) لام كي أي: يسمعون منك لكي يكذبوا عليك، وذلك أنهم كانوا يسمعون من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن بعد ذلك يذكرون سمعنا من الرسول كذا ولم يكن ذلك منه⁽²⁾ أي المنافقون واليهود، واللام اما لتضمن السماع معنى القبول أو للتقوية أو لام كي والمفعول محذوف والمعنى هم مبالغون في سماع الكذب أو في قبول ما تفتريه رؤسائهم من الكذب المحرفين لكتابه ، أو سماعون ما تقولون ليكذبوا عليكم بالزيادة والنقص إرجافاً وتهويلاً⁽³⁾ .

وقيل إن اللام للتعليل أي أنهم مبالغون في السماع لكلام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولأخباره من أجل الكذب على الله وتحريف كتابه ، عن طريق تغيير ما سمعوه على حسب رغباتهم⁽⁴⁾

4 - زيادة حرف (الكاف) :

وجه النحوي أن (الكاف) في قوله تعالى : **أَأَمْشِكُوا أَلْسِنَتَكُمْ** [الشورى: ١١]، زائدة باتفاق المفسرين والتقدير ليس مثله شيء، هكذا قالوا، "والحقّ أنّها ليست بزائدة بل الكاف لتأكيد النفي تنبيهاً على أنّه لا يصحّ استعمال المثل ولا الكاف فنفي بليس الأمرين جميعاً"⁽⁵⁾

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 6 / 237 .

(2) ينظر : اللباب في علوم الكتاب: 7 / 336 .

(3) ينظر : روح البيان : 2 / 393 ، ومحاسن التأويل للنقاسمي : 4 / 139 .

(4) ينظر : التفسير الوسيط : 4 / 155 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 15 / 243 .

فمن ذهب لزيادتها يقول : " واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جر ، كما كانت غير زائدة فقد تكون زائدة مؤكدة بمنزلة الباء في خبر (ليس) و (ما) ، و (من) وغير ذلك من حروف الجر ، تقديره ، والله أعلم ليس مثله شيء ، فلا بد من زيادة الكاف ليصح المعنى " (1) .

ولا يجوز أن تكون الكاف غير زائدة؛ لأنه يفضي إلى المحال ويصير شركاً، وذلك أنك كنت تثبت لله مثلاً، ثم تنفي الشبه عن ذلك المثل، إذ يصير معنى الكلام : ليس مثل مثله شيء (2) .

ورد الطوسي بقوله : "يحتمل إنما أراد نفي أن يكون لمثله مثل، وإذا ثبت أنه لا مثل لمثله فلا مثل له أيضاً؛ لأنه لو كان له مثل لكان له أمثال ... فعلم بذلك أن المراد أنه لا مثل له أصلاً من حيث لا مثل له " (3) .

ذكر السيوطي ان ابن فورك قال: "الكاف ليست زائدة والمعنى ليس مثل مثله شيء وإذا نفيت التماثل عن المثل فلا مثل لله في الحقيقة" (4) .

وذكر بعضهم بقوله : " دخول الكاف هاهنا ليست على سبيل الزيادة التي لو طرحت لما تغير المعنى ؛ بل تفيد بدخولها ما لا يستفاد مع خروجها ؛ لأنه إذا قال : ((ليس كمثلته شيء)) جاز أن يراد من بعض الوجوه ، وعلى بعض الأحوال فإذا دخلت الكاف فهم نفي المثل على كل وجه ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال : ليس كمثلته أحد في كذا ، بل على الإطلاق والعموم ، وهذا يدل على أنها مفيدة غير زائدة " (5) .

وذكر الدكتور محمد عبد الله دراز أن كل حرف في كتاب الله وضع لهدف إذ يقول : " لو رجعت إلى نفسك قليلاً ، لرأيت هذا الحرف في موقعه، محتفظاً بقوة دلالاته، قائماً بقسط جليل من المعنى المقصود في جملة، وأنه لو سقط منها لسقطت معه دعامة المعنى، أو لتهدم ركن من أركانه " (6) .

(1) سر صناعة الإعراب : 1 / 300 .

(2) ينظر : النكت في القرآن الكريم، أبو الحسن القيرواني (ت479هـ) : 1 / 115، وإعراب القرآن للأصبهاني : 1 / 15 .

(3) التبيان في تفسير القرآن : 9 / 149 .

(4) الاتقان في علوم القرآن : 2 / 253 .

(5) الدلالة القرآنية، د . شبر الفقيه : 261 .

(6) لطائف المنان وروائع البيان : 171 .

وقيل: " (مثل) زائدة، والتقدير: ليس كهو شيء، كما في قوله تعالى: قَانِ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُتُمْ بِهِ [البقرة: 137] . وقد ذُكر؛ وهذا قولٌ بعيدٌ"⁽¹⁾.

والمثل يقام مقام النفس عند العرب، فتقول: مثلي لا يقال له هذا، أي أنا لا يقال لي⁽²⁾. وقال غيره: "المثلُ هاهنا هو بمعنى الصفة، ومعناه: ليس كصفته صفة، تنبيهها على أنه وإن وصف بكثير مما يوصف به البشر فليس تلك الصفات له على حسب ما يستعمل في البشر، وقوله تعالى: لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى [النحل: 60] أي: لهم الصفات الذميمة وله الصفات العلى"⁽³⁾.

وذكر الزمخشري: " فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله: ليس كالله شيء، وليس كمثل شيء إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها وكأنهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد: وهو نفي المماثلة عن ذاته"⁽⁴⁾.

وقيل (الكاف) معناها التشبيه، قال ابن عطية: " الكاف مؤكدة للتشبيه. فنفي التشبيه أؤكد ما يكون. وذلك أنك تقول: زيد كعمرو، وزيد مثل عمرو. فإذا أردت المبالغة التامة قلت: زيد كمثل عمرو"⁽⁵⁾.

والذي أراه أن ما ذكره النحوي هو الأصح في أن الكاف جاءت لفائدة، وهي لتأكيد النفي أي نفي المثل؛ لأن ذلك بمنزلة إعادة الجملة مرة ثانية، فالكاف هنا مؤكدة للنفي والمعنى: ليس مثله شيء، فهو يؤكد المعنى المطلوب، وهو نفي التشابه بأن يكون هناك أحد يشابه الله في صفاته، ولما نفي المثلية أشار إلى وصفين ثابتين له وهو أنه سميع أي عالم بالمسموعات بصير أي عالم بالمبصرات .

قال ابن جني كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء⁽⁶⁾.

(1) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1131 ، وينظر : تفسير القرآن، السمعاني : 1 / 145 .

(2) ينظر : غريب القرآن لابن قتيبة: 1 / 391 .

(3) المفردات في غريب القرآن : 1 / 759 .

(4) الكشاف: 4 / 213 .

(5) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : 5 / 28 .

(6) ينظر : اللع في العربية : 1 / 75 .

المبحث الثاني : الزيادة في الحروف العاطفة

1- زيادة حرف (الواو) :

اختلف النحاة في مجيء الواو العاطفة زائدة من غير معنى، فذهب الكوفيون إلى جواز أن تكون الواو العاطفة زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، واحتج الكوفيون بقوله تعالى : **فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلجَبِينِ وَنَادِينَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ** [الصافات : ١٠٣ - ١٠٤] ، وقوله : **وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ** [الأنعام : 75] ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز⁽¹⁾ واحتجوا بأن قالوا: إن الحروف وضعت للمعاني أي إن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجزى على أصله⁽²⁾ ويرى البغداديون جواز مجيء (الواو) زائدة إذ قال ابن يعيش : "واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك، منها قوله تعالى : **فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلجَبِينِ وَنَادِينَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ** ... قالوا: معناه: ناديناها أن يا إبراهيم، والواو زائدة"⁽³⁾.

ومن ذلك ما جاء في تفسير النحوي قوله تعالى: **أَأَنْتُمْ نَحْمُ □ □ □** [الزمر: ٧٣] ، فسّر النحوي قوله تعالى (وفتحت أبوابها)، "أي أبواب الجنة وهي ثمانية وقال لهم الملائكة طابت أفعالكم وزكت فأدخلوا الجنة خالدين فيها جزاءً على أعمالكم أن الله لا يضيع أجر المحسنين"⁽⁴⁾ أي إن جواب إذا محذوف؛ لأنه لم يذكر وتقدير الكلام سعدوا أو فازوا أي

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 : 374 . 376 ، وخرزانه الأدب ولب لباب العرب: 11 / 45 .

(2) ينظر : م . ن . 2 : 374 . 376 .

(3) شرح المفصل : 8 / 93 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 15 / 56 .

حتى إذا جاؤها سعدوا أو فازوا وفتحت أبوابها ، ويحتمل أن يكون الجواب فادخلوها ، والواو قيل زائدة ، والحق أنّ (الواو) في موضعه وذكره في الكلام دليل على أنّ الأبواب فتحت للمتقين قبل أن يأتوا لكرامتهم على الله تعالى والتقدير حتى إذا جاؤها وأبوابها مفتحة⁽¹⁾، جنات عدنٍ مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ [ص : ٥٠] ، وقيل ليست زائدة وإثها عاطفة والجواب محذوف قاله الزمخشري⁽²⁾، والبيضاوي⁽³⁾ . فالواو هنا للعطف عطف على جملة والجواب محذوف.

ونقل القرطبي عن المُبَرِّدِ قوله: "أَي سَعِدُوا وَفَتَحَتْ، وَحَذَفُ الْجَوَابِ بَلِيغٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ"⁽⁴⁾. ومنهم من ذكر أنها "واو" الحال أي وقد فتحت أبوابها فدخلت الواو لتبين أنّها كانت مفتحةً قبل مجيئهم قاله البغوي⁽⁵⁾، وابن عطية⁽⁶⁾، والطبرسي⁽⁷⁾، والرازي⁽⁸⁾.

وذكر البعض الآخر كالحريري وابن خالويه والتعلبي أنّها أي الواو هي واو الثمانية؛ لأنّ أبواب الجنّة ثمانية ولذلك لم تدخل في الآية قبلها لأنّ أبواب جهنّم سبعة⁽⁹⁾ .

أي "إذا جاءوا جهنّم فتحت أبواب جهنّم لهم ، فقوله : فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا جَوَابٌ إِذَا وَأَبْوَابُهَا سَبْعَةٌ ، وقد ورد في الأخبار أنّ أبواب الجنّة ثمانية وأبواب جهنّم سبعة وقد نصّ الكتاب عليه أيضاً"⁽¹⁰⁾.

قال تعالى: "لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جِزَاءٌ مُّسَوِّمٌ" [الحجر : ٤٤]، ونرى أنّ النَّقْوِيَّ يبتعد عن زيادة الواو ويذهب إلى أنها تؤدي معنى فقد ذُكِرَتْ (الواو) في هذه الآية

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 56 / 15 .

(2) ينظر : الكشف : 4 / 147 .

(3) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 5 / 50 .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 15 / 285 .

(5) ينظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي : 4 / 102 .

(6) ينظر : المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز : 4 / 543 .

(7) ينظر : مجمع البيان في تفسير القرآن : 8 / 318 .

(8) ينظر : مفاتيح الغيب : 27 / 480 .

(9) ينظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : 1 / 145 .

(10) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 15 / 55 .

التي تتحدث عن المتقين على العكس من الآية السابقة لم تذكر فيها (الواو) وهي قوله تعالى : ^١ حتى إذا جاءوها فُتِحَتْ أبوابها ^٢ وهي في سياق الحديث عن الكافرين، فلا يمكن أن تكون الواو في هذه الآية زائدة بدليل الآية الثانية، كما قال بعضهم؛ لكون كل منهما تتحدث عن معنى يختلف عن الآخر والاعتماد على ذلك يؤدي إلى إهمال للمعنى والسياق .

ومثل ذلك قوله تعالى : ^٣ أ □ □ □ □ يم بي ^٤ [الانشقاق: ١ - ٢]، ذكر النحوي أن في جواب إذا أقوال: "الأول : أذنت والواو زائدة .

الثاني : الجواب محذوف .

الثالث : أن إذا مبتدأ وإذا الأرض خبره والواو زائدة .

الرابع : لا جواب لها والتقدير أذكر وما وسق، ما بمعنى الذي أو نكرة موصوفة أو مصدرية^(١) .

وقيل إن الواو عاطفة وجملة (وأذنت) معطوفة على فعل الشرط المقدر^(٢) أي: "إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت ، يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى: ^٣ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ^٤ [الانشقاق: 6] أي ساع إليه في عملك، والكَدْحُ: عمل الإنسان من الخير والشر الذي يُجَارَى عليه بالثواب والعقاب"^(٣)

وأجاز الفراء أن تكون الواو زائدة^(٤). ونقل عن ابن الأنباري أن العرب لا تقحم الواو إلا مع حتى أو بعد لما^(٥).

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 100 .

(2) ينظر : المجتبي من مشكل إعراب القرآن : 4 / 1434 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 376 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 249 .

(5) ينظر : فتح القدير : 5 / 491 ، والتحرير والتنوير : 30 / 220 .

ورد الدكتور فضل حسين عباس زيادة الواو بأنه ليس المعنى المقصود : إذ السماء انشقت أذنت، وإنما - والله أعلم - إذا السماء انشقت، وأذنت لربها وحقت، كان ما نقشعر له الأبدان وترتجف له الفرائض (1) .

وأكتفى النحوي بذكر الآراء دون ترجيح فيما بينها وبين أن المعنى إذا السماء انشقت وانفجرت وأذنت لربها وحقت أي وسمعت وأطاعت لربها أو حقت أي وحق لها الانقياد والطاعة لأمر ربها (2) .

ومن مجيء الواو زائدة بين الصفة والموصوف قوله تعالى : **أَلَمْ يَلِيكَ يَوْمَئِذٍ آلُ أَبِي سَافَةَ** [الرعد: ١] ، وجه النحوي قوله تعالى (والذي أنزل)، "هو في موضع رفع على الإبتداء وخبره الحق وقيل والذي صفة للكتاب وأدخلت الواو في الصفة" (3) . وهو ما ذكره بعضهم أن الواو عاطفة، والاسم الموصول مبتدأ، خبره (الحق) (4) .

واختار ابن جرير الطبري أن تكون الواو عاطفة صفة على صفة أو زائدة (5) . فالمراد به "القرآن قطعاً لا غيره؛ لأن القرآن هو الذي أنزله الله على نبيه وقوله من ربك الحق فقيل الحق خبر لقوله الذي وعليه فيقرأ بالرفع وقيل هو أي الحق صفة للرب أو بيان له وعليه فيقرأ بالجر والمعنى والذي أنزل اليك من ربك الحق أعني به الرب الذي لا سبيل للبطلان إليه وقد ثبت في موضعه أن الحق المطلق هو الله تعالى؛ لأن غيره في معرض الفناء كما قيل" (6) .

(1) ينظر : لطائف المنان وروائع البيان: 184 .

(2) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 101 .

(3) م . ن : 9 / 476 .

(4) ينظر : المجتبي من مشكل إعراب القرآن : 2 / 524 .

(5) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : 8 / 357 .

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 477 .

ومثل ذلك قوله تعالى : أأ □ □ □ □ □ □ □ □ [البقرة: ٥٣] ، وجه النحوي قوله تعالى : (الكتاب والفرقان) ، الكتاب مفعول ثانٍ لآتينا والذي هو بمعنى أعطينا، والفرقان معطوف على الكتاب وهو الذي يفرّق به بين الحقّ والباطل، لكي تهتدون⁽¹⁾ . فالكتاب التوراة بالإجماع من المفسرين واختلفوا في الفرقان فذكر الفراء وهو قول لقطرب⁽²⁾ . المعنى آتينا موسى الكتاب ومحمد الفرقان، فاكتفى بذكر كتابه عن ذكره، وهو بعيد في العربية، لا يجوز مثل هذا الإضمار، وقد ردّه جماعة. ومنهم النحاس⁽³⁾ ، فوضح ذلك بقوله : هذا خطأ من ناحية الإعراب والمعنى، أمّا الإعرابُ فلأنّ المعطوف على الشيء مثله، وهذا يخالفه، وأمّا المعنى فلقوله: **وَلَقَدْ آتَيْنَا موسى وهارونَ الفرقانَ** [الأنبياء: 48] .

وذكر الزجاج: الفرقان الكتاب بعينه أعيد ذكره بغير لفظه للتأكيد⁽⁴⁾ . وقيل: الواو زائدة كزيادتها في النعوت من قولهم: فلان حسن وطويل، والفرقان: نعت للكتاب، يريد: **وَإِذْ آتَيْنَا موسىَ الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ** فرّق بين الحلال والحرام، والكفر والإيمان⁽⁵⁾ . ودليل هذا التأويل قوله: **ثُمَّ آتَيْنَا موسىَ الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ** [الأنعام: 154]، ونقل النحوي قول الطبري أن الفرقان هو الكتاب وهو نعت للتوراة وصفة لها فيكون تأويل الآية حينئذٍ **وَإِذْ آتَيْنَا موسىَ التّوراةَ التي كتبناها في الألواح وفرّقنا بها بين الحقّ والباطل فيكون الكتاب نعتاً للتوراة أُقيم مقامها استغناء به عن ذكر التوراة ثم أعطف عليه بالفرقان**⁽⁶⁾ .

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 1 / 379 .

(2) ينظر : فتح البيان في مقاصد القرآن : 1 / 169 ، وزاد الميسر في علم التفسير : 1 / 65 ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل : 1 / 140 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 53 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعراجه للزجاج : 1 / 134 .

(5) ينظر : الكشف والبيان للثعلبي : 1 / 197 ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 1 / 358 - 359 .

(6) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 380 .

وقال آخرون "اسمان لشيء واحدٍ لكن يقالان باعتبارين مختلفين أما الكتاب، فلجمع الأحكام المتفرقة فيه، وأما الفرقان: "فلكونه مفرقاً بين الحق والشبهة وبين الأحكام المختلفة، وأتى باللفظين تنبيهاً على تضمين التوراة للمعنيين"⁽¹⁾.

ووضّح مجاهد والفراء بقولهما: الكتاب والفرقان شيء واحد، والعرب تكرر الشيء إذا اختلفت ألفاظه على التوهم⁽²⁾

والظاهر في معناه: "أن الفرقان هو الكتاب الذي أوتيته موسى، وإنما عطف على نفسه؛ تنزيلاً لتغاير الصفات منزلة تغاير الذوات؛ لأن ذلك الكتاب الذي هو التوراة موصوف بأمرين: أحدهما: أنه مكتوب كتبه الله لنبيه موسى عليه وعلى نبيينا الصلاة والسلام. والثاني: أنه فرقان أي فارق بين الحق والباطل، فعطف الفرقان على الكتاب، مع أنه هو نفسه نظراً لتغاير الصفتين⁽³⁾ .

فقد عطف صفة على موصوف فالفرقان صفة للكتاب وكذلك الضياء، فكلمة الفرقان ليست مرادفة للكتاب وإنما هي وصف للكتاب ولكن الله - سبحانه وتعالى - أراد أن يشير إلى ثراء هذا الكتاب وعظمته بما اتصف به من صفات كل واحدة منها، قائمة بذاتها، مغايرة لما قبلها أو بعدها⁽⁴⁾

ومن زيادة الواو بعد همزة الاستفهام قوله تعالى: أ تُؤمُّونَ أمَّاتٍ مِّن مِّمَّنْ يَتَّبِعُونَ آلَ فِرْعَوْنَ وَمِمَّنْ يَتَّبِعُونَ آلَ لُوطِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُضَرِّيَّ وَمِمَّنْ يَتَّبِعُونَ آلَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَهُم مُّشْرِكُونَ [البقرة: 100] ، وجه النحوي قوله تعالى (أ تُؤمُّونَ أمَّاتٍ مِّن مِّمَّنْ) ، "الواو للعطف والهمزة قبلها للاستفهام على معنى الإنكار عهداً مصدر من غير لفظ الفعل المذكور ويجوز أن يكون مفعولاً به"⁽⁵⁾.

أي على محذوف يقتضيه المقام تقديره أكفروا بالآيات وكلموا عاهدوا⁽⁶⁾.

(1) تفسير الراغب الاصفهاني : 1 / 191 .

(2) ينظر : الكشف والبيان : 1 / 196 .

(3) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : 1 / 37 ، وينظر : الأساليب والإطلاقات العربية : 1 / 31 .

(4) ينظر : فن التحرير العربي محمد الشنطي: 1 / 88 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 479 .

(6) ينظر: أنور التنزيل وأسرار التأويل : 1 / 96 .

والعطف هنا على معنى ما تقدمه في قوله: **أَفْكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ** [البقرة: 87] وما بعده⁽¹⁾.

قال الأخفش: الواو زائدة⁽²⁾. وذكر غيرهم: فتحت (أو) تسهيلا، وقرأها بعضهم (أو) ساكنة الواو فتأتي بمعنى بل⁽³⁾، دلت عليه القرينة. "أعني قوله بل أكثرهم لا يؤمنون ترقيا إلى الأغلظ فالأغلظ . والأصح أنها (واو) عطف، أدخلت عليها (ألف) الاستفهام، كأنه قال **جَلَّ جلاله**: (وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور، خذوا ما أتيناكم بقوة واسمعوا قالوا: سمعنا وعصينا)، وكُلَّمَا عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم. ثم أدخل (ألف) الاستفهام على (وكلما) فقال: (قالوا سمعنا وعصينا، أو كُلَّمَا عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم)"⁽⁴⁾، والمراد من هذا الاستفهام، الإنكار أي ما كان ينبغي وفيه إعظام ما يُقدِّمون عليه؛ لأنه إذا قيل بهذا اللفظ كان أبلغ في التأكيد والتبكيث ودل بقول: **أَوْ كُلَّمَا عاهدوا على عهدٍ بعد عهدٍ نقضوه ونبذوه**، بل يدل على أن ذلك كالعادة فيهم وليس ببدع منهم، بل هو سجيئهم وعادتهم⁽⁵⁾.

2- زيادة حرف (الفاء) :

- (1) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 97 ، وإعراب القرآن العظيم المنسوب لذكريا: 1 / 177 .
 (2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 147/1، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1 / 184 ، والجامع لأحكام القرآن : 2 / 39، وفتح القدير : 1 / 138 .
 (3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1 / 71 ، والتبيان في إعراب القرآن : 1 / 97 ، والجامع لأحكام القرآن: 2 / 39
 (4) جامع البيان في تأويل القرآن : 3 / 399
 (5) ينظر : مفاتيح الغيب : 3 / 615 ، و روح المعاني : 1 / 334

من زيادتها في غير الصلة قوله تعالى : **أَخْلَجَ لِي لِي لِي لِي لِي** □ □ □ □ □^١ [مريم: ٦٥] ، ارتفع ربَّ السَّموات على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ربُّ السَّموات أو على البديل من الرَّب في قوله : وما كان ربك نسيًّا، ومحصل الكلام أن الرب بمعناه الحقيقي منحصر به تعالى⁽¹⁾ 0

ووجه النَّقوي الفاء في قوله تعالى : " (فاعبده واصطبر لعبادته) ، تفيد النَّقوي إشارة إلى أن الرَّب الموصوف بما ذكرناه هو المستحق للعبادة لا غيره ومن المعلوم أن العبادة تلازم المشقة فالعابد لا محيص له من الصَّبْر عليها بل نقول لا صبر أشدَّ من الصَّبْر على العبادة"⁽²⁾ .

وجوز أبو البقاء أن يكون ربَّ السَّمواتِ مبتدأ والخبر فاعْبُدْهُ والفاء زائدة على رأي الأخفش⁽³⁾ 0

وقال بعضهم الفاء للسببية؛ لأنَّ كونه ربَّ السموات والأرض فهو لا ينسأك ؛ فلا بدَّ أن يُعبدَ، وعُدِّي فعل الصَّبْر باللَّام دون على التي يتعدى بها لتضمُّنه معنى الثبات للعبادة في ما تورد عليه من الشدائد⁽⁴⁾ 0

والمعنى أن الله تعالى هو المالك المتصرف في السموات والأرض وما بينهما فليس لأحد منعه منه، و (الفاء) لترتيب ما بعدها على ما قبلها، من كونه رب العالمين. فهو وحده مستحق العبادة ، فإنه يراقبك ويلطف بك في الدنيا والآخرة⁽⁵⁾ 0

ومن زيادة (الفاء) في خبر (ما) قوله تعالى : **أَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَأَنْهَى عَنِ الْعَدْوِ** □ □ □ □ □^٢ [النساء: ٢٤] ، ذكر النَّقوي قوله تعالى : " (فما استمتعتم) في (ما) وجهان : أحدهما : هي بمعنى (من) والهاء في به تعود على لفظها .

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 125 .

(2) م . ن : 11 / 126 .

(3) ينظر : التبيان في اعراب القرآن : 2 / 877 .

(4) ينظر : فتح القدير : 3 / 404 ، وفتح البيان في مقاصد القرآن : 8 / 182 .

(5) ينظر : البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: 3 / 350 ، وزهرة التفاسير: 9 / 4670 .

اكتفاء بمفعول يحسبهم؛ لأنّ الفاعل فيها واحد فالفعل الثاني تكرير للأوّل وحسن لما طال الكلام المتّصل بالأوّل والفاء زائدة فليست للعطف ولا للجواب⁽¹⁾، وهو ما ذكره الأخفش⁽²⁾

0

ويرى بعضهم "أنّ هذه الفاء أبعد ما تكون من الزيادة، ويظهر أنها يمكن أن تكون الفاء الفصيحة التي تدل على شيء محذوف كما يقولون، أي إذا كان فرحهم وحبهم الحمد لا يجديهم في هذه الدنيا فإن هنا جزء أكثر صعوبة، فلا تحسبهم بمفازة من العذاب"⁽³⁾ وقيل (الفاء) عاطفة، وجملة (لا تحسبهم) معطوفة على جملة (لا تحسبن)، والفعل (لا تحسبن) أوكّد بالفعل وتكرّر لطول الفاصل⁽⁴⁾. والتقدير: لا يحسبن الرسول الفرحين ناجين، وهذا أبعد من أن يكون، للفصل بين المفعول الثاني للفعل الأوّل لكلام لا حاجة له ، فالسببية فيها ظاهرة والفاء عاطفة⁽⁵⁾.

فمعنى الآية "لا تحسبن يا محمد بناءً على قراءة التاء والباء المفتوحة وأمّا على قراءة من ضم الباء فالمعنى لا تحسبن أيّها المؤمنون ، وعلى قراءة يحسبن بالياء فالمعنى لا يحسبن اليهود أو المنافقين على اختلاف النّزول كما مرّ"⁽⁶⁾. فلا تحسبهم بمفازة ومنجاة من العذاب بل لهم عذاب أليم غاية الألم في الدنيا والآخرة.

وكذلك تزداد الفاء في خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ومن ذلك قوله تعالى :

أ أ خم سم □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ □ □ □ □ [البقرة: ٢٧٤] ، وهنا جازت زيادة الفاء كون الموصول وصلته

مبتدأ وقوله: فلم أجرهم جملة في موضع الخبر.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 345 - 346 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 241 ، وسر صناعة الإعراب : 1 / 279 .

(3) لطائف المنان ورائع البيان : 188 .

(4) ينظر : المجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1 / 158 .

(5) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : 6 / 105 .

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 360 .

قال الزمخشري: "وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين: الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً، أو ظرفاً كقول الله تعالى: وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ [النحل : 53]"⁽¹⁾.

وذهب النحوي في قوله: " (فلهم أجرهم عند ربهم) دخلت الفاء للدلالة على ترتب عدم الخوف على دوام الإنفاق في هذه الأوقات والأحوال ولعلّ الفرض إيقاع التصدق ليلاً سراً وعلانية ، ونهاراً كذلك ويمكن أن يكون الفرض إيجادهما مطلقاً"⁽²⁾

"وأدخل الفاء في خبر الموصول للتبنيه على تسبب استحقاق الأجر على الإنفاق؛ لأنّ المبتدأ لما كان مُشْتَمِلاً على صِلَةٍ مقصود منها التعميم، والتعليل، والإيماء إلى علة بناء الخبر على المبتدأ - وهي ينفقون - صحّ إدخال الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط؛ لأنّ أصل الفاء الدلالة على التسبب وما أدخلت في جواب الشرط إلا لذلك. والسّر: الخفاء. والعلانية: الجهر والظهور. وذكر عند ربهم لتعظيم شأن الأجر"⁽³⁾

فهي مزيدة لمشابهة اسم الموصول بالشرط⁽⁴⁾؛ فجعل الخبر بالفاء لكون (الذي) في معنى (من). وصلته فعل، و(من) يكون جوابها بالفاء في المجازاة؛ لأنّ معناها (من ينفق ماله فله كذا)⁽⁵⁾. وذكر "الفاء هنا يسمى تشبيه والتشبيه من أغراضه التوكيد (بالليل والنهار سراً وعلانية) فيها توكيد وتفصيل في الإنفاق ودلالة على الإخلاص فاقتضى السياق زيادة التوكيد لذا جاء بالفاء في مقام التوكيد والتفصيل"⁽⁶⁾.

(1) المفصل في صنعة الإعراب : 1 / 99، وينظر : شرح الكافية الشافية : 1 / 378 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 125 .

(3) التحرير والتنوير : 3 / 77 .

(4) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : 3 / ، 69 ، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن : 1 / 101 .

(5) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 203 ، والموسوعة القرآنية خصائص الصور : 1 / 256 .

(6) لمسات بيانية للسامرائي : 1 / 537 .

فمن خلال التتبع والاستقراء في كتب النحاة بشكل عام والآيات القرآنية بشكل خاص تبين لنا أن الزيادة واردة في كتب النحاة ومستعملة عند المفسرين وهذا دليل على أن الزيادة لا يراد بها العبث أو اللغو في القرآن الكريم بل تأتي لفائدة وتقوية المعنى واستقامة الكلام .

المبحث الثالث : الزيادة في حروف آخر.

1- زيادة (ما) :

ذكر الزركشي أنّ (ما) تأتي في الكلام على أوجه عديدة قد تصل إلى اثني عشر وجهًا ذكر منها زائدة للتوكيد⁽¹⁾ . بعد من وعن والباء، فلا تكفهن عن العمل⁽²⁾ . وقد "تُزاد بعد (رُبَّ والكاف) فيبقى ما بعدهما مجروراً، وذلك قليل"⁽³⁾ . فأما بعد أدوات الشرط فتزاد (ما) كثيراً، وكذلك بعد طائفة من حروف الجر وغيرها⁽⁴⁾ . وإذا "دخلت ما الزائدة على إن وأخواتها يزول اختصاصها بالأسماء فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء باستثناء (ليت) فتبقى على اختصاصها بالأسماء"⁽⁵⁾ . ومنهم من ذهب إلى جواز الوجهين في (ليت) خاصة، ومنع الثاني في سائر أخواتها؛ لأن ليت باقية على اختصاصها بخلاف (ما) قد أزلت اختصاصها بالأسماء⁽⁶⁾ "ووصل (ما) الزائدة بذوي الحروف مُبطلٌ إعمالها؛ لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك، نحو: إنما زيد قائم، وكأنما خالد أسد، ولكنما عمرو جبان، ولعلما بكر عالم، وقد يُبقي العمل، وتجعل (ما) ملغاة، وذلك مسموع في (ليت) ؛ لبقاء اختصاصها"⁽⁷⁾ .

فإذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف ففيه وجهان: "أحدهما: أن تكون كافة فتبطل عملها نحو: **إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ [النساء:171]** . والثاني: أن تجعل ملغاة فيبقى العمل لعدم الاعتداد بها، وهذا مسموع في (ليت) وقد حكي

(1) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣٩٨ .

(2) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 3 / 31 .

(3) جامع الدروس العربية : 3 / 191 .

(4) ينظر : الجملة العربية والمعنى : 215 .

(5) الجدول في إعراب القرآن : 7 / 18 .

(6) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 1 / 533 .

(7) شرح الأشموني : 1 / 311 .

في (إنما) وأجازه ابن السراج والزجاج قياساً في سائرهما و وافقهم المصنف⁽¹⁾ .
أي إنها على السواء قد تكون كافة ، وغير كافة⁽²⁾ ، ف(ما) غير كافة التي تكون
زائدة مؤكدة ، أي خالصة للتوكيد ومن شواهد استعمالها لهذا الغرض في تفسير النحوي
ما جاء في زيادتها بين :

1 - اسم وفعل ومن ذلك قوله تعالى: أ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□ [البقرة: ٨٨] ، وجه النحوي قوله تعالى: "فقليلًا ما يؤمنون" فقليلًا منصوب على
أنه صفة لمصدرٍ محذوفٍ وما زائدة أي فإيمانًا قليلًا يؤمنون⁽³⁾ .
وهو ما ذكره الأخفش⁽⁴⁾، والزمخشري⁽⁵⁾، وابن عطية⁽⁶⁾، والنسفي⁽⁷⁾، وابن عاشور⁽⁸⁾،
وغيرهم⁽⁹⁾ . وقيل " (ما) هنا للنفي، وقليلًا نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف أي
إيمانًا قليلًا أو زمانًا قليلًا، ويضعف هذا الوجه أن ما النافية لها الصدارة فلا يعمل ما
بعدها فيما قبلها لكن يسهله تقدير قليلًا نعتًا لظرف؛ لأنهم يتوسعون في الظروف⁽¹⁰⁾ .
كما يمكن أن تكون مصدرية وفاعل قليل هو الفعل المنسبك، وقليل حال معمول لمحذوف
دل عليه المعنى أي لعنهم الله فأخروا قليلًا إيمانهم⁽¹¹⁾ .

أما الألوسي فقد ذكر أن " (ما) مزيدة لتأكيد معنى القلة لا نافية؛ لأن ما في حيزها لا
يتقدمها ولأنه وإن كان بمعنى - لا يؤمنون قليلًا فضلًا عن الكثير - لكن ربما يتوهم لا

(1) توضيح المقاصد والمسالك: 1 / 532 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 8 / 131 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 472 .

(4) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 142 .

(5) ينظر : الكشاف: 1 / 164 .

(6) ينظر : المحرر الوجيز في كتاب الله العزيز : 1 / 177 .

(7) ينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل : 1 / 108 .

(8) ينظر : التحرير والتنوير : 1 / 600 .

(9) ينظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن : 2 / 634 ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان : 1 / 331 ، والحجة

للقرآن السبعة : 1 / 226 .

(10) مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعراب، للعثيمين(1421هـ) : 1 / 114 .

(11) ينظر : م . ن . 1 / 114 .

سيما مع التقديم أنهم لا يؤمنون قليلاً بل كثيراً، ولا مصدرية لاقتضائها رفع القليل بأن يكون خبراً، والمصدر المعرف بالإضافة مبتدأ، والتقدير فإيمانهم قليل⁽¹⁾ .

قال أبو البقاء: "ولا يجوز أن تكون (ما) مصدرية؛ لأن (قليلاً) يبقى بلا ناصب"، يعني: أتك إذا جعلتها مصدرية كان ما بعدها صلتها، ويكون المصدر مرفوعاً بـ (قليلاً) على أنه فاعل⁽²⁾، وهذا بخلاف قوله تعالى: **كُنَّا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ** [الذاريات: 17]، فإن (ما) هاهنا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأن (قليلاً) منصوب بـ (كان)⁽³⁾ .

ف" (ما) مزيدة للمبالغة أي فإيماناً قليلاً يؤمنون وهو إيمانهم ببعض الكتاب وقيل فزماناً قليلاً يؤمنون وهو ما قالوا آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره وكلاهما ليس بإيمان حقيقةً وقيل أريد بالقلة العدم والفاء لسببية اللعن لعدم الإيمان"⁽⁴⁾ .

فالله تعالى " لعنهم وطردهم عن الحق بسبب كفرهم ثم استولى الشيطان عليهم وأوقعهم في موارد الهلكة ولذلك أتى في الآية بكلمة بل ، التي تفيد الاستدراك أي ليس الأمر كما ظنوا من أنّ الله خلقهم كذلك بل العلة في كون قلوبهم غُلْفًا هو أنّه تعالى أبعدهم عن رحمته لكفرهم وعصيانهم ولازم ذلك عدم صلاحية القلب لدعوة الحق"⁽⁵⁾ .

2 - حرف واسم في قوله تعالى: **أُ** □ □ □ □ □ **نَمْنِي** ... [آل عمران: 109] ، وجهه النَّقوي (ما) في قوله : "بما على قولين: "أحدهما : أنّها زائدة وعليه

(1) روح المعاني : 1 / 318 .

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 89/1 .

(3) ينظر : م . ن : 2 / 1179 .

(4) تفسير ابي السعود : 1 / 128 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 475 .

أكثر المفسرين جيء بها للتأكيد ، قالوا وزيادتها بين الباء وعن ومن، والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان مقرّر في علم العربية .

ثانيهما : أنّها نكرة تامّة ورحمة بدلّ منها كأنه قيل فبشيء أبهم ، ثم أبدل على سبيل التّوضيح فقال ورحمة وكان قائل هذا يفرّ من الإطلاق عليها أنّها زائدة " (1) .

فالذي قال إنّ (ما) زائدة والتقدير (فبرحمة من الله) هو الفراء (2) ، والأخفش (3) والرماني (4) ، والثعالبي (5) ، والعكبري (6) ، والقرطبي (7) ، وغيرهم . واتّفق أهل اللغة على ذلك وقالوا معناها التأكيد ولها تأثيراً في حسن النظم (8) .

فعلى هذا لا يكون حشوا لا يفيد، وأهل النحو يقولون " إن (ما) في هذا الموضع صلة مؤكدة للكلام وقد يكون التوكيد عندهم بالتكرار كما يكون بالعلامة الموضوعية له وإذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الحشو المذموم لأن حقيقة الحشو هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه على سواء " (9) .

أي: " فبرحمة عظيمة، لأن دخولها في هذا الموضع وأمثاله لا بدّ أن تكون بمعنى، وليس هاهنا معنى سوى التوكيد " (10) .

وقد ردّ ابن الأثير بقوله : " ف(ما) ههنا زائدة لا معنى لها: أي فبرحمة من الله لنت لهم .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 235 .

(2) ينظر معاني القرآن للفراء : 1 / 244 .

(3) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 142 .

(4) ينظر : معاني الحروف : 1 / 4 .

(5) ينظر : فقه اللغة وسرر العربية 1 / 240 .

(6) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 305 .

(7) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 4 / 248 .

(8) ينظر : أحكام القرآن للجصاص : 2 / 51 ، والنكت والعيون : 1 / 432 .

(9) سر الفصاحة، للحنبي (ت466هـ) : 1 / 156 .

(10) الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري : 1 / 433 .

وهذا القول لا أراه صواباً، وفيه نظر من وجهين: "أحدهما: أن هذا القسم ليس من المجاز؛ لأن المجاز هو دلالة اللفظ على غير ما وضع له في أصل اللغة، وهذا غير موجود في الآية، وإنما هي دالة على الوضع اللغوي المنطوق به في أصل اللغة. والوجه الآخر: أنني لو سلمت أن ذلك من المجاز لأنكرت أن لفظة (ما) زائدة لا معنى لها، ولكنها وردت تفخيماً لأمر النعمة التي لان بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لهم: وهي محض الفصاحة: ولو عري الكلام منها لما كانت له تلك الفخامة"⁽¹⁾. ونقل عن الرازي رأياً يختلف تماماً عن الآراء السابقة وهو قوله: "دخول اللفظ المهمل في كلام الله غير جائز وهنا يجوز أن تكون ما استفهاماً للتعجب تقديره فبأي رحمة من الله لنت لهم، وذلك بأن جنایاتهم لما كانت عظيمة ثم أنه ما ظهر منه (صلى الله عليه وسلم) البتة تغليظاً في القول ولا خشونةً في الكلام علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييدٍ رباني قبل ذلك"⁽²⁾.

وانتقد بعضهم قول الرازي بأنها للاستفهام التّعجّبي بأن قيل: تقديره: فبأي رحمة، دليل على أنه جعل (ما) مضافةً للرحمة وأسماء الاستفهام التّعجّبي لا يضاف منها غير (أي) بلا خلاف، وإذا لم تصح الإضافة فيكون ما بعدها بدلاً منها والمبدل من اسم الاستفهام يجب معه ذكر همزة الاستفهام وليست همزة مذكورةً فدلّ على بطلان هذه الدعوى⁽³⁾.

ولأن "ما الاستفهامية إذا خفضت وجب حذف ألفها فرقا بين الاستفهام والخبر، نحو قوله: "عم يتساءلون" [النبأ: ١]، وما في الآية ثابتة الألف ولو كانت استفهامية لحذف ألفها لدخول حرف الخفض عليها، وأجيب بأن حذف ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها الخافض أكثر من لا دائم فيجوز إثباتها للتببيه على إبقاء الشيء على أصله وعورض بأن إثبات الألف لغة شاذة لا يحسن تخريج التنزيل عليها"⁽⁴⁾.

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير: 1 / 358 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 4 / 235 .

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3 / 73 .

(4) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 160 .

وكان يمكن له الابتعاد عن هذا الارتباك والتصور بقول الزجاج في (ما) هذه: إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين⁽¹⁾ .

ثم بين النحوي، "أن على الأول يكون معنى الكلام فبرحمة من الله عليهم لنت لهم فتكون الرحمة أمتن بها عليهم .

وعلى الثاني : معنى الكلام برحمة الله إياك جعلك لين الجانب موطأ الأكناف فرحمتهم ولنت لهم ولم تؤاخذهم بالعصيان والفرار وأفرادك للأعداء فيكون ذلك امتناناً على الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، أما قوله : لنت لهم اللين ضد الخشونة ويستعمل ذلك في الأجسام ثم يستعار للخلق وغيره من المعاني فيقال فلان لين وفلان خشن"⁽²⁾ .

فالنحاة يقولون: "إن (ما) في الآية زائدة ، أي في الإعراب. فيظن من لا بصر له أنهما كذلك في النظم ويقيس عليه، مع أن في هذه الزيادة لوئاً من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته، فإن المراد بالآية، تصوير لين النبي (صلى الله عليه وسلم) لقومه، وإن ذلك رحمة من الله، فجاء هذا المد في (ما) وصفاً لفظياً يؤكد معنى اللين ويفخمه، وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تُشعر بانعطاف وعناية لا يُبتدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق"⁽³⁾ . ولا يرى الطباطبائي زيادة (ما) هنا بقوله : " لأن من شأنهم ألا يدخلوا (ما) ها هنا إلا إذا أرادوا الاختصاص وزيادة فائدة على قولهم : (فبرحمة من الله لنت لهم) لأن مع إسقاط (ما) يجوز أن تكون الرحمة سبباً للين وغيرها، ولا يكادون يدخلونها مع (ما) إلا والمراد أنها سببٌ دون غيرها، فقد أفادت اختصاصاً لم يستفد قل دخولها"⁽⁴⁾ .

والزيادة ها هنا تأتي لتفخيم ما تدخل عيله كالرحمة الإلهية؛ فهي ليست معنوية وإنما هي نحوية⁽⁵⁾. وقال الدكتور قاصد ياسر حسين : " ألفينا (ما) قد عملت بجرسها عملها في

(1) ينظر : إعراب القرآن وبيانه ، محي الدين درويش ، 2 / 89 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 235 .

(3) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي : 1 / 159 .

(4) الدلالة القرآنية، د. شبر الفقيه : 262 .

(5) ينظر : من بلاغة القرآن : ١٠٢ .

توفية معنى الرحمة النبوية حقها من التّفخيم والتّعظيم... فهذه الأداة تعظم معنى ما تدخل عليه، وتعطي ملمحًا بلاغيًا معنويًا⁽¹⁾.

ولم يحدد النَّقوي أي الخيارين أولى بالقبول فقد وضح ما ذهب إليه أغلب العلماء وذكر أقوالهم ، ولم يرجح أو يعترض على أي منهم بل ذكر الأقوال كما هي .

3 - زيادتها بين حرفين قوله تعالى : "أ □ □ نم ني □ □ [الطارق : ٤] ، وجه النَّقوي قوله تعالى : " (إن كُـلُّ نفسٍ ...) ، إن بمعنى ما ، ولما بالتشديد بمعنى إلا وبالتخفيف (ما) فيه زائدة وإن هي المخففة من الثقيلة أي وإن كل نفسٍ لعلها حافظ ، وحافظٌ مبتدأ وعليها الخبر"⁽²⁾

فلما تقرأ على وجهين خفيفة وثقيلة ؛ فمن قرأها بالتخفيف جعل ما زائدة وإن مُخففة من الثّقيلة ارتفع ما بعدها لنقصها وهي جواب القسم كأنه قال إن كل نفس لعلها حافظ وتصحيحه إنه لعل كل نفس حافظ ، ومن قرأها بالثقل جعل لما بمعنى إلا وإن بمعنى ما تقديره ما كل نفس إلا عليها حافظ⁽³⁾ .

والمعنى "إن كُـلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ في قول من قال بالتخفيف و أما من شدد التّون فقال (إن) بمعنى ما ، وتقديره ليس كل نفسٍ إلا عليها حافظ والمراد بالحافظ الملائكة الموكّلون عليه يحفظون عمله في صحيفة أعماله و رزقه وأجله"⁽⁴⁾

2- زيادة (لا) :

(1) الجرس والإيقاع في تعبير القرآن، د. قاصد ياسر : 340 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 120 .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2 / 811 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 18 / 121 .

الأجر كله لمن آمن بمحمد (صلى الله عليه وسلم) ليعرف من لم يؤمن به أنه لا أجر لهم وأنَّ الفضل بيد الله يُؤتيه من يشاء⁽¹⁾ 0

وقد ذكر قبل ذلك: "(لا) زائدة والمعنى: ليعلم أهل الكتاب عجزهم وهذا غير مستقيم؛ لأنَّ المؤمنين عاجزون أيضًا عن شيءٍ من فضل الله وكيف يعمل هذا القائل بقوله (وأنَّ الفضل بيد الله)؛ فإنه معطوفٌ على مفعول العلم المنفي فيصير التقدير: ولئلا يعلم أهل الكتاب أنَّ الفضل بيد الله؟ هذا لا يستقيم نفي العلم به ألبيته، فلا جرم كان قولاً مُطرحاً ذكرته تنبيهًا على فساده"⁽²⁾ 0

أي "خشية أن يعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرّون على نيل شيء من فضل الله - لو أسلموا - مثل ما نلتّموه أنتم بإسلامكم، واستوجبتموه، بتقواكم وإيمانكم (وأنَّ الفضل بيد الله) كلام مستأنف؛ أي اعلّموا أيها المخاطبون أن الفضل بيد الله، لا بيد غيره؛ ولا طريق لنيله إلا بالترام الطاعة، واجتناب المعصية، وتحري مرضاته تعالى يُؤتيه من يشاء واللّه ذو الفضل العظيم... و (لئلا يعلم) أي ليعلم، و (لا) زائدة، ويؤيد ذلك: "قراءة من قرأ ليعلم ولكي يعلم"⁽³⁾. واللام متعلقة بمحذوف، هو معنى الجملة الطلبية المتضمنة لمعنى الشرط، إذ التقدير: إن تتقوا وتؤمنوا برسوله، يؤتكم الله من فضله لكي يرى أهل الكتاب عدم استطاعتهم على شيء من فضل الله"⁽⁴⁾.

ومثل ذلك زيادتها في القسم جاء في قوله تعالى: **أَأَنْتُمْ** □ □ □ **سَمِ** □ □ □

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ □ [النساء: ٦٥] ، ذكر التقوي (لا) في قوله : (فلا وربك) فيه

قولان: "الأول: أن (لا) زائدة والتقدير فوربك لا يؤمنون وقيل الثانية ، زائدة والقسم

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 137 ، 239 ، وتذكرة الأريب في تفسير الغريب، للجوزي(ت597هـ) : 1 /

392 ، والنكت والعيون : 5 / 486 .

(2) معاني القرآن واعرابه للزجاج : 5 / 131 .

(3) أوضح التفاسير ، محمد بن الخطيب(ت1402هـ): 1 / 670 .

(4) ينظر : التفسير الوسيط: 14 / 235 .

معترض بين النفي والمنفي . والآخر: أنّ (لا) نفي لشيء محذوف تقديره فلا يفعلون ثم قال وربك لا يؤمنون⁽¹⁾ .

أمّا الزمخشري فقد جعل (لا) في قوله تعالى: أفلا وربك لا يؤمنون ، مزيدةً لتأكيد معنى القسم لا لتأكيد النفي والتقدير: (فوربك لا يؤمنون) ومثلها في: (لئلا يعلم) لتأكيد العلم⁽²⁾ .

ومعناه فوربك فعلى هذا تزداد (لا) لتأكيد القسم. وقيل إن (لا) رد لكلام سبق كأنه قال ليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا وهم يخالفون حكمك ثم استأنف القسم فقال تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون)⁽³⁾

ونكر ابن جرير الطبري: أن (لا) رد على ما تقدم ذكره تقديره فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ثم استأنف القسم بقوله ((وربك لا يؤمنون))⁽⁴⁾، وقال غيرهم "إنه قدم (لا) على القسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته ثم كرره بعد القسم تأكيداً"⁽⁵⁾.

وقيل: إنها مفيدة، وعلى هذا الأساس وضح الواحدي فيه وجهين: أولهما: أنّها لتوكيد النفي الذي جاء فيما بعد؛ لأنّه إذا ذكر في أول الكلام وفي آخره كان أوكد وأحسن. وثانيهما: أنّه يُفيد نفي أمرٍ سبق، والتقدير: ليس الأمر كما يزعمون أنّهم آمنوا وهم يخالفون حكمك، ثم استأنف القسم بقوله: فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكّمك⁽⁶⁾ وقيل: "إنّما قدّم (لا) على القسم اهتماماً بالنفي، وإظهاراً لقوته، ثم كررها بعده تأكيداً للاهتمام بالنفي، وكان يصح إسقاط (لا) الثانية، ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى،

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 5 / 231 .

(2) ينظر : الكشف : 4 / 659، والبرهان في علوم القرآن : 4 / 360 .

(3) ينظر : لباب التأويل في معاني التنزيل : 1 / 396 ، ومدارك التنزيل وحقائق التبويل : 1 / 370 .

(4) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن : 8 / 518 .

(5) فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب القنّوجي(ت1307هـ): 3 / 167 .

(6) ينظر : الوسيط للواحدي : 2 / 75، ومفاتيح الغيب: 10 / 127 .

وكان يصح إسقاط الأولى ويبقى معنى النفي، ويذهب معنى الاهتمام⁽¹⁾ "والمقصود أنّ الله تعالى قد أعلم نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنّ المنافقين لا يؤمنون بك واقعاً حتى يُحكّموك فيما شجر بينهم أي حتى يحكّموك فيما اختلف بينهم واختلط وفيه الشجر لتداخل أغصانه"⁽²⁾.

فإنّ الأمر ليس على ما يقولون أنهم آمنوا بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك وهم يتحاكمون إلى الطاغوت، ويصدون عنك إذا دعوا إليك، ثم استأنف القسم فقال: **وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ** ، أي: وربك يا محمد، لا يصدقون بالله تعالى ونبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا يؤمنون ، **حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ** ، أي: يحكمونك حكماً بينهم في خصوماتهم⁽³⁾

وفسر التقوي ذلك "بأنّ هذه الآية هي الأصل في جميع الأمور بعد النبي أيضاً فإنّ الحقّ مرٌّ فمن قال حقاً فإن كان موافقاً لميل الخصم مطابقاً لرضاه فهو مقبول و إلا فهو مردودٌ وهذا هو السرّ لإنكار أكثر الناس الرّسل والأنبياء لأنّهم لم يحكموا وفق أميالهم وطبائعهم"⁽⁴⁾

(فلا) زائدة لتوكيد القسم بمعنى (أقسم) مثال قولنا: "والله لا أفعل معناها لا أفعل، ولو قلنا: لا والله لا أفعل معناها لا أفعل، لا يختلف المعنى والقسم دلالة واحدة وفي السورة (لا أقسم بهذا البلد) تدور (لا) في كل هذه الأمور على أنها توكيد للقسم بمعنى (أقسم بهذا البلد) ، إذن الغرض للتوكيد لأن الأمر فيه عناية واهتمام"⁽⁵⁾

3- زيادة (إن) المكسورة المخففة :

(1) المحرر الوجيز: 2 / 74 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 5 / 266 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 5 / 238 .

(3) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية : 2 / 1377 ، و زاد المسير في علم التفسير : 1 / 428 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 5 / 238 .

(5) لمسات بيانية في نصوص التنزيل ، للسامرائي : 1 / 386 .

تطرّد زيادة إن الخيفة مع ما النافية، فتزاد (إن) للتوكيد، ونقل عن الفراء قوله: "إن الخيفة زائدة فجمعوا بينها وبين ما النافية تأكيداً للنفي فهو بمنزلة تكرارها فهو عند الفراء من التأكيد اللفظي وعند سيبويه من التأكيد المعنوي"⁽¹⁾.

ومن شواهد استعمالها في تفسير التقوي قوله تعالى: **أَجْزَىٰ جَزَاءٍ لِّمَنْ يَكْفُرُ بِهِ كَمَثَلِ آدَمَ إِذْ أَخْرَجَهُ مِن مَّكَانٍ قَدِيمٍ** [الأحقاف: ٢٦] ، في (إن) قولان: أحدهما: أنها بمعنى (لم) فتقديره: فيما لم نمكّنكم فيه، قاله ابن عباس، وابن قتيبة⁽²⁾. وقال الفراء: هي بمنزلة (ما) في الجحد، فتقدير الكلام: في الذي لم نمكّنكم فيه⁽³⁾. والثاني: ذكره زائدة والمعنى: فيما مكّنكم فيه، وحكاه ابن قتيبة أيضاً⁽⁴⁾.

وقيل هي شرطية، وجوابها محذوف والجملة الشرطية صلة ما، والتقدير: ولقد مكناهم في الذي إن مكّنكم فيه طعنيتم أو كنتم أكثر بغيّاً⁽⁵⁾ وقال بعضهم الآخر " (ما) ، بمعنى الذي، وإن نافية وقعت مكان (ما) ليعتلف اللفظ، ولا تتصل (ما) ب (ما) ، لأن الكلام كأنه قال : في الذي ما مكناكم فيه. ومعنى الآية: ولقد أعطيناهم من القوة والغنى والبسيط في الأموال والأجسام ما لم نعظكم، ونالهم بسبب كفرهم هذا العذاب، فأنتم أحرى بذلك إذا كفرتم"⁽⁶⁾ فأما من قال : "إن زائدة بعد ما الموصولة حملاً لـ(ما) الموصولة على ما النافية؛ لأن ما النافية تزداد بعدها لفظة (إن) كما هو معلوم"⁽⁷⁾ وهو ما بينه الباقولي (ت543هـ)

(1) البرهان في علوم القرآن : 3 / 75 .

(2) ينظر : غريب القرآن : 1 / 408 .

(3) ينظر : معاني القرآن، للفراء : 3 / 56 .

(4) ينظر : غريب القرآن : 1 / 408 .

(5) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : 17 / 409 .

(6) المحرر الوجيز : 5 / 103، وينظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي : 5 / 223 .

(7) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي: 7 / 233 .

حيث ذكر أنّ (ما) موصولة، ولا تزداد (إنّ) بعد (ما) الموصولة، بل تزداد بعد
النفي⁽¹⁾

ووجه النَّقوي ذلك ، بقوله أمّا الوجه الأوّل وهو من قال أن تكون (إنّ) زائدة فلا وجه
له لأّنه بعيد في كلام الله مع أنّ الأصل أيضًا يقتضي عدم الزيادة .

وأما الوجه الثاني والثالث فلا بأس بهما بل لكل واحدٍ منهما وجه وجيه ، والأحسن هو أن
تكون شرطيةً والجواب محذوف أي ولقد مكّنّا قوم عاد من الأموال والقوة والبأس فيما إن
مكّنّاكم فيه كان بغيكم وعنادكم وتكبركم أشدّ وأعظم من عنادهم فإنّ عند الامتحان يكرم
الرّجل أو يهان⁽²⁾

وردّ الشنقيطي (ت1393هـ) : بعد أن ذكر القول بالشرطية والقول بالزيادة قال : "وهذان هما
الوجهان اللذان لا تظهر صحة واحد منهما ؛ لأن الأول منهما فيه حذف وتقدير ، والثاني
منهما فيه زيادة كلمة ، وكل ذلك لا يصار إليه إلا بدليل يجب الرجوع إليه"⁽³⁾
أما الزمخشري فقد وجهه قوله تعالى : " ولقد مكّنّاهم فيما إنّ مكّنّاهم فيه " (إنّ) نافية
والتقدير : فيما ما مكّنّاكم فيه ؛ إلا أن (إنّ) أحسن في اللفظ ابتعادًا عن التكرار
اللفظي المؤدي إلى النقل⁽⁴⁾

ف" (إنّ) نافية وهي أحسن من (ما) ها هنا لأنها توجب التكرير لفظاً ولذلك قلبت ألفها هاء
في مهمما ، أو شرطية محذوفة الجواب والتقدير ، ولقد مكّنّاهم في الذي أوفي شيء إن

مكّنّاكم فيه كان بغيكم أكثر"⁽⁵⁾.

(1) ينظر : إعراب القرآن للباقولي: 1 / 140 .

(2) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 16 / 44 .

(3) أضواء البيان : 7 / 399 .

(4) ينظر : الكشف: 4 / 308 .

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 5 / 116 ، وينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل: 3 / 316 .

وهو ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور بقوله : " ومن بديع النظم أن جاء النفي هنا بحرف (إن) النافية مع أن النفي بها أقل استعمالاً من النفي بـ (ما) النافية قصداً هنا لدفع الكراهة من توالي مثلين في النطق ، وهما (ما) الموصولة و (ما) النافية وإن كان معناه مختلفاً ألا ترى أن العرب عوضوا الهاء عن الألف في (مهما) فإن أصلها (ما) مركبة من (ما) الظرفية و (ما) الزائدة لإفادة الشرط مثل (أينما) : أما إذا كانت (ما) نافية وأراد المتكلم تأكيداً لفظياً فالإتيان بحرف (إن) بعد (ما) أخرى" (1).

وهو الصحيح أنها نافية أي بمعنى مكناكم في الذي ما مكناهم فيه من القوة والبسطة ووفرة الأرزاق. ويدل على ذلك قوله : "أَأَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً" [الروم: 9] وأمثاله. فلبشاعة التكرار عدل عن لفظ (ما) النافية إلى (إن) كراهية لاجتماع متماتلين لفظاً (2).

ومن خلال تتبع آراء المفسرين نرى أن النَّقوي لم يرفض القول بأنها نافية ولكنه يميل بأن تكون (إن) شرطية أي إنه يرجح القول بشرطية (إن) والجواب محذوف ، والذي أراه أن (إن) أولى أن تكون نافية بعيداً عن الزيادة وكذلك بعيداً عن الحذف والتقدير ، وأيضاً للاستقامة مع تفسير الآية أي : والله لقد مكنا قوم هود وغيرهم من الأقوام السابقين عليكم في الذي لم نمكنكم فيه، بأن جعلناهم أشد منكم قوة، وأكثر جمعا، وأعطيناهم من فضلنا أسماعا وأبصارا وأفئدة.

فالمقصود من الآية "بيان أن المشركين السابقين، أعطاهم الله- تعالى- من الأموال والأولاد والقوة.. أكثر مما أعطى الكافرين المعاصرين للنبي صلى الله عليه وسلم" (3)

4 - زيادة (أن) المفتوحة المخففة :

(1) التحرير والتنوير : 26 / 52 - 53 .

(2) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : 17 / 409 .

(3) التفسير الوسيط : 13 / 202 .

الفصل الخامس

التوجيه النحوي في تأويل الحمل على المعنى عند النُّقوي

مدخل :

الحمل على المعنى:

هو من الظواهر المعروفة في اللغة العربية ومحورها المعنى؛ ويعد المعنى أصل التفاهم في المجتمع، الذي يتكلم بطريقة واحدة، فإذا ما خلا الحديث من المعنى، أو لم يستطع إيصال الأفكار من عقل لآخر، فإنه يكون مجرد مجموعات من الأصوات تقف عند حد الآذان البشرية ولا تتعدها⁽¹⁾، وتبيّن هذه الظاهرة اهتمام العرب بالمعنى ولا يزال التنقل من معنى إلى معنى كثيراً في كلامهم⁽²⁾، فقد استعمل النحاة القدامى (الحمل على المعنى) في سعيهم إلى بناء نظام اللغة العربية وجعلوا منه وسيلة لتسوية خروج بعض النماذج والتراكيب عن العربية كثيرة الشيوخ، في محاولة لإحاقها بها، لتنظيم القاعدة ومن ثمّة اطرادها، وكان أسلوب الحمل على المعنى " أكثر الأساليب استخداماً من قبل النحاة القدامى، فعلموا به كثيراً من المسائل التي خالفت الأنماط اللغوية المطردة"⁽³⁾. ومن ذلك يتبيّن أنّ النظر إلى المعنى قد ذُكر عند العرب قديماً ومنها هذا البيت لعمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي⁽⁴⁾.

فكان مجنّي دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فقوله: (ثلاث شخوص) حذف تاء التأنيث، وكان القياس فيه: ثلاثة شخوص، ولكنه لما عني بالشخوص النساء، حمل على المعنى فحذف، فكأنه قال: (ثلاث نسوة)⁽⁵⁾.

(1) ينظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، د . عبد الفتاح البجة : ١٩٩ .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 416 /2 .

(3) ظاهرة قياس الحمل في اللغة : ٢٤١ .

(4) أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة القرشي المخزومي الشاعر المشهور؛ لم يكن في قريش أشعر منه، وهو كثير الغزل والنوادر والوقائع والمجون والخلاعة، وله في ذلك حكايات مشهورة. البيت من الطويل، ينظر : وفيات الاعيان:436/3 .

(5) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح، ابو علي القيسي: 477/1، والمخصص:205/5 .

فالمقصود منه : " أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيُحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى : ما ليس حملاً على اللفظ، ولا حملاً على الموضوع أو المحل"⁽¹⁾. وهذا يدلّ على أنّ الحمل على المعنى لا يصحّ إلا إذا صحّ الحمل على اللفظ وخاصة إذا كان ذلك في كلام الله تعالى ؛ لأنّ في الحمل على اللفظ احتراماً لظاهر النصّ القرآني، وعليه فلا يصحّ اللجوء إلى (الحمل على المعنى) إلا إذا امتنع حصول (الحمل على اللفظ) وهي مسألة متفق عليها بين النحويين، ذلك أنّ الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وسير الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى آخر⁽²⁾، ولكن إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بُدئ بالحمل على اللفظ؛ لأنّ العرب إذا حملت على المعنى تكره الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فلذلك يكرهونه في ألفاظهم، فيكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى⁽³⁾ .

يقول ابن جني: "رأيت غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً للمعنى مشيداً به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله"⁽⁴⁾ ، فالحمل على المعنى هو إعطاء الشيء حكم ما ثبت لغيره المخالف له في نوعه، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه⁽⁵⁾.

وعرّفه ابن هشام بقوله: " قد يُعطي الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"⁽⁶⁾.

وقال محمد اللبدي هو: " قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النحاة ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد

(1) الحمل على المعنى في العربية : 30 .

(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٣٩ / ٢ .

(3) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 418 . 419 .

(4) الخصائص : 238 / 1 .

(5) ينظر : القياس في اللغة العربية، محمد الخضر: ٢٧ .

(6) مغني اللبيب: 884 / 1 .

أصلية تنسب إليها " (1). كما يراد به : " حمل الاسم على معنى متوهم يتصوره العربي ويحمل الكلام عليه، لذا قال النحاة عنه : (الحمل على التوهم) إلا أنهم يفضلون مصطلح الحمل على المعنى في النصوص القرآنية تأدياً" (2).

فالحمل على المعنى كما يقول ابن جني: " غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك" (3).

فهو من الظواهر الواسعة في اللغة وفي صياغة المعاني، وضرب من ضروب الخروج عن الأصل في تشكيل الكلام، وقد عدّه النحاة بعد ذلك طريقة من طرق التأويل، ووسيلةً من وسائل التفسير والتحليل على مستوى المفردة والتركيب يعللون به ما خرج على القياس وخالف القاعدة ، واعتمده لأجل ضبط مادتهم اللغوية، وقد ورد في القرآن الكريم، وفصيح الكلام منظومًا ومنثورًا ومن ذلك كثيرٌ في القرآن الكريم :

المبحث الأول : الحمل على المعنى من جهة الأفراد والتثنية والجمع

الرتب في الأعداد ثلاث : "رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة، فهي للتوحيد والتثنية والجمع، لا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضًا، فإن عبّر عن واحد بلفظ جماعة وعن اثنين بلفظ جماعة فذلك كله مجاز" (4) ، بمعنى أنه يجوز ذلك في الاستعمال، فالأصل هو التعبير عن الواحد من خلال لفظ الواحد، والتعبير عن الاثنين من خلال لفظ الاثنين، ويعبر عن الجماعة من خلال الجمع، إلا إنه يجوز مخالفة ذلك الأصل إذا خُفي اللبس، فيكون التعبير عن الواحد بلفظ آخر، وعن المثني بغير لفظ، وعن الجمع كذلك حملًا على معنى ما أريد به ومن ذلك :

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية مادة حمل : ٦٧ .

(2) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم ناصح : 293 .

(3) الخصائص: ٤١٣/٢ .

(4) الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها، أحمد بن فارس : 142 .

1 - حمل المفرد على معنى التثنية :

ومن حمل الضمير المفرد على معنى المثنى في تفسير النحوي جاء في قوله تعالى :
 أَلَمْ يَلْمِ يَاقُونَكَ بِالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ [التوبة: ٦٢]، فقد استعمل كلمة (يرضوه) الدالة
 على المفرد بدل (يرضوهما) والتي تكون موافقة للسياق، وفسر النحوي ذلك من خلال
 قوله تعالى : " والله وسوله أحقُّ أن يُرضوه " ، الحق أن المراد جميع المنافقين الذين
 كانوا يحلفون للرسول والمؤمنين أنهم معهم في كل أمرٍ وكانوا يبطنون النفاق ويتربصون
 بالمؤمنين الدوائر، بدلالة قوله تعالى : " وسيلحفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يُهلكون
 أنفسهم والله يعلمُ إثمُ لكاذبون [التوبة: ٤٢]، وأفرد الضمير في قوله أن يرضوه؛ لأنهما أي
 الله ورسوله، في حكم مرضي واحدٍ إذ رضا الله هو رضا الرسول فكل منهم يستلزم
 الآخر (1).

أي إرضاء الله تعالى ورسوله أمر واحد لا اختلاف بينهما ومثل ذلك قوله تعالى من
 أطاع الرسول فقد أطاع الله ، وقوله: إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ [الفتح:
 10]، فلذلك جعل الضميرين ضميراً واحداً منبهة على ذلك لذا جاءت كلمة (يرضوه)
 بضمير الغائب المفرد وليس يرضوهما (2)، ولو قال: " يرضوهما لما أفاد هذا المعنى إذ
 يجوز في العبارة نفسها أن يكون إرضاء كل منهما في غير ما يكون به إرضاء الآخر،
 وهو خلاف المراد هنا، وكذلك لو قيل: " والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه " لا
 يفيد هذا المعنى أيضاً وفيه ما فيه من الركاكة والتطويل (3) .

وقيل في الكلام حذف والتقدير والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه فهما جملتان
 حذفت الأولى لدلالة الثانية عليها (4)، فالخبر حُذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو أولى
 من أن يحذف خبر الثاني لما فيه من التفریق بين المبتدأ وخبره، ولأن في ذلك التحديد
 جعل الخبر للأقرب إليه (1). وقدره الزمخشري والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك (2)
 ، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وقدّم رسوله على المسند المذكور ليفيد أهمية

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 8 / 297 .

(2) ينظر : لمسات بيانية في نصوص من التنزيل : 1 / 732 .

(3) التفسير الوسيط : 6 / 336 .

(4) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 8 / 298 .

إرضاء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، خشية أن تتصرف النفوس إلى إرضاء الله تتوانى في شيء من أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فنبه بهذا التقديم على أهمية إرضاء رسول الله (3).

ونقل عن المُبرِّد قوله: لا حذف في الكلام بل هو على التقديم والتأخير، تقديره: والله أحق أن يرضوه ورسوله، وذكر: أنه اقتصر على أحدهما؛ لأن رضا رسول الله رضا الله تعالى، فترك ذكره؛ لأنه دل عليه مع الإيجاز، وقيل: أنه لم يذكر تعظيماً له بإفراد الذكر (4). وقال الفراء المعنى ورسوله أحق أن يرضوه والله (5).

وهو من أدب التوحيد في الآية ما في قوله: (أحق أن يرضوه) من إفراد الضمير ولم يقل: أحق أن يرضوهما صوتاً لمقامه تعالى من أن يعدل به أحد، وقد روعي نظير هذا الأدب في قوله تعالى: أُوْحِي لِي بِمِيقَاتِ الْحَرَامِ [التحریم: 8] وقوله: أُوْحِي لِي بِمِيقَاتِ الْحَرَامِ [الفتح: ٢٦] (6).

2 - حمل المفرد على معنى الجمع :

ومثل هذا النوع قوله تعالى: أُوْحِي لِي بِمِيقَاتِ الْحَرَامِ [البقرة: ١٧]، قال: الذي استوقد ناراً ولم يقل:

(1) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين الدمشقي (ت761هـ): 1 / 65 .

(2) ينظر: الكشاف: 2/ 285 ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي (ت710هـ): 1 / 690 ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 3 / 87 .

(3) خصائص التركيب: 1 / 275 .

(4) ينظر: النكت في القرآن الكريم: 1 / 240 .

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1 / 445، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 331 .

(6) ينظر: الميزان في تفسير القرآن: 9 / 328 .

الذين استوقدوا نارًا، وجه النّقوي ذلك فقال : الذي في المقام يكون في اللفظ مفردًا وفي المعنى جمعًا بدليل قوله تعالى : (ذهب الله بنورهم) . وفي ذلك وجهان: "أحدهما: هو جنسٌ مثل (من) و(ما)، فيعود الضمير اليه تارةً بلفظ المفرد وتارةً بلفظ الجمع .

ثانيهما : أنه تعالى أراد الذين فحذفت النون لطول الكلام بالصلة⁽¹⁾، ومثله قوله تعالى : **وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** [الزمر:33]. قاله العكبري⁽²⁾. وقيل إن الذي ك(من) يكون للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الأخفش⁽³⁾، وذهب إلى ذلك ابن يعيش⁽⁴⁾ .

وذهب بعضهم إلى أن (الذي) نعت لاسم محذوف تقديره الجمع أو الفوج أو الفريق الذي استوقد ناراً⁽⁵⁾ وقال غيرهم : "إنما وحد كلّ من (الذي) و (استوقد)؛ لأن المستوقد كان واحداً من جماعة تولى الإيقاد لهم، فلما ذهب الضوء رجع عليهم جميعاً فقال بنورهم"⁽⁶⁾. والظاهر أن يقال: "ذهب الله بنوره وترك في ظلمات لا يبصر"، ولكن هذا يفسد المعنى، إذ يقضى بهذا الحكم على موقد النار، فيذهب بنوره الذي رفعه لهداية الناس، وحيث يقع هذا الحكم على غير المنافقين، من طالبي الهدى عنده. أمّا على ما جاءت عليه الآية الكريمة فتأخذ المنافقين وحدهم بجرمهم، فتحرمهم الإفادة من هذا النور الذي حولهم ثم لا تحرم المهتدين من ذلك الهدى⁽⁷⁾.

ويرى النّقوي "أنّ الجماعة مثلت بالواحد من خلال وضع الذي موضع الذين كقوله : (وخصتم كالذي خاضوا) ، وأطال الكلام الى أن قال أو قصد جنس المستوقدين وأريد

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 165 .

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1 / 32 .

(3) ينظر : همع الهوامع : 1 / 322 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 2 / 132 .

(5) ينظر : الكشف : 1 / 73 ، ومفاتيح الغيب : 2 / 313 .

(6) الجامع لأحكام القرآن : 212، وينظر : تفسير ابن كثير : 1 / 187 .

(7) ينظر : التفسير القرآني للقرآن : 1 / 37 .

الجمع أو الفوج الذي استوقد نارًا على أن المنافقين وذواتهم لم يُشَبَّهوا بذات المستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد أنما شَبِهت قصتهم بقصة المستوقد⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: **أَخْلَجْ لِمَ لِي لِي** □ □ □ □ □ □ □ □ [الطلاق: ١].
فسر التقوي أن قوله: **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ** ، الخطاب للنبي والمراد الأمة ولكن خصه الله تعالى بالذكر لأنه الرئيس المقدم جرى سبحانه في ذلك على المتعارف في توجه الخطاب إلى أشرف القوم فيما يراد منهم ويرشد إلى ذلك التعبير من الحكم بصيغة الجمع والإجماع في (طلقتم) على أن حكمه في الطلاق حكم أمته فأراد بالمفرد الجمع⁽²⁾.

3- حمل المثني على معنى المفرد :

وجاء في حمل المثني على معنى المفرد قوله تعالى:**أَبُيَاتُ** □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
[المائدة: ٦٤] ، فالسياق يقتضي أن يقول: "يده مبسوطة، فإنهم عبروا عنها بالمفرد بقولهم: (يد الله مغلولة) ولكنه عدل عن المطابقة لنكته تدق على الأفهام البدائية، وهي نفي الجسمية عنه سبحانه"⁽³⁾.

وفسر التقوي قوله تعالى: **بِلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانٍ** وفيه تكذيب لقولهم، والمعنى أن يديه مبسوطتان أي نعمه مبسوطة وفي تثنية اليد أقوال: "أحدهما : أنه أراد نعمة الدنيا ونعمة الدين، أو نعمة الدنيا ونعمة الآخرة .
الثاني : أن اليد بمعنى القوة أي ما قوتاه بالثواب والعقاب والغفران والعذاب، مبسوطتان بخلاف قولهم أن يده مقبوضة عن عذابنا .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 167 .

(2) ينظر : م . ن : ١٧ / ١٨٨ .

(3) إعراب القرآن وبيانه: 520/2 .

ولم يقل جنتيه؛ لأنهما جميعاً ملكه فصارا كالشيء الواحد، وقيل اكتفاءً بالواحدة عن التثنتين كما يكتفي بالواحد عن الجمع⁽¹⁾.

ومن ذلك قوله: أ ي ر □ □ ين □ □ [ق: ٢٤]، ذكر النحوي "وإنما قال ألقيا؛ لأنّ المأمور بالإلقاء هو الملكان الموكّلان عليه وقيل يجوز أن يكون على لفظ الاثنتين والمأمور واحد؛ لأنّه بمنزلة إلقاء اثنين في شدّته"⁽²⁾.

وبيّن السيوطي وقد سبقه الخليل والأخفش في ذلك: ومن سنن العرب أن تخاطب الواحد بلفظ الاثنتين نحو: إفعلا ذلك ويكون المخاطبُ واحداً⁽³⁾، أي أن تطلق المثني في بعض كلامها، ويراد به غير المثني تجميلاً فيحتمل وقوعه على الواحد والجمع ووقوعه على الواحد أكثر، وقد تأول بعض العلماء مقدمات بعض القوائد التي ابتدأها الشاعر بخطاب المثني أن المراد بها واحد، ويحتمل الجمع أيضاً⁽⁴⁾.
ومن ذلك قول امرئ القيس⁽⁵⁾.

فَقَا نَبِكُ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسُقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

خاطب واحداً، وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع الاثنتين؛ لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنتين على الواحد والجمع، وهذا الخطاب يحتمل الواحد والجماعة، ولم يتوسع العرب في إطلاق المثني على الجمع، ويرى النحوي بقوله "على فرض صحة النقل واستقامة المعنى لا ربط له بما نحن فيه؛ لأنّ المخاطب ليس بواحد"⁽⁶⁾، والخطاب في الآية منه تعالى، "وظاهر سياق الآيات أن المخاطب به هما الملكان الموكّلان

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 10 / 654 .

(2) م . ن : 16 / 204 .

(3) ينظر : المزهري في علوم اللغة وأنواعها : 1 / 264 .

(4) ينظر : الحمل على اللفظ والمعنى في ضوء القرآن الكريم : 147 .

(5) ديوان امرئ القيس: 1/ 14، ينظر: شرح القوائد العشر، أبو زكريا الشيباني(ت502هـ): 3/1، البيت من الطويل.

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 16 / 204 .

السائق والشهيد، واحتمل بعضهم أن يكون الخطاب إلى ملكين من ملائكة النار وخزنتها⁽¹⁾.

4 - حمل الجمع على معنى المفرد :

ومما جاء على هذا الأمر قوله تعالى: أُمَّ □ □ □ □ بِرٍ بِرٍ بِرٍ [المؤمنون:99]، وهنا جاء بلفظ الجمع (ارجعون) مع أن المتكلم واحد ، قال السيوطي: "ومن سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع فيقال للرجل العظيم: انظروا في أمري"⁽²⁾، فهو جمع للتفخيم والتعظيم، وذلك أنه يخبر عن نفسه فيه بما تخبر به الجماعة، كقوله: ^{أُمَّ} إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ [ق:43] ، وكقوله تعالى: ^{أُمَّ} إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ [الحجر: 9]، فجاء خطابه عن نفسه، يُعْظَمُ ذاته، هذا قول الزجاج⁽³⁾.

فذكر بالتوحيد ثم بالجمع وإنما ذلك؛ لأن الكافر استعان أولاً بالله تعالى، ثم رجع إلى مسألة الملائكة الذين يتولون قبض روحه، فأتى بلفظ الجمع لأنهم جماعة، ووجد أولاً لأن الله واحد. وقال بعضهم: إنه إنما جمع؛ لأن الجبار يخبر عن نفسه بلفظ الجماعة تعظيماً، فخطب كما تخاطب الجماعة، فجرى أول الكلام على التوحيد وآخره على لفظ الجمع للتعظيم⁽⁴⁾. وقيل: إنه جمع الضمير في قوله (ارجعون) ليدل على التكرار، أي بمعنى: رب ارجعني ارجعني⁽⁵⁾.

(1) الميزان في تفسير القرآن : 355/18 .

(2) المزهري في علوم اللغة : 1 / 263 .

(3) ينظر :معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3 / 138، و زاد المسير في علم التفسير: 3 / 270، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور : 13/185، والتحرير والتنوير: 18 / 123 .

(4) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد القيرواني(437هـ) : 7 / 5000 ، وتفسير ابن فورك(ت406هـ) : 1 / 98 .

(5) ينظر : النكت في القرآن الكريم، أبو الحسن القيرواني(479هـ) : 1 / 353 ، وإعراب القرآن للأصبهاني : 1 / 264 ، وفتح القدير:3/589 .

ويتضح من ذلك أنه أراد بالمساجد في الآية الكريمة المسجد الحرام فذكر لفظ الجمع وأراد به الأفراد تعظيمًا له.

5 - حمل الجمع على معنى المثنى :

والذي جاء على هذا قوله تعالى: أ^خ لم لي لي بي □ □ □ □ □ □ □ □
□ [الأعراف: ٢٣]، ذكر هنا (أنفسنا) ولم يقولوا (نفسينا)، ووجه النحوي ذلك في قوله تعالى: أ^أ قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا، بأن القائلين هما آدم وحواء (عليهم السلام)، أي اعتراف آدم وحواء ربنا ظلمنا أنفسنا، فذكر الجمع وأراد به المثنى⁽¹⁾.

ومثله قوله تعالى: أ^أ ير □ □ ين □ □ □ □ □ □ □ □
مخ بم به تج [الحج: ١٩]، فقد ذكر "لفظ المثنى (هذان خصمان)"، ثم أعاد عليهما الضمير واو الجماعة في (اختصموا) للجمع، ولم يقل اختصما، وعلل النحوي ذلك بقوله "أنما قال اختصموا بصيغة الجمع لأنّ الخصم مصدر وأريد به هنا الفريق فلذلك جاء اختصموا مراعاةً للمعنى إذ تحت كلّ خصم أفراد، وقيل أراد بالخصمين القبيلتين وخصومهم"⁽²⁾.

وكذلك جاء فيه حمل لفظ الجمع على المثنى قوله تعالى: أس^س □ □ □ □ □ □ □ □
□ □ □ □ □ □ [الأنبياء: ٣٣]، وفي هذه الآية أعاد ضمير (الواو) بالجمع في قوله (يسبحون) إلى الشمس والقمر وهما مثنى، ووجه النحوي قوله: (يسبحون)، بواو الجمع، إنمّا جمع؛ لأنّ ثم معطوفًا محذوفًا تقديره: والنجوم، ولذلك عاد الضمير مجموعًا ولو لم يكن ثم معطوف محذوف لكان، يسبحان مثنى⁽³⁾. أي: يشمل النجوم بالجمع فيعود الضمير إليها، فهي وإن لم تكن مذكورة نصًّا فهي مذكورة ضمنا⁽⁴⁾.

(1) ينظر: ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 188/7.

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 11 / 535.

(3) ينظر: م. ن: 11 / 399.

(4) ينظر: تفسير المنير للزحيلي: 47/17.

وقال بعض المفسرين الضمير للشمس والقمر والمراد بهما جنس الطوالع المتكرر كل يوم وليلة، جعلوها متكاثرة لتكاثر مطالعها وهو السبب في جمعها بالشموس والأقمار، وإلا فالشمس واحد والقمر واحد، قاله الزمخشري ثم قال وإنما جعل الضمير واو العقلاء للوصف بفعلهم وهو السباحة⁽¹⁾.

وعقب النحوي على قول الزمخشري بقوله: "(يسبحون) أي يسبح جميع الشموس والأقمار في أفلاكهم فالتكاثر ليس بحسب مطالعها كما زعمه الزمخشري بل بحسب أنفسها وذواتها فالمعنى أن جميع الشموس والأقمار كل واحد منها في فلكٍ تخص به يدور ويسبح وإنما قال: يسبحون بواو الجمع الثابت للعقلاء؛ لأن هذا الوصف أعني به السباحة وصف لهم لا لها كما قال تعالى: (رأيتهم لي ساجدين)، وذلك لأن السجدة من أفعال الأدميين ولذلك قال رأيتهم ولم يقل رأيتهما"⁽²⁾.

ونقل عن الكسائي قوله: "يسبحون لأنه رأس آية، كما قال: نُحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ [القمر: 44] ، ولم يقل منتصرون"⁽³⁾. وقيل: التقدير: "كلها، والخبر: (يسبحون) ، وأتى بضمير الجمع على معنى (كل)، وذكره كضمير من يعقل؛ لأنه وصفها بالسباحة، وهي من صفات من يعقل"⁽⁴⁾. لأن الشيء المعظم عند العرب يعامل معاملة العاقل وإن لم يكن عاقلاً كقوله تعالى: "أوهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون" فجمع ذلك جمع من يعقل لعظمه عنده، وشأن العرب هذا⁽⁵⁾.

(1) ينظر : الكشاف : 115/3 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 399 .

(3) إعراب القرآن للنحاس : 3 / 50 .

(4) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 917 .

(5) ينظر : الإفادات والإتشادات، للشاطبي(ت790هـ) : 11/1 .

المبحث الثاني : الحمل على المعنى من جهة التذكير والتأنيث.

من عادات العرب وسننهم ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه كما يقولون: ثلاثة أنفس فحملوا النفس والتي هي مؤنثة على معنى الإنسان أو معنى الشخص⁽¹⁾. فمبدأ (الأصل والفرع) من الأمور التي اتبعتها النحاة القدماء، فقد ذهبوا إلى أن رد الفرع إلى الأصل واسع جداً، وبهذا يكون: تذكير المؤنث وإن كان مخالفاً للقاعدة فهو مقبول عندهم؛ لأنه من قبيل رد الفرع إلى الأصل، إذ التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع، ولذلك يقول ابن جني: "وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل"⁽²⁾. فالمذكر أشد تمكناً وهو أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أن ذكر هو أم أنثى، والشيء ذكر، فعلامة التنوين تكون للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستتقلون⁽³⁾.

(1) ينظر : فقه اللغة وسرر العربية : 1 / 230 .

(2) الخصائص : 2 / 417 .

(3) ينظر : الكتاب : 1 / 22 .

وبيّن الفراء ذلك بقوله : " وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل ويكون في معنى تأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة "(1) .
فالتذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بد من دليل عليهما، وبما أن المذكر أصل، والمؤنث فرع عليه، لم يحتج المذكر إلى علامة، واحتاج المؤنث إلى ذلك؛ لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانيًا لم يكن بد من علامة تدل عليه"(2)0

ويوضح أبو بكر بن الأنباري(ت328هـ)، ما سبق بقوله : " اعلم أنّ المذكر والمؤنث إذا اجتمعا، غلب المذكر على المؤنث . تقول من ذلك : الرجل والمرأة قاما وقعدا وجلسا، ولا يجوز قامتا وقعدتا وجلستا؛ لأن المذكر يغلب المؤنث لأنه هو الأصل والمؤنث مزيد عليه"(3)، وقد جاء به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد(4)، وحمل الثاني على لفظ الأول سواء كان ذلك اللفظ أصلا أو فرعا أو غير ذلك(5) .

1 - تذكير المؤنث:

يرى النحاة أن تذكير المؤنث على الرغم من كونه خروجًا عن القواعد المتبعة في التطابق اللغوي فإنه يستند إلى بعض الأصول النحوية، وأهم هذه الأصول أن في تذكير المؤنث نوعًا من الرجوع إلى الأصل؛ فإن تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر وذلك لأن التذكير هو الأصل والتأنيث هو الفرع، وبذلك يعدُّ من أهم نتائج ذلك الاتفاق المعروف برد الفرع إلى الأصل(6). وقد ورد هذا الأسلوب في تفسير النحوي :

تذكير الرحمة :

-
- (1) معاني القرآن للفراء : ١٢٦/١ .
 - (2) ينظر : شرح المفصل: ٨٨/٥ .
 - (3) المذكر والمؤنث : 2 / 278 .
 - (4) ينظر : الخصائص : ٤١١ / ٢ .
 - (5) ينظر : الفوائد المشوق إلى علوم القرآن لابن القيم : ١٠٤ .
 - (6) ينظر : الألفاظ المهموزة ، لابن جني : 1 / 50 ، واصول التفكير النحوي : ٣١١ .

منه قوله تعالى: أ □ □ □ □ □ سم □ □ □ □ [الأعراف: ٥٦]، ذكر هنا (قريب) ولم يقل (قريبة)، اختلف أهل اللغة في حذف التاء من قريب في صفة الرحمة على آراء، فقد وضح النحوي ذلك" وذكر أنّ في المقام بحثين: "الأول : أن الرحمة مؤنثة فقياسها أن يُخبر عنها إخبار المؤنث فيقال قريبة، وقد أُجيب عنه . أمّا أولاً: بأنّ الرحمة بمعنى الإحسان .

ثانياً : بأنّها مصدر وحقّ المصدر التذكير كقوله تعالى: فمن جاءه موعظةً .

ثالثاً : بأنّ الرحمة والرّحم واحد وهي بمعنى العفو والغفران .

رابعاً : بأنّ ما لا يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره .

الثاني : لم قال تعالى قريب من المحسنين ولم يقل واصل إليهم مثلاً، والذي يختلج بالبال في التعبير بالقرب هو أنّ المحسن إذا كان إحسانه على سبيل الإخلاص له تعالى فهو يحسن إليه وإن كان بغير ذلك فلا وعليه فالمحسن أقرب الى إحسان الله من حيث أنّه أتى بالفعل وأمّا المُحسن فهو أبعد من إحسانه؛ لأنّه لم يأتِه ونظير ذلك قال تعالى : اعدلوا هو أقرب للتقوى [المائدة : ٨]"(1) .

ونقل عن الخليل قوله: "القريبُ والبعيد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع. وقيل في قوله تعالى: إنّ رحمتَ الله قريبٌ : لا يجوز حمل التذكير على معنى أنّ فضل الله؛ لأنّه صرفُ اللفظ عن ظاهره، بل لأنّ اللفظ وضع للتذكير والتوحيد"(2).

ويمكن أن تكون الرحمة ها هنا في معنى المطر قاله الأخفش. وذكر بعضهم: هذا دُكّر ليفصل بين القريب من القُرب، والقريب من القرابة(3).

فإذا كان قريب في معنى المسافة يذكّر ويؤنث، وإذا كان قريب النسب يؤنث بلا اختلاف بينهم ذكره الفراء(1). وقيل (قريب) نعت لمذكر محذوف أي : (شيء قريب)،

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 7 / 271 .

(2) تاج العروس مادة (قرب): 4 / 7 ، وينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 4 / 241 .

(3) ينظر : معاني القرآن، للأخفش : 1 / 327، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج: 2 / 344 ، وفتح القدير : 2 / 243 ،

و بحر العلوم للسمرقندي(ت373هـ) : 1 / 522 .

[الكهف: ٩٨]، بين النحوي سبب مجيء اسم الإشارة (هذا) مذكراً على الرغم من أنه قد أخبر عنه بال مؤنث (رحمة) وهي بمعنى انتهاء عمل، أي قال ذو القرنين لهم، هذه أي هذا السدّ نعمة من الله ورحمة منه على عباده، أو هذا الاقدار والتّمكين من تسويته رحمة من ربّي ، ففي الكلام حذف وتقديره فلما أكمل بناء السدّ واستوى واستحكم قال هذا رحمة من ربي (1).

قال أبو سعيد: "يُريد أن تذكر هذا مع تأنيث شاة كتذكير هذا مع تأنيث رحمة. والتأويل في ذلك كأنك قلت: هذا الشّيء شاة، وهذا الشّيء رحمة من ربّي" (2).

وذكر بعضهم أنّه قد أشير الى الرحمة هنا بواسطة اسم الإشارة الدال على المفرد المذكر ، وذلك لأن معنى الرحمة هو الفضل والإنعام، فكأنه قيل: ولذلك الفضل أو لذلك الإنعام خلقهم، وكأنه قيل في الآية الأخرى هذا فضل من ربي، ونظير ذلك من الشعر مما لم يذكره المؤلف قول الخنساء (3):

فذلك يا هِنْدُ الرّزِيَّةُ فاعلمي ونيران حَرَبٍ حين شب وقودها .

فقد أشارت باسم الإشارة الموضوع للمفرد المذكر في قولها "فذلك" إلى الرزية وهي مؤنثة لأنها أرادت من الرزية الرزء أو الخطب أو نحو ذلك (4) .

فالذي ذهب إليه النحوي هو الأرجح؛ لأنه الأقرب إلى سياق الآية ووضوح المعنى، أي ما وعد الله بأنّه يفعل له لابدّ من كونه فأنّه حقّ وهو لا يخلف وعده وفيه إشارة إلى أنّ السدّ أيضاً لا يبقى كغيره من الجبال فأنّ الدنيا وما فيها في معرض الفناء.

تذكير الشمس :

جاء في قوله تعالى : أأ □ □ □ □ □ □ □ [الأنعام: ٧٨]،

(1) ينظر : م . ن : 38/11 .

(2) كتاب العدد في اللغة، لابن سيده (458هـ) : 46/1 .

(3) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، أبو الفتح العباسي (963هـ) : 352 / 1 ، البيت من الطويل .

(4) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : 629/2 .

فسر النحوي قوله تعالى: "بازغة" ولم يقل بازغاً باعتبار تأنيث الشمس معنى ثم قال هذا ولم يقل هذه، باعتبار اللفظ، وقيل هذا الشيء الطالع، وقال بعضهم أن الشمس تذكر وتؤنث فأنثت أولاً على المشهور وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة مراعاةً ومناسبةً للخبر فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث وأما من لم ير فيها إلا التأنيث فقال: هذا لكونه إشارة إلى المرئي أو النير⁽¹⁾ 0

وقدره الأخفش هذا الطالع⁽²⁾ 0 وقيل التقدير: "هذا النور الطالع ربي؛ ليكون المخبر والمخبر عنه جميعاً على التذكير كما كانا جميعاً على التأنيث في: (رأى الشمس بازغة)"⁽³⁾، وقيل: هذا، والشمس مؤنثة يرجع إلى المعنى؛ لأن الشمس بمعنى الضياء والنور، فحمل الكلام على التأويل، وأعان على التذكير أيضاً أن الشمس ليس فيها علامة التأنيث والذي يكون خالي من علامة التأنيث يجوز أن يذكر⁽⁴⁾. وقال بعضهم ذكر اسم الإشارة لتذكير الخبر والمقصود منه رعاية الأدب، وصيانة للرب عن شبهة التأنيث تعظيماً⁽⁵⁾.

وجوز أبو حيان تذكير (هذا) والشمس مؤنثة، على أكثر لغة الأعاجم؛ لأنهم لا يفرقون بين المذكر والمؤنث في الإشارة ولا في الضمائر، ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المذكر والمؤنث سواء في ذلك عندهم⁽⁶⁾. وتعقب الألويسي ذلك بقوله: وهذا يظهر لو حكي كلامهم بعينه في لغتهم أما إذا عبر عنه بلغة العرب فالمعتبر حكم لغة العرب. وقد ذكر غير واحد بأن العبرة في التذكير والتأنيث بالحكاية لا المحكي ... ، وإذا تتبعنا ما وقع في النظم الكريم رأيتنا إنما يراعى فيه الحكاية على أن القول بأن محاوره إبراهيم عليه السلام كانت بالعجمية دون العربية مبني على أن إسماعيل عليه السلام أول من تكلم بالعربية والصحيح خلافه⁽⁷⁾.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 670/6 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 306، وجامع البيان في تأويل القرآن : 17 / 240 .

(3) مجمع البيان للطبرسي: 70/4 .

(4) ينظر : التفسير الوسيط : 2 / 291، وتفسير القرآن للسمعاني / 2 / 120 .

(5) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2 / 169، ومفاتيح الغيب: 13 / 46 .

(6) ينظر : تفسير البحر المحيط : 4 / 172 ، وتفسير المنار ، محمد رشيد الحسيني: 7 / 468 .

(7) ينظر : روح المعاني : 201/7 .

ويرى الدكتور نجاح العبيدي "أن هناك سبباً آخر في تذكير المؤنث وهو أنّ هذا التذكير حاصل بسبب السياق، فسياق الآيات من البداية إلى نهاية الآية (78) زاخرة بلفظ المذكّر ، فلفظة (كوكبًا) ولفظة (أفل) و (الأفلين) و (القمر) كلها دالة على المذكّر، وكأنه جارٍ على نمط واحد، وليس من الملائم - سياقياً - أن يأتي لفظ مؤنث يتوسط ذلك، فينكسر السياق، ويذهب رونقه، وهذا بعيد كل البعد عن الأسلوب القرآني المعجز"⁽¹⁾.

تذكير الموعظة :

ومن تذكير المؤنث على تأويله بمذكر جاء في قوله تعالى: $\square \square \square \square \square \square$ $\square \square \square \square \square \square \square \square \square \square$ $\square \square \square \square \square \square \square \square \square \square$ [البقرة: 275]، علل النحوي تذكير الفعل (جاء) وأن كان الفاعل مؤنثا بقوله : "أنّما لم تثبت التاء في الفعل (جاءه)؛ لأنّ تأنيث الموعظة غير حقيقي فالموعظة والوعظ بمعنى لا تظلمون ولا تُظلمون بتسمية الفاعل في الأول وتركها في الثاني"⁽²⁾ .

قال الزجاج: "كلّ تأنيث ليس بحقيقيّ، فتذكره جائز، ألا ترى أن الوعظ والموعظة معبران عن معنى واحد"⁽³⁾؛ فلذلك جاء التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى، وحجّة أخرى لما فرق بين اسم المؤنث وفعله بالهاء ذكر الفعل لأن الفاصل صار كالعوض منه⁽⁴⁾.

وقرأ أبيّ والحسن: فمن جاءته موعظة⁽⁵⁾. قال الواحدي: "وكلتا القراءتين قد جاء التنزيل به؛ قال: $\square \square \square \square \square \square \square \square \square \square$ $\square \square \square \square \square \square \square \square \square \square$ [يونس: 57]، وقال: $\square \square \square \square \square \square \square \square \square \square$ $\square \square \square \square \square \square \square \square \square \square$ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ

(1) إشكالية المعنى في الجهد التفسيري : 180 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 132 .

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 1 / 358، وينظر: الجامع لأحكام القرآن : 7 / 227 .

(4) ينظر : حجة القراءات : 1 / 95 ، ومشكل اعراب القرآن : 1 / 143 .

(5) ينظر : الكشف : 1 / 321 ، والكشف والبيان عن تفسير القرآن : 2 / 283 .

رَبِّهِ [البقرة: 275]، فالتأنيث هو الأصل، والتذكير يحسن إذا كان التأنيث غير حقيقي، لا سيما إذا وقع فاصل بين الفعل والفاعل⁽¹⁾ 0

وهو ما ذكره الفراء قائلًا: " إذا كان الفعل في مذهب مصدر مؤنثًا مثل : العاقبة، والموعظة ، والعافية ، فإنك إذا قَدِّمْتَ فعله قبله أُنثتَه وذكَّرتَه"⁽²⁾، وهو ما ذهب إليه بعض المحدثين بقوله: " تأنيث المصدر مجازي؛ لأنه يدل على معنى مجرد كما أنه قد يدل على مصدر آخر مرادفٍ له، ولذلك جاز في الفعل الذي يتقدمه التأنيث والتذكير"⁽³⁾. والصواب أنه ذكَّرَ الفعل (جاء)؛ لأنه حمل الفاعل المؤنث (موعظة) على معنى (الزجر والنهي) أي انصرف إلى المعنى، يعني ذلك فمن جاءه زجر ونهي وتذكير من ربه فانتهى أي فأنزجر وتذكر واعتبر فله ما سلف أي فله ما أخذ وأكل من الربا قبل النهي ولا يلزمه ردّه⁽⁴⁾ .

وفي قوله تعالى: أ نى نى نى نى نى نى [هود: ٦٧]، علل النحوي حذف التاء عن الفعل ثلاثة أوجه: "أحدهما : الفصل بين الفعل والفاعل. ثانيها : أن التأنيث غير حقيقي .

ثالثها : أن الصيحة بمعنى الصياح فحمل على المعنى"⁽⁵⁾ . وهذا حسن مستقيم؛ وذلك لأن هناك شيئين حسنا التذكير هنا: أحدهما الفصل بقوله الذين ظلموا، والآخر أن التأنيث ليس بحقيقي. بل إذا جاز تذكير فعل (الصيحة) مع أن فيها علامة تأنيث فهو من النار التي لا علامة تأنيث فيها أمثل⁽⁶⁾. وذكَّرَ الفعل (أخذ) لأن الصيحة والصياح ها هنا واحد مع كون التأنيث غير حقيقي⁽⁷⁾.

(1) التفسير الوسيط : 2 / 80 ، وينظر : الباب في علوم الكتاب : 6 / 490 .

(2) معاني القرآن للفراء : 1 / 356 .

(3) الحمل على المعنى في العربية : ١٧٨ .

(4) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 3 / 134 .

(5) م . ن : 9 / 134 .

(6) ينظر : المحتسب : 2 / 111 .

(7) ينظر : فتح البيان في مقاصد القرآن، لابي الطيب القنوجي(1307هـ): 6 / 202، والتفسير الوسيط: 2 / 580

فالحذف فيه مع الفصل حسن، قال تعالى: **فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى** [البقرة: 275]، وهو كثير، فإن كثر الفصل ازداد حسناً، (ومنه) (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ)، فالحذف والإثبات هنا جائزان والحذف أحسن، فجاء الفعل في الآية الأولى على الأولى، ثم ورد في قصة شعيب وهي الثانية بإثبات علامة التأنيث على الوجه الثاني، جمعاً بين الوجهين " (1) 0.

وإنما فرق بين المؤنث، وهو الصَّيْحَةُ، وبين فعله المذكر، وهو (أخذ) الذي حذف منه التاء من خلال فاصل، فقام الفاصل مقام التأنيث، وقد ذكر وأخذت في آخر السورة في قصة شعيب، فجرى بالتأنيث على الأصل ولم يعتد بالتفرقة (2). وقد يكون السبب الأقوى في تأنيث الفعل هو اجتماع ثلاث أشياء مؤنثة الألفاظ دالة على العذاب الذي أهلكوا به، وقد أشارت (الرجفة)، (الظلة)، (الصيحة) إلى ما أصابهم من العذاب، فغلب التأنيث في هذا المكان من سورة هود (3)، وتابعه في ذلك الكرمانى (4)، فإنَّ الرجفة بدأت بهم، فأصحروا إلى الفضاء خوفاً من سقوط الأبنية عليهم، فصهرتهم الشمسُ بحرهما ورُفَعَت لهم الظلة فأهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس فنزل عليهم منها العذاب وفيه الصيحة فكان ذِكْرُ الصيحة مع الرجفة والظلة أحسن من ذكر الصياح وكان ذكر التاء (5) 0 ونقل الكرمانى قول الخطيب: "لما جاءت في قصة شعيب مرّة (الرجفة) ومرّة (الظلة) ومرّة (الصيحة) ازداد التأنيث حسناً" (6).

وفي قوله تعالى: **أَأْتَىٰ تَمَّ قَه** [القيامة: ٩]، ذكرت في الآية الكريمة لفظة (الشمس) مؤنثة، و(القمر) مذكراً لفعل واحد مذكر وهو (جمع)، وعلل النحوي مجيء فعل الفاعل المؤنث مذكر بقوله في معناه أي جمع بينهما في ذهاب ضوئهما

(1) ملاك التأويل، لابي جعفر الغرناطي(708هـ) : 2 / 259 .

(2) ينظر : مشكل إعراب القرآن: 1 / 368، والموسوعة القرآنية: 4/219 .

(3) ينظر : درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي(ت420هـ) : 2/766 - 767 .

(4) ينظر : البرهان في توجيه متشابه القرآن : 1 / 146 .

(5) بدائع الفوائد لابن القيم : 1 / 126 .

(6) البرهان في توجيه متشابه القرآن: 1/146 .

فلا ضوء للشمس كما لا ضوء للقمر بعد خسوفه، وإنما قال وجمع ، ولم يقل، وجمعت، لأنّ المعنى جمع بينهما وقيل هو على تكليف المذكر كما قد يعبر عنهما "بالبيّنة والقمرين" (1).

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أنّ تذكير الفعل في بعض آيات القرآن الكريم أي التي لم تلحق فيه علامة التانيث مع الفاعل المؤنث نسبة معينة، وهو مرتبط بالمعنى والسياق بالمقارنة بالأماكن التي لحقت بها العلامة وهي أضعاف التي لم تلحق بها(2).

وجاء في قوله تعالى : أ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [هود: ٥٢]، علل النحوي مجيء مدرارًا حال من السماء ولم يؤنث مع أنه حال من مؤنث، وأما لم يؤنثه لوجهين : "أحدهما : أنّ المراد بالسماء السحاب فذكر مدرارًا على المعنى

الثاني : أنّ مفعلاً للمبالغة وذلك ليستوي فيه المذكر والمؤنث مثل فعول كقبور وفعيل كبغّي" (3)، وهو ما ذكره العكبري (4). وقيل فيه إضمار أي: يرسل ماء السماء عليكم، وقيل: المراد بالسماء المطر، كما في قول الشاعر جرير (5):

إذا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

فالسماء تحتمل معنيين: المطر، والنبات، فاستخدم المعنيين بقوله: إذا نزل السماء يعني المطر ورعيناه، يعني النبات (6).

والمدرارا: كثير الدرور، وهو التحلب بالمطر، ولم يؤنث لأن مفعلا لا يؤنث نقول: امرأة مئناث ومذكار، أو على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إرسالا مدرارا (7).

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 17 / 432 .

(2) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، 8 / 449 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 112 .

(4) ينظر : التبيان في أعراب القرآن : 2 / 703 .

(5) أدب الكاتب : 1 / 97 ، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص : 2 / 260 ، البيت من [الوافر] .

(6) البديع في نقد الشعر، أبو المظفر الشيرازي (ت 584هـ) : 1 / 82 .

(7) ينظر : فتح القدير : 5 / 375 .

2 - تأنيث المذكر :

ومن ذلك جاء قوله تعالى: أأ □ □ □ □ □ [القيامة: ١٤]، فقد جاء بالخبر (بصيرة) مفرد مؤنث مع تذكير المبتدأ المفرد (الإنسان)، ووضح النحوي المعنى بقوله أن الإنسان له بصيرة بنفسه فيعلم ما يفعل وما فعل⁽¹⁾.

وقال الأخفش: "جعله هو البصيرة، كما تقول للرجل أنت حجة على نفسك"⁽²⁾. قيل المراد بالإنسان الجوارح؛ لأنها شاهدة على نفس الإنسان فكأنه قال بل الجوارح على نفس الإنسان بصيرة وقيل الهاء في قوله: بصيرة يسميها أهل الإعراب هاء المبالغة كالهاء في قولهم فلان علامة و داهية ورواية⁽³⁾.

ويرى أبو حيان أن الهاء للمبالغة، لكنه اختار التاء للتأنيث حملاً على معنى الجوارح، قال: "أنث لأنه أراد جوارحه؛ أي جوارحه على نفسه بصيرة"⁽⁴⁾. وقيل التقدير: "بل الإنسان على نفسه من نفسه بصيرة جوارحه شاهدة عليه يوم القيامة"⁽⁵⁾.

وقال العكبري هو حجة بصيرة على نفسه؛ ونسب الإبصار إلى الحجة لما ذكر في بني إسرائيل. وقيل: "بصيرة هنا مصدر، والتقدير: ذو بصيرة؛ ولا يصح ذلك إلا على التبیین"⁽¹⁾.

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن: 17 / 435 .

(2) معاني القرآن للأخفش، 577/2، وينظر: فتح القدير: 5 / 406، وفتح البيان في مقاصد القرآن: 14 / 439.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 19 / 100 .

(4) تفسير البحر المحيط، 10 / 347 .

(5) إعراب القرآن لأصبهاني: 1 / 485، وينظر: النكت في القرآن الكريم: 1 / 528 .

وقال بعضهم الآخر " أن المعنى ملائكة بصيرة، وهم الكاتبون، والتاء على هذا للتأنيث"⁽²⁾ وذكر بعض المفسرين تقدير الكلام بل الإنسان على نفسه بصيرة أي شاهد فحذف حرف الجرّ ويجوز أن يكون بصيرة نعتاً لاسم مؤنث تقديره (بل الإنسان على نفسه عين بصيرة) وأنشد الفراء "كأن على ذي العقل عيناً بصيرة"⁽³⁾ .

وقال صاحب الكشاف: " (بصيرة) حجة بيّنة وصفت بالبصارة على المجاز كما وصفت الآيات بالإبصار " في قوله : **فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً** [النمل : ١٣] ⁽⁴⁾. وذكر الثعلبي: أن أبان بن ثعلب قال: "البصيرة والبيّنة والشاهد بمعنى واحد ، ونحوه للهروي قال : والمعنى على هذا التأويل: أن في الإنسان وفي عقله وفطرته حجةً وشاهدًا مُبصِرًا على نفسه"⁽⁵⁾.

ويرى النحوي في حلّ هذا الإشكال هو " أن الأصل في الآية بل الإنسان على نفسه بصيرة ولا يبعد أن تكون الآية المنزلة في الكتاب كذلك، كما يحتمل أن تكن الآية بل الإنسان على نفسه بصيرة فألحقت التاء في آخر الآية رعاية للسّمع بدليل قوله: معاذيرة وعلى هذا فالتاء ليست للتأنيث والوجه الأول أقوى في النّظر فأن تدوين الآيات في الكتابة غير نزولها إذ من المحتمل اشتباه الكتاب وعدم تفتن القراء بذلك وإنما قلنا ذلك لأن معنى الآية لا يستقيم بغير ذلك والوجوه المذكورة في التفاسير عليّة لا يعتمد عليها، والتقدير خلاف الأصل"⁽⁶⁾ 0

وفي قوله تعالى : **أَأَنْتَ أَكْبَرُ** [الأنعام: ١٦٠]، فسّر النحوي قوله : "عشر أمثالها) بالإضافة أي فله عشر حسنات أمثالها ويقرأ بالرفع والتثنية على

(1) التبيان في إعراب القرآن : 2 / 1254 .

(2) اللباب في علوم الكتاب: 19 / 555 .

(3) ينظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 10 / 86 ، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن للبخاري : 5 / 184، ومعتك الاقران : 2 / 88 .

(4) الكشاف: 4 / 661 .

(5) الجواهر الحسان في تفسير القرآن : 5 / 522 .

(6) ضياء الفرقان في تفسير القرآن ، 17 / 436 .

تقدير فله حسنات عشر أمثالها وحذف التاء من عشر لأن الأمثال في المعنى مؤنثة للإضافة إلى المؤنث⁽¹⁾.

أي: "أمثال الحسنات العشر التي حسنة العامل موازنة لها، فالهاء في (أمثالها) ترجع على الحسنات المحذوفة، وفي حذف الهاء من عشر دليل على أن المعنى: فله عشر حسنات أمثال (حسنة)، وهو من باب حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إن قدرت الانفصال في (أمثالها)، أي: (أمثال لها)، وإن لم تقدر الانفصال، فهو من باب حذف المبدل منه وإقامة البديل مقامه"⁽²⁾.

فحذفت الحسنات وأقيمت الأمثال التي هي صفتها مقامها، والتقدير فله عشر حسنات أمثالها مثل قوله: عندي عشرة نسابات، أي عندي عشرة رجال نسابات⁽³⁾.

وذكر أبو علي الفارسي: قوي التأنيث في (عشر أمثالها) لما كان الأمثال مضافاً إلى مؤنث، والإضافة إلى المؤنث يحسن فيه التأنيث، وإن كان مذكراً نحو (تلتقطه بعض السيارة)⁽⁴⁾

وقيل لأن (أمثال) ليس هو المعدود، وإنما هو صفة لموصوفٍ محذوفٍ فروعياً في العدد من جهة المعنى، والأصل: عشر حسنات أمثالها. حينئذٍ روعي الموصوف المحذوف المنوي، ولذلك قاعدة العرب: " أن الأصل إذا حُذِفَ الشيء قد يكون مُراعياً منوياً وقد يُحذف ولا يراعى بأن يصير نسبياً منسياً، إذا صار منوياً حينئذٍ يُلاحظ في القواعد، وهذا واضح بيّن هنا"⁽⁵⁾.

(1) م . ن : 7 / 129 .

(2) الهداية إلى بلوغ النهاية : 3 / 2257 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 42 .

(4) ينظر : التكملة لابي علي الفارسي: 73 ، والجامع لأحكام القرآن : 7 / 150 .

(5) شرح الفية ابن مالك : 117 / 3 .

وقيل: " هو من باب مراعاة المعنى، لأن الأمثال في المعنى مؤنثة، لأن مثل الحسنة حسنة، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها"⁽¹⁾، أي معناه أن المذكر عبارة عن مؤنث، فاهتم بالمراد دون اللفظ⁽²⁾ .

وفي قوله تعالى: **أَلَمْ يَلْمِزْكَ أَهْلُكَ إِذْ يَدْعُونَكَ إِلَىٰ طَعْنِ الثَّوَابِ**، عُلَّ النَّقْوِي تأنيث المذكر في قوله (فأقع لونها)، فقال وتأنيث اللون ها هنا لوجهين: "أحدهما : أن اللون صفة ها هنا فحمل على المعنى .

الثاني : أنه مضاف الى المؤنث فأنث كما تقول (ذهب بعض أصابعه)"⁽³⁾، وكقوله تعالى : **يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ** [يوسف: ١٠] .

(1) معترك الاقران : 1 / 196 ، والكليات : 1 / 821 .

(2) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٥ / ٢٣٦ .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 1 / 426

المبحث الثالث : التضمين

التضمين لغة : " (ضمن) ، الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء يحويه من ذلك قولهم : (ضمنت الشيء) إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضمناً من هذا؛ لأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته"⁽¹⁾. وقال ابن منظور: "الضمين هو الكفيل، ضمن الشيء ضمناً أو ضماناً وضمنه إياه أي كفله"⁽²⁾.

التضمين اصطلاحاً:

قال ابن جني : " أعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"⁽³⁾، وذكر الزركشي معنى التضمين إذ قال : " التضمين هو إعطاء شيء معنى شيء، وتارة يكون في الاسماء ، وفي الأفعال، وفي الحروف، فأما الأسماء فهو أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسميين جميعاً، وأما في الأفعال، فإن تضمن فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً؛ وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله أو تأويل الفعل

(1) معجم مقاييس اللغة ، مادة(ضمن): ٣/٣٧٢ .

(2) لسان العرب : 13 / 257 .

(3) الخصائص: 2/ 310 .

ليصح تعديه به ...⁽¹⁾، ويعرفه ابن هشام بقوله : " قد يُشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً"⁽²⁾، وفائدته لتؤدي الكلمة مؤدَى كلمتين⁽³⁾ . وهو ما ذهب إليه الأشموني⁽⁴⁾ .

وقيل أن الغاية من التضمين ما ذكره الزمخشري بقوله : " الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ "⁽⁵⁾ . فالتضمين على ما ذكر له أمر لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأسلوب مختصر، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، وهذه هي فائدة التضمين؛ ففيه كسب معنيين في تعبير واحد : معنى الفعل المذكور ومعنى المقدر الذي ذكر شيء من متعلقاته⁽⁶⁾ .

لذا هو " وسيلة من وسائل اللغة المحفزة لشحذ الذهن للوصول إلى أفق فكري، ولغوي جديد في إضافة معنى آخر لتحليل النصوص والتراكيب بتقوية المعنى بما يسهم في إضفاء صورة ورؤية جديدتين باتجاه قراءة أخرى في ضوء المعاني النحوية المستفادة من التضمين"⁽⁷⁾ .

ويتضح مما سبق ذكره أن التضمين هو التوسع في المعنى، أي أن يؤتى بفعل، ثم يؤتى معه بحرف لا يتعدى معه ذلك الفعل، وإنما يتعدى مع فعل آخر، فيكسب معنى الفعل الأول المذكور ومعنى الفعل الثاني المحذوف⁽⁸⁾ .

(1) البرهان في علوم القرآن: ٧٦٢/٣ .

(2) مغني اللبيب : ٨٩٧ .

(3) ينظر : م . ن : 897 .

(4) ينظر : شرح الاشموني : ١٩٩ .

(5) الكشف: ٦٧١/٢ .

(6) ينظر : اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمد نور الدين المنجد: 348 .

(7) التعدية بالتضمين الى مفعولين في افعال القرآن الكريم : ١٦ .

(8) ينظر : الجملة العربية والمعنى: 185 .

والتضمين جزء من الحمل على المعنى كما ذكره ابن جني بقوله : " وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنكش ... ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به"⁽¹⁾، أي أن التضمين جزء من ظاهرة عامة يطلق عليها في الدرس النحوي واللغوي والبلاغي بظاهرة (الحمل على المعنى)، وهي أن " يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه أو فيهما"⁽²⁾.
 وذهب النحاة إلى أن التضمين سماعي لا يُقاس عليه⁽³⁾

لكن مجمع اللغة العربية عدّه قياسياً بثلاثة شروط، وقد عرفه تعريفاً أكثر ايضاحاً، وهو : " أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّي فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطى حكمه في التعديّة واللزوم"⁽⁴⁾.

أي إلحاق مادة بأخرى في التعدي واللزوم بينهما في المعنى أو اتحاد، وفائدته أن تؤدّي كلمة مؤدّي كلمتين⁽⁵⁾.

فالغرض من التضمين إذن "جاء لحلّ مشكلة تعديّ ما لا يتعدّى من الأفعال، ذلك بتضمينه أيّ فعل كان من الأفعال المتعدّية القريبة من معناه، وكذلك لحلّ مشكلة مجيء الفعل المتعدّي لازماً، ويكون بتضمينه أيّ فعل كان من الأفعال اللزمة القريبة من معناه وهذا هو المأخذ الأول من التضمين، وهو أنّ النحاة قالوا به لحلّ مشكلة لفظية.

(1) الخصائص : ٤٣٥ / ٢ .

(2) مغني اللبيب : ٤٣١ / ٢ .

(3) ينظر : النحو الوافي : 2 / 463 ، ومعاني النحو : 15/3 .

(4) وذهب إلى قياسيته بشروط هي : أولها : تحقيق المناسبة بين الفعلين.

وثانيها : وجود قرينة على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس .

وثالثهما : ملاءمة التضمين الذوق العربي . ينظر : مغني اللبيب : 525 ، والنحو الوافي : 2 / 169 .

(5) وللعلماء ثلاثة مذاهب في التضمين : 1- البصريون : ويرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض .

٢- الكوفيون : يجوزون نيابة حروف الجر بعضها مكان بعض .

٣- أصحاب الآراء الخاصة : الذين وضعوا شروطاً لهذه الصورة كالمبرد والبطلوسى . ظاهرة قياس الحمل في اللغة

العربية : ٢٧٨ .

المأخذ الثاني : أنه قد نشأ من القول بالتضمين تحريف المعنى ، وتغيير الدلالة .
والمأخذ الثالث : أنه اضطر النحاة إلى القول بتزادف الألفاظ والتراكيب ، وهذا ما صرح
به ابن جني آنفاً⁽¹⁾ . وقد ورد التضمين في تفسير النحوي على النحو الآتي :

أولاً : تضمين الأفعال :

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : **أَأَنْتَ الَّذِي كَفَرْتُمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْتَ عَلَىٰ عِزٍّ مِّنْ عِزِّ اللَّهِ** [الكهف : ٧٧] ، وجه النحوي قوله تعالى : (يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ)
بتضمن الفعل (أراد) معنى (قارب) أي وجدا حائطاً قارب أن ينقض أي يسقط أو
ينقُضت فيصير حصة ، فأقامه⁽²⁾ .

قال ابن جني : "ومعناه قد قارب أن يُنقض ، أو شارف ذلك ، وهو عائد إلى معنى يكاد"⁽³⁾ ،
فقد استعمل (أراد) في معنى مقارنة السقوط ، وإن من أراد شيئاً فقد قارب فعله والفعل
السابق هو من لوازم الإرادة ولم يرد باللفظ هذا المعنى الحقيقي الذي هو الإرادة ألبتة⁽⁴⁾ .
قال الزجاج : "والجدار لا يريد إرادة حقيقية إلا أن هيئته في التهيؤ للسقوط قد ظهرت كما
تظهر أفعال المریدين القاصدين"⁽⁵⁾ . أي "إن المراد من إرادة السقوط قربه من ذلك على
سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقربه أو على سبيل الاستعارة بأن يشبه
قرب السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل"⁽⁶⁾ ، وشبهه بانحراف الحي فأثبت له
الإرادة ووصفه بها والتي هي من خواص العقلاء⁽⁷⁾ ، وقد نسبت الإرادة إلى الجماد ،

(1) التضمين في القرآن الكريم : ٢٦٦ .

(2) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 10/11 .

(3) المحتسب : 31/2 .

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 339/3 .

(5) معاني القرآن وإعرايه للزجاج : 306 / 3 ، وينظر : التفسير الوسيط : 160/3 .

(6) روح المعاني : 329/8 .

(7) ينظر : الإيقان في علوم القرآن : 155/3 .

والهداية لها معنيان : "أحدهما: الإيصال الى المطلوب وهذا هو الذي ذكروه في المقام .
الثاني: إراءة الطّريق بدون الإيصال والمناسب لتفسير الآية وغيرها من الآيات هو المعنى الثاني أعني به إرادة الطّريق بسبب إرسال الرّسل وإنزال الكتب.
قال الله تعالى: **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** [الانسان: ٣]،
وإنما رجحنا المعنى الثاني؛ لأنّ العبد بعد الوصول إلى المطلوب لا يرجع إلى الكفر وإنما يرجع إليه من لا يصل إليه فقوله: أو لم يهد معناه أولم يُبين لهم الحقّ بواسطة الأنبياء أنّ حكمهم حكم من كان من قبلهم فكما أخذنا الأمم الماضية بذنوبهم كذلك نأخذ الأمم اللاحقة" (1) .

فسياق الآيات يبيّن ويوضح سنة الله في خلقه من خلال تاريخ وتجارب القرى الخالية، ثم إن تداخل الأغراض الاجتماعية التي يقضيها اللفظ مع الأغراض اللغوية يتطلب أن نوسع من دلالاته فتضمن (هدى) معنى (انجلى واتضح) يوضح المراد: أولم ينجل ويتضح للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء.
فهنا جمع التضمن المعنيين (الكشف والتوضيح، والهدى مع التجلية) وفاز بالحسنين (2).
ومن ذلك ايضا جاء في قوله تعالى: **أَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى** [آل عمران: ١١٥]، فسّر التقوي قوله (فلن يكفروه) أي " لن يمنعوا ثوابه وجزاءه" (3)، وعُدِّي (كفر) إلى مفعولين وهو لا يتعدى إلا إلى واحد لتضمنه معنى حرم أو منع (4). وإنما سمّي منع الجزاء كُفْرًا لوجهين: "أحدهما : أنّه تعالى سمّي إيصال الثّواب شكراً حيث أنّ الله شاكرٌ عليم ، قال تعالى (فأولئك كان سعيهم مشكوراً) (الاسراء : ١٩)، فلما سمّي إيصال الجزاء شكراً فلا محالة منعه يكون كُفْرًا .

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 337- 336 /7 .

(2) ينظر : التضمن النحوي:2/279 .

(3) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 87 /4 .

(4) ينظر : البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: 396/1 .

ثانيهما : أن الكفر في اللغة السّتر فسمّي منع الجزاء كفرًا لأنّه بمنزلة الجحد والسّتر وعليه فالمعنى وما يفعلوا من خيرٍ فلن يستروه بشيء من المعاصي والقبائح التي تستر الحسنات ، والله عليم بالمتقين⁽¹⁾.

وتعديته إلى مفعولين وهما ما قام مقام الفاعل والهاء في يكفروه لتضمنه معنى الحرمان أي فلن يحرموه ولهذا عدي إلى اثنين لا إلى واحد⁽²⁾، وإيثارُ صيغةِ البناءِ للمفعول للجري على سننِ الكبرياءِ⁽³⁾، فشكر وكفر لا يتعديان إلا إلى واحد، تقول شكر النعمة وكفرها؟ قلت: ضمن معنى الحرمان، فكأنه قيل: "فلن تحرموه بمعنى فلن تحرموا جزاءه. وقرئ يفعلوا، ويكفروه، بالياء والتاء والله عليمٌ بالمتقين بشارة للمتقين بجزيل الثواب، ودلالة على أنه لا يفوز عنده إلا أهل التقوى"⁽⁴⁾.

ومنه قوله تعالى : أَأَقْرِبُونَهُ أَقْرَبًا مِّنْ يَوْمِ نَدَىٰ بِالنَّجْمِ أَقْرَبًا]

البقرة: ٢٢٦]، فسّر النّقوي قوله: (يُؤَلِّقُونَ) الإيلاء: "الحلف يقال إلى الرجل من امرأته ، يؤلي إيلاءً وألية وألوة وهو الحلف فهو مأخوذ من الألية"⁽⁵⁾.
والمراد بالإيلاء في الآية الشريفة" اعتزال النساء وترك جماعهنّ على وجه الإضرار بهنّ بسبب الحلف لا مطلقاً ولذلك قالوا بالإيلاء هو الحلف على ترك وطء الزّوجة وكان التّعديّة بمن لتضمن معنى الانتفاع"⁽⁶⁾.

وذكر أبو حيان إلى أن " (ألى) لا يتعدى بـ (من) فقيل: (من) بمعنى (على) وقيل بمعنى (في) ويكون ذلك على حذف مضاف أي على ترك وطء نسائهم أو في ترك

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 4 / 87 .

(2) ينظر : روح البيان: 81/2 .

(3) ينظر : تفسير أبي السعود: 74/2 .

(4) الكشف : 403/1 ، وينظر : لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن : 287/1، وفتح القدير : 1 / 429 .

(5) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 443/2 .

(6) م . ن : 444/2 .

وطء نسائهم" (1)، وقيل: (من) زائدة والتقدير يُؤلون أن يعتزلوا نساءهم، وقيل: يتعلق بمحذوف (2).

وقال بعضهم أن (يؤلون) ضُمن معنى (يمتنعون) من وطئهن بالألية (3)، بمعنى يمتنعون بالحلف من نسائهم، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلف، فاستعماله في الامتناع عن الوطء إنما هو طريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبب وبذلك جمع المعنيان أي الحقيقة والمجاز (4).

وقرأ ابن عباس: يقسمون من نسائهم (5). قال الزمخشري: "فإن قلت: كيف عُدِّي بمن وهو مُعدِّي بـ (على)؟ قلت: قد ضُمن في القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلّين أو مُقسمين" (6).

ولهذا عدى فعله بأداة (من) تضميناً له أي: يمتنعون من نسائهم. وهو أفضل من إقامة (من) مقام (على). وجعل سبحانه للأزواج حدًا أقصاه أربعة أشهر يمتنعون فيها من نسائهم بالإيلاء، فإذا مضت دون إصلاح أتى الطلاق علاجاً لذلك (7). ويتبين من ذلك أن الآية اتسعت بتضمين الإيلاء معنى الامتناع أو القسم من خلال الحرف (من)، وما بينه من أسرار وخفايا.

(1) تفسير البحر المحيط: 2/ 192 ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 3 / 406 .

(2) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 2/ 433 .

(3) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3/ 341 ، وتفسير أبي السعود : 1/ 224 .

(4) ينظر : النحو الوافي : 2/ 567 ، والتضمين النحوي في القرآن الكريم : 1/ 102 .

(5) ينظر : مفاتيح الغيب : 6/ 429 ، وتفسير أبي السعود : 1/ 224 .

(6) الكشاف : 1/ 268 ، وينظر : الموسوعة القرآنية : 1/ 105 .

(7) ينظر : محاسن التأويل : 2/ 131 .

ثانياً : تضمين الأسماء :

جاء في قوله تعالى: أَلَمْ يَلْمِ يَ لِي لِي لِي لِي لِي [البقرة: ١٨٧]، فسّر النحوي الرّفثُ : "الرّفثُ بفتح الرّاء والفاء كلام متضمن لما يُستقبح ذكره من ذكر الجماع ودواعيه وجُعِل كناية عن الجماع في الآية وعُدّي بـ (إلى)، لتضمّنه معنى الإِفْضَاء"⁽¹⁾، مثلٌ "وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ [النساء :21]، وإنما أصل الرّفثُ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: رَفَثْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ أَرَفَثْتُ فَلَانَ بِامْرَأَتِهِ"⁽²⁾، ولأن معنى (الرّفثُ) و (الإِفْضَاء) واحد، فكأنه قال: (الإِفْضَاءُ إِلَى نِسَائِكُمْ)، أي كنت تعدي أفضيت بـ(إلى)، فجئت بـ(إلى) مع الرّفثُ إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه⁽³⁾.

وقد ذهب الزمخشري⁽⁴⁾، والعكبري⁽⁵⁾، والقرطبي⁽⁶⁾، أبو حيان⁽⁷⁾، وغيرهم⁽⁸⁾، إلى أنها في معنى الإِفْضَاء. وعدي بـ (إلى) لتضمّنه معنى ذلك، وقد علمنا القرآن النزاهة في التعبير عن هذا الأمر عند الحاجة إلى الكلام فيه بما ذكر من الكنايات اللطيفة، كقوله: (لامستم النساء) و (دخلتم بهن) و (فلما تغشاها حملت) وقال بعض المفسرين: "قد ذكر هنا اللفظ الصريح والسبب في ذلك استهجان ما وقع منهم، وهذا غلط ؛ فإن الكلمة بمعنى ما لا يحسن التصريح به من شأن الرجل مع المرأة، وليست هي من الألفاظ الصريحة في ذلك،

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 226 / 2 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 898/1 ، وينظر : معجم القواعد العربية: 213 / 1 .

(3) ينظر : الخصائص: 310/ 2 .

(4) ينظر : الكشف : 230/1 .

(5) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 154/1 .

(6) ينظر : الجامع لأحكام القرآن: 316/2 .

(7) ينظر : تفسير البحر المحيط : 55 / 2 .

(8) ينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي : 161 / 1 ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 293 / 2 ،

واللباب في علوم الكتاب: 303/3، وفتح القدير : 214 / 1 .

فالمعنى أحل لكم ذلك الأمر الذي لا ينبغي التصريح به⁽¹⁾. أي: أحل لكم الرفث مُفْضِينَ به إلى نساتكم، أي: أزال ما بينهما من الفضاء، فأغنى هذا الأسلوب التضميني عن التعبير بجملتين، أو عن التصريح بالحال⁽²⁾.

يقول الدكتور محمد نديم فاضل: " فتضمن الرفث وهو مقدمات المباشرة أو المباشرة ذاتها معنى الإفضاء، والمتعدي بـ (إلى)، يمنح العلاقة بين الزوجين لمسة إنسانية فيها من الرفق والنداوة والشفافية مثلما فيها من سمو المشاعر، وتحسر (إلى) هذه عن مسافر وجهها الجميل لتحكي ما اشتملت عليه المشاعر.... وحسب التضمن أنه جعل في لفظ الرفث نداوة يخضّر بها، ويرمي ظلاله، ولمسة رفاقة تتأى عن عرام الجسد تبتغي العفاف والإنجاب، وتوقظ معنى الستر في هذا الحرف (إلى)، فجمع من صنوف البيان ما ذاع صيته على كل لسان"⁽³⁾.

وبذلك نرى أنّ الآية الكريمة قد اتسعت بالتضمن للمعنيين معًا بكلمة وحرف ناب عن فعله حين سُبِك مع كلمة أخرى، فجمع النظم الكريم بهذا التركيب لمعني الرفث والإفضاء بأوجز عبارة وأبلغ سبك⁽⁴⁾.

ومثله ما جاء في قوله تعالى: أأ □ □ □ □ □ بـ به تجّ
[الأنبياء: ٥٢]، وجّه النحوي قوله تعالى (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) على تضمين(عاكفون) معنى (عابدون) فعدي باللام على أن المراد بالتماثيل الأصنام التي كانوا يعبدونها والتعبير بالتماثيل للتّحقير أي أنّها صور بلا روح من نسخ الجمادات وكلمة ما، للاستفهام، والمعنى أي شيء هذه التّماثيل فهو للتوبيخ وليس

(1) تفسير المنار : 141/2 .

(2) ينظر : البلاغة العربية : 309/2 .

(3) التضمن النحوي في القرآن الكريم: 367/1 - 368 .

(4) ينظر : اتساع الدلالة في الخطاب القرآني : ٣٥٣ .

على سبيل الحقيقة لأن إبراهيم عليه السلام كان عارفاً بحال التمثيل فكأنه عليه السلام أنكر عليهم ذلك فقال لهم ما قال على سبيل التوبيخ والتقريع⁽¹⁾.

أي تحقير لشأنها وتوبيخ على إجلالها، فإن التمثال لا يضر ولا ينفع، واللام للاختصاص دون التعدية فإن العكوف يتعدى بعلى. والمعنى أنتم فاعلون العكوف لها أو يؤول بعلى أو يضمن العكوف معنى العبادة⁽²⁾.

قال الزمخشري: "لم ينو للعاكفين مفعولاً، وأجراه مجرى ما لا يتعدى، كقولك: فاعلون العكوف لها. أو واقفون لها"⁽³⁾.

وقيل (اللام) و (على) يتعاقبان، فتأتي (لها) بمعنى (عليها) قال تعالى: أفسلام لك من أصحاب اليمين [الواقعة: 91] أي فسلام عليك منهم، وقال: أولئك لهم اللعنة [الرعد: 25]، أي: عليهم، وكما قال: وإن أسأتم فلها [الإسراء: 7] أي فعلها⁽⁴⁾.

وذكر أبو حيان "أن اللام في (لها) لام التعليل: أي لتعظيمها، وصلة عاكفون محذوفة : أي على عبادتها"⁽⁵⁾

ومن خلال تضمين (عاكفون) معنى (عابدون) تعدى بحرف الجر (اللام)، أما لو كان (عاكفون) على معناه ؛ لتعدى بـ(على) كما جاء في قوله تعالى: يُعَكُّفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ [الأعراف: 138]. والإقبال على الشيء وملازمته على سبيل التعظيم لغرض من الأغراض ضمن معنى العبادة كما يدل عليه الجواب الآتي ولذا جيء باللام دون على أي ما هذه الأصنام التي أنتم عابدون لها مقيمون عليها وهذا السؤال تجاهل منه والا فهو يعرف ان حقيقتها حجر أو شجر اتخذوها معبوداً"⁽⁶⁾.

(1) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 431 / 11 .

(2) ينظر : أنوار التنزيل : 53/4 ، وفتح البيان في مقاصد القرآن : 338/8 .

(3) الكشف : 121/3 .

(4) ينظر : مفاتيح الغيب: 285/11، ومعالم التنزيل للبخوي : 54/2، والكشف والبيان عن تفسير القرآن: 4/ 14 .

(5) تفسير البحر المحيط : 299 / 6 .

(6) روح البيان : 490/5 .

ووضح بعضهم : إن هذه مترادفات؛ لأن معنى (يُؤْمِنُ بالله) أي: يصدق بوجوده. والمنافقون كفره بالله، (وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) معناها أن الرسول يصدق المؤمنين. أما المنافقون فهو (صلى الله عليه وآله وسلم)، لا يفضحهم؛ لأنه رحمة مهداة للذين أظهروا الإيمان منكم، حيث تقبلهم، ولم يظهر حقيقتهم أمام المؤمنين؛ حتى لا يقطع عليهم العودة إن كانوا يبنون الإيمان فعلاً⁽¹⁾.

ومما سبق يتضح تعدي فعل الإيمان بواسطة هذه الحروف وما أحدثته في الآية الكريمة من رقة وجمال القول وإظهار لطائفه، فقد جمع الإيمان بالله والتصديق له بمعنى أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يعمل بالحق؛ لإيمانه بالله، وكذلك الاستماع لهم والتسليم بما يقولونه فتنوعت فائدته، وبذلك يكون هذا التنوع قد اكتسب من خلال تضمن فعل الإيمان التصديق مرة والتسليم والانقياد مرة أخرى، مما أدى الى زيادة الفائدة ولطافة الأسلوب.

(1) ينظر : تفسير الشعراوي: 5250/9 .

ثالثاً : النيابة في الحروف :

هي من القضايا التي شغلت النحاة قديماً وحديثاً، وهي ينوب بعضها عن البعض. ولم يكتف المفسرون من الأدوات بالمعاني الأصلية والمتطورة في إظهار معاني التنزيل، بل ذكروا أن هناك وسيلة أخرى تعبر بها العربية عن أهدافها التعبيرية. وذلك في طريقة النيابة، بمعنى نيابة الأداة عن قرينها في المعنى، أي عند تقارب معانيها، واستعمالها في موضع ليس من مواضعها المطردة، وذلك رغبةً في التعدد والتلوين في التعبير⁽¹⁾. وذهب المالقي (ت702هـ) في ذلك بعيداً فقال: "إن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردوداً إليه بوجه ما، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر، أما مع عدم الرجوع إليه، أو إلى العامل فلا يجوز بوجه، فاعلمه"⁽²⁾.

فالبصريون يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم، وأحرف النصب، فإنها هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك، قال ابن هشام: "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبلها للفظ"⁽³⁾.

وزعم الكوفيون عكس ما ذهب إليه البصريون بأن التناوب قياسي بدليل أن الحرف بصفته كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية يؤدي كثيراً من المعاني الحقيقية (لغوية أم عرفية)، ومن ثم قصر حرف الجر على معنى حقيقي واحد وإخراجه مما يدخل فيه غيره من المعنى تعسف غير داع⁽⁴⁾.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنه لا يجوز النيابة في الحروف إلا إذا تقاربت معانيها، فقال: "والحق أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل

(1) ينظر : الأدوات النحوية في كتب التفسير : ٧٠٠ .

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني : ٣٢ .

(3) مغني اللبيب : ١١٨ .

(4) ينظر : النحو الوافي : 54 .

أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور الحروف على هذا المعنى⁽¹⁾ .

فإحلال عنصر محل آخر في الاستعمال، هو اخذ القسم الكثير من خصائص ذلك العنصر لا كلها، ومن ذلك ما ورد في تفسير النحوي .
الباء بمعنى إلى :

جاء ذلك في قوله تعالى : **أَأَنْبِيءَ نِيَّ يَرْبِيَنَّ يَنْبِيَنَّ** □ □ □ □ □
□ □ **بِحُجْرٍ مِمَّنْ يَبْهَجُ** [يوسف: ١٠٠]، فسّر النحوي قوله (وقد أحسن بي) على أنه "فيه إشارة إلى لطفه تعالى وعناية به، والإحسان الإنعام على الغير يقال أحسن إلى فلان والمشهور استعماله بالي وقد يستعمل بالباء أيضاً كما قال تعالى : **أُوبِئُوا بِاللَّيْلِ إِحْسَانًا** ، وقد يطلق الإحسان على الفعل كما إذا فعل فعلاً حسناً أو علم علماً حسناً وعلى هذا قول أمير المؤمنين (عليه السلام) النَّاسُ أَبْنَاءُ مَا يُحْسِنُونَ أَي يَعْمَلُونَ"⁽²⁾.

وقيل فإن تعدية أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والإحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد كذا قيل قوله: " لتصير الكلمة إلخ فيكون اللفظ مستعملاً في مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه"⁽³⁾، وفيه من اللطف ما لا يخفى إلا أن بعضهم أنكر تعدية - لطف - بالباء وزعم أنه لا يتعدى إلا باللام فيقال: " لطف الله تعالى له أي أوصل إليه مراده بلطف وهذا ما في القاموس لكن المعروف في الاستعمال تعديه بالباء وبه صرح في الأساس وعليه المعول، وقيل: الباء بمعنى إلى"⁽⁴⁾.

(1) معاني النحو : 7/3 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 9 / 439 .

(3) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 138 .

(4) روح المعاني : 57/7 .

وقيل: "المفعول محذوف أي أحسن صنعه بي فالباء متعلقة بالمفعول المحذوف، وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو ممنوع عند البصريين، وإذ منصوب بأحسن أو بالمصدر المحذوف وفيه النظر المتقدم، وإذا كانت تعليلية فالإحسان هو الإخراج، والإيتيان أو ظرفية فهو غيرهما، وقيل إن تعدية لطف بالباء غير مسلمة بل تعديته باللام يقال لطف الله له أي أوصل إليه مراده بلطف"⁽¹⁾.

فإنه يقال: أحسن بي وإلي وهي مختلفة المعاني وارتبها وأفضلها بيوسف (عليه السلام) (بي)؛ لأنه إحسان درج فيه من غير أن يقصد الغاية التي صار إليها⁽²⁾.

أي: أن الإحسان بسببه قد تعلق بكل ما اتصل به؛ فجعله حاكماً، ومجيء أهله من البادية؛ أما الإحسان إليه فيكون محصوراً في ذاته دون غيره لا يتعداه⁽³⁾.

وفي قوله عليه السلام غاية الأدب وتمام العمل على أحسن وجه حين عبر (بالباء) بدلاً من (إلى)؛ لأن توفيق الله ألقه ومسه فهو لطيف بهذا الأمر أي رفيق بمداراته، والظاهر مما سبق أن التقوي يرى معنى قوله أحسن بي أي قد أحسن إلي. والعرب تقول: "أحسنت بفلان، وأسأت بفلان، أي أحسنت إليه، وأسأت إليه، وتقول: أحسن بنا أي أحسن إلينا ولا تسيء بنا"⁽⁴⁾، والمشهور استعماله بإلى وقد يستعمل بالباء أيضاً كما قال تعالى: "وبالوالدين إحساناً أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً، من غير تضمين معنى فعل آخر .

يقول الدكتور فاضل السامرائي: "وقد تقترب المعاني من بعضها، أو يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض، أو قريب منه، فمثلاً قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء، فيستعمل للظرفية، فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتماثلان تماماً"⁽⁵⁾ 0

(1) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 207/5 .

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 176/4 .

(3) ينظر: تفسير الشعراوي: 7082/12 .

(4) تهذيب اللغة: 185/4 .

(5) معاني النحو: 8 / 3 .

الباء بمعنى عن :

وجاء ذلك في قوله تعالى : $\square \square \square \square \square \square$ بر $\square \square$ بن بي بي تر $\square \square$ تن تي تي \square [الفرقان : ٥٩]، فسّر النحوي قوله تعالى : (فَسَأَلَ بِهِ خَبِيرًا) أي فاسأل عما ذكر من الخلق والاستواء وغير ذلك أو عن أنه هو الرحمن خيرًا، وهو الله سبحانه أو جبرئيل أو من وجدته في الكتب المتقدمة ليصدقك فيه ويحتمل أن يكون المراد به الرُّسل المتقدمة فيكون السؤال في عالم الأرواح كقوله تعالى : ^١ سُنَّة مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا [الاسراء : ٧٧]، والمعنى أن أنكروا إطلاقه على الله فاسأل عنه من يخبرك من أهل الكتاب لتعرفوا مجيء ما يرادفه في كتبه ^(١).

وقال بعض النحويين (الباء) في قوله: (فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا) بمعنى: (عن) والمعنى: فاسأل عنه خبيراً^(٢) قال الزجاج: به معناه عنه والمعنى فاسأل عنه وقد حكى هذا جماعة من أهل اللغة أن الباء تكون بمعنى (عن) ^(٣)، كما قال تعالى: ^٤ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ [المعارج : ١]، وقال علقمة بن عبدة ^(٤) :

إن تسألوني بالنساء فإنني خيرٌ بأدواء النساء طيبٌ

أي عن النساء. وتأول البصريون " (فَأَسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا) على أن الباء للسببية وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً وفيه بعد لأنه لا يقتضي قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسؤول عنه ^(٥) . وقيل تعدية فعل سأل بالباء لتضمنه معنى عني واهتم ^(٦)،

(1) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 363 / 12 .

(2) ينظر : تهذيب اللغة، للازهري 370 هـ : 158/7، وفقه اللغة وسر العربية للتحالبي 429 هـ : 242/1، وتأويل مشكل القرآن : 298/1، والنكت في القرآن الكريم : 363/1، ومعجم اللغة العربية المعاصرة أحمد مختار عمر : 151/1، والنحو الوافي : 493 / 2 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 4 / 73، ومفاتيح الغيب : 478/24، والجامع لأحكام القرآن : 63/13 .

(4) شاعر جاهلي ونسبته علقمة بن عبدة بن قيس بن ربيعة بن مالك بن زيد مائة بن تميم ، وهو الذي يقال له علقمة الفحل ، وكان من شعراء الجاهلية من أقران امرئ القيس . البيت من الطويل ينظر : الشعر والشعراء : 212/1، خزنة الأدب : 282/3 .

(5) مغني اللبيب : 142 / 1 .

(6) ينظر : الكشف : 608/4 .

وقال الألوسي : "والسؤال كما يعدى بعن لتضمنه معنى التفتيش يعدى بالباء لتضمنه معنى الاعتناء"⁽¹⁾.

وقال بعضهم الآخر احتمال أن يكون سأل بمعنى استعجل، فيتعدى بالباء⁽²⁾، كما في قوله تعالى: ^٥ ويستعجلونك بالعذاب [الحج: 47]، أو ضَمَّن (سأل) معنى دعا، فعدى تعديته، من قولك: دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه، ومنه قوله تعالى: ^٦ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ [الدخان: 55] أي: دعا داع بعذابٍ واقع لا محالة، إما في الدنيا أو الآخرة⁽³⁾.
أما النحوي فقال: "أهل النظر ينكرون أن تكون (الباء) بمعنى (عن) لأن في هذا إفساد لمعاني قول العرب فالمعنى فاسأل بسؤالك إياه خبيراً"⁽⁴⁾.

الباء بمعنى مع :

ومن ذلك قوله تعالى: ^٧ أ □ ب ج ح ذ هـ و ز حـ ط ي ك ل م ن □ □]
آل عمران: ١٥٣]، "الغمّ بفتح الغين المعجمة وتشديد الميم في اللغة، التغطية يقال غممت الشيء، غطيته والمعنى فجازاكم الله غمًا بغم"⁽⁵⁾، قال القرطبي: "الغمّ الأوّل القتل والجراح ، والغمّ الثاني الإرجاف بقتل النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) إذ صاح به الشيطان، وقيل الغمّ الأوّل ما فاتهم من الظفر والغنيمة ، والثاني ما أصابهم من القتل والهزيمة"⁽⁶⁾.

قال أبو حيان : "الباء في بغم إما أن تكون للمصاحبة، أو للسبب، فإن كانت للمصاحبة ، وهي التي عبر بعضهم عنها بمعنى مع، والمعنى غمًا مصاحبًا لغم، فيكون الغمان إذ

(1) روح المعاني: 38/10 .

(2) ينظر : التحرير والتنوير: 155/29 .

(3) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: 134/7 .

(4) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 364 /12 .

(5) م . ن : 203/4 .

(6) الجامع لأحكام القرآن: 240/4 .

ذاك لهم فالأول هو ما أصابهم من الهزيمة والقتل، والثاني إشراف خالد بخيل المشركين عليهم قاله ابن عباس ومقاتل⁽¹⁾.

وقال الزمخشري: "غَمًّا بَعْدَ غَمٍّ"⁽²⁾، وقوله (غَمًّا بَعْدَ غَمٍّ) تفسير للمعنى لا تفسير إعراب؛ لأن الباء لا تكون بمعنى بعد، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك، ولذلك قال بعضهم: "إن المعنى غَمًّا عَلَى غَمٍّ، فينبغي أن يحمل على تفسير المعنى، وإن كانت الباء للسبب، وهي التي عبر بعضهم عنها بأنها بمعنى الجزاء، فيكون الغم الأوّل للصحابة، والثاني قال الحسن وغيره: متعلقة المشركون يوم بدر، والمعنى اثابكم غَمًّا بِالْغَمِّ الذي أوقع على أيديكم بالكفار يوم بدر"⁽³⁾.

وقيل فجازاكم غَمًّا بسبب غم أذقتوه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعصيانكم له⁽⁴⁾ ووضّح الطباطبائي أن الباء للبدلية، والمعنى: جازاكم غَمًّا بالندامة والحسرة على فوت النصر بدل غم بالحزن على ما فاتكم وما أصابكم. ومن الجائز أن يكون قوله: "أثابكم مضمناً معنى الإبدال فيكون المعنى: فأبدلكم غم الحزن من غم الندامة والحسرة مثيباً لكم، فينعكس المعنى في الغمين بالنسبة إلى المعنى السابق"⁽⁵⁾.

وما ذهب إليه التقوي هو أن الباء بمعنى (مع) أي غَمًّا مَعَ غَمٍّ أو بمعنى (على)، أي غَمًّا عَلَى غَمٍّ⁽⁶⁾، وهذا لا يعني جواز الإنابة للحروف في كل الأحوال، ولكن لابد من وجود مسوغ لذلك أو وجود مناسبة بين الفعلين، وقد بين ابن جني هذا بقوله: "إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه أو المسوغة له، أما في كل موضع وعلى كل حال فلا"⁽⁷⁾.

إلى بمعنى مع :

(1) تفسير البحر المحيط : 90/3 .

(2) الكشاف : 427/1 .

(3) تفسير البحر المحيط : 91/3 .

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 43/2 .

(5) الميزان في تفسير القرآن : 47/4 .

(6) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 204/4 .

(7) الخصائص : ٣٠٨ / ٢ .

بالغاية هنا جميع المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل إذ لا معنى لابتداء النهاية" (1) ويرى التقوي "الحق أن كلمة (من) ليست بمعنى (في) بل هي بمعنى التبعض أي بعض يوم الجمعة، وذلك؛ لأنّ النداء للصلاة أعني به الأذان في بعض اليوم وهو أول الزوال لا قبله ولا بعد ومن المعلوم أنّ زوال الشمس في بعض اليوم لا في كلّه فأى احتياج إلى كون (من) بمعنى في، ولو كان الأمر كما ذكره لقال تعالى في يوم الجمعة" (2) والصحيح (من) في الآية الكريمة للتبعض؛ لأنّ يوم الجمعة زمان تقع فيه أعمال منها الصلاة المعهودة فيه، فنزل ما يقع في الزمان بمنزلة أجزاء الشيء (3).

في بمعنى على :

ذهب الكوفيون ومن وافقهم بأنّ (في) تكون بمعنى (على) كقوله تعالى : أأ □ □ □
 □ □ □ بجر بجر [طه: ٧١] ، وجه الاستشهاد : مجيء (في)
 هنا يحتمل أن يكون حقيقة، وقيل نقر فرعون الخشب وصلبهم في داخله فصار ظرفاً
 لهم حقيقةً حتى يموتوا فيه جوعاً وعطشاً (4)، ومن تعديّة صلب بفي قول الشاعر
 سويد بن أبي كاهل اليشكري (5) :
 هُم صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا (6)
 ويمكن أن يكون مجازاً، وهو وضع حرفٍ مكان آخر أي : على جنوع النخل (1)، أو قد
 يكون "شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه" (2) 0

(1) الكليات: 832/1 .

(2) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 135/17 .

(3) ينظر : التحرير والتنوير : 226/28 .

(4) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 252 .

(5) هو: سويد بن غُطيف اليشكري، ويكنى أبا سعد، وهو شاعر، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، ومات سنة 60 هـ. عدّه ابن سلام في الطبقة السادسة من فحول الجاهلية. البيت من الطويل، ينظر: طبقات فحول الشعراء، للجمعي (ت232هـ): 152/1، والشعر والشعراء، ابن قتيبة(ت276هـ): 411/1، وخزانة الأدب للبغدادي (ت1093هـ) : 125/6.

(6) ينظر : المقتضب: 319/2، وجامع البيان في تأويل القرآن : 339/18، والصاحبي في فقه اللغة : 114/1، وفقه اللغة وسر العربية: 253/1، والجامع لأحكام القرآن: 224/11، وضياء الفرقان في تفسير القرآن : 11 / 252

وعبر عن الاستعلاء بالظرف للدلالة على المبالغة في الصَّلب تصليباً قوياً، بحيث يدخل المصلوب في المصلوب فيه، كأنه ليس عليه، بل داخل فيه⁽³⁾.

قال أبو حيان: "أراد بالتقطيع والتصليب في الجذوع: التمثيل بهم، ولما كان الجذع مقراً للمصلوب، واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عُدِّي بـ (في)"⁽⁴⁾.

وإتيان (في) هنا للدلالة على إبقائهم عليها زمنًا طويلاً، تشبيهاً في استمرارهم عليها باستقرار الظرف في المظروف المحاط به⁽⁵⁾.

وبذلك ذهب التقوي مع المذهب البصري؛ لأنه يتوافق مع سياق الآية والمعنى القرآني لها متمثلاً بالتقطيع والتصليب وهو التمثيل بهم، ولبشاعة قتلهم، ولما كان الجذع مكاناً للمصلوب واشتمل عليه عُدِّي الفعل بـ (في) .

(1) ينظر: التصاريف لتفسير القرآن للقيرواني (ت200هـ): 266/1، ومجاز القرآن: 57/2، وتأويل مشكل القرآن: 298/1، وجامع البيان في تأويل القرآن: 304/7، والخصائص: 309/2، و زاد المسير في علم التفسير: 167/3، والجنى الداني: 251/1 .

(2) الكشف: 76/3 .

(3) ينظر: تفسير الشعراوي: 9326/15 .

(4) تفسير البحر المحيط: 242/6 .

(5) ينظر: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس الصوفي: 403/3، و روح المعاني: 542/8

الختمة

الخاتمة

الحمد لله تبارك اسمه وجلّ علاه الذي هدانا إلى إنجاز هذا البحث، وتكملة له لا بدّ من إبراز أهم الأمور التي توصل إليها الباحث .

- يعدّ النّقوي من العلماء والمفسرين المحدثين الذين أخرجوا لنا مجموعة قيمة من النتاج العلمي وقد تميز هذا النتاج بالرصانة.
- إن التوجيه النحوي من خلال ما ذكر ذو فائدة عظيمة في تحليل النصوص القرآنية، وفهمها وتوضيح معناها؛ لأنها نابعة من التعبير العربي .
- الذي دفع النحاة والمفسرين إلى عملية التوجيه النحوي هو المحافظة على الأصل النحوي الذي لا يجوز مخالفته أو المساس به؛ لأنه استند إليه النحاة في بناء قواعدهم النحوية 0
- أظهرت الدراسة مراعاة النّقوي للسياق وأسباب النزول وعدها من الأشياء التي تسهم في إيضاح المعنى وترجيح الآراء.
- من الصعوبة وبشكل دقيق وواضح معرفة المدرسة النحوية التي ينتمي إليها النّقوي؛ فهو يكون حينما يستقيم المعنى، فكان ينتصر أحياناً للمدرسة البصرية وأخرى للمدرسة الكوفية، وإن كان ظاهراً أقرب إلى البصريين .
- كان للنّقوي شخصيته المستقلة في التفسير، فقد خالف كثيراً من المفسرين ومنهم الزمخشري والبيضاوي، ورد عليهم كثيراً من الآراء التي ذكروها في تفاسيرهم .
- اعتمد النّقوي على آراء من سبقه من العلماء والمفسرين ورغم استيعابه لتلك الآراء إلا أن قدرته على التفسير والتوجيه تتضح من خلال عرضه للآراء في النص القرآني ومناقشته وتعليقه ومتابعته لتلك الآراء التي ذكرها غيره من المفسرين والرد عليها وترجيح ما يراه مناسباً، ومستبعداً بعضها الآخر، وكذلك ما قدمه ووضحه من آراء لم تكن مسبقة من قبل، ومناسبة لمعنى الآية في القرآن الكريم من دون المساس بالقاعدة النحوية .
- بينت لنا الدراسة أنّ النّقوي في دراسته لأسلوب التقديم والتأخير اقتصر في بعض الأحيان على الدراسة النحوية من دون ذكر البلاغية فيها وإيضاح معنى الآيات، فالمعنى هو من يعين تركيب الجملة ويتطلب البدء بالفعل أو الاسم .

- وضحت الدراسة أن أكثر الأساليب وأوسعها هو الحذف فالتفاوت عند العلماء في تقدير المحذوف، يؤدي إلى تغاير المعنى؛ لأنه من الأساليب التي تعيد النصوص المخالفة للقواعد إلى أصلها. مما دفع ذلك النحاة والمفسرين إلى التوجيه .
- تأتي الزيادة لفائدة معينة واستقامة الكلام، فنرى موقف النّقوي من الزيادة أنه لا يخلو من الاختلال، فمرة يقول بالزيادة وبحصول الحرف الزائد في القرآن الكريم، ومرة أخرى ينكرها، فهو يذهب في أكثر الأحيان إلى الابتعاد عن الزيادة متجهاً إلى معانٍ آخر لهذه الحروف تبعدها عن الزيادة .
- ظهر من خلال البحث اهتمام النّقوي بالحمل على المعنى، وما يحمله هذا الباب من أسرار عظيمة تعدُّ أساساً في إيضاح المعنى، وتؤثر تأثيراً مباشراً في الإعراب، فهو وسيلةٌ من وسائل التفسير والتحليل على مستوى المفردة والتركيب .
- تبين من خلال البحث أن تفسير (ضياء الفرقان في تفسير القرآن) للسيد محمد تقي النّقوي (ت ١٤٤٠هـ) يُعدّ ميداناً واسعاً لإقامة الدراسات بكل أنواعها ، فهو يشتمل على مادة غنية، وكنوز ثمينة، تحتاج إلى من يرتبها في بحوث علمية، ودراسات لغوية وبلاغية ونحوية وصرفية، وللدارس أن يتعمق في دراسة صفحاته، فيجد فيه ما يحفز ارادته نحو البحث والاستكشاف .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً: الكتب المطبوعة

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى للفنون والآدب، القاهرة ، 1384هـ - 1964م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، ط3، دار الكتب، لبنان، 2006م - 1427هـ .
- اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمد نور الدين المنجد، تقديم : د.سعيد الأيوبي، دمشق، ط1، دار الفكر، 1431هـ - 2010م.
- الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، 1394هـ - 1974م .
- أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الاشبيلي (ت 543هـ)، راجعه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب، بيروت، ط3، 1424 هـ - 2003م .
- أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة .
- أدب الكتاب، أبو بكر محمد بن يحيى الصولي، صححه: محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية - بمصر .
- الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر - دمشق، ط1، 1422هـ - 2001م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م .

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي (ت 1096هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الانتابار للطباعة والنشر، 1411هـ - 1990م .
- الأساليب والإطلاقات العربية، أبو المنذر محمود بن محمد المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط1، 1432هـ - 2011م .
- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر، الجرجاني (ت 471هـ)، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، ط1، دار الأرقم، 1420هـ - 1999م .
- أسرار النحو، شمس الدين أحمد المعروف بابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسن حامد، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، 1422هـ - 2002م .
- الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن)، د. حسام أحمد قاسم، ط1، الافاق العربية للطباعة والنشر، 1428هـ .
- إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، بديع الزمان سعيد النورسي، تحقيق: إحسان قاسم الصالحي، ط6، مصر، 2011م .
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي بن محمد الجرجاني (ت 729هـ)، تحقيق: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، 1418هـ - 1997م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق : عبد الآله نبهان، مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- إشكالية المعنى في الجهد التفسيري دراسة في ضوء مستويات اللغة (تفسيرا وتأويلا)، د. نجاح فاهم صابر العبيدي، نون للطباعة والنشر، ط1، 1438هـ - 2016م .
- الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو فقه اللغة البلاغة)، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ - 2000م .
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2006م .

- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1407هـ - 1987م .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت 1393هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت، 1415 هـ - 1995 م .
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي (ت 1356هـ)، ط8، دار الكتاب، بيروت، 1425 هـ - 2005 م .
- إعراب القرآن العظيم، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيني (ت 926هـ)، تحقيق: د. موسى على موسى مسعود، ط1، 1421 هـ - 2001 م .
- إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس - أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، ط1، دار المنير، دمشق، 1425 هـ .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت 543هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصرية واللبنانية، ط4، 1420 هـ .
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت 1403هـ)، ط4، دار الإرشاد - سورية، دار اليمامة - دمشق - بيروت، 1415 هـ .
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس (ت 338هـ)، تعليق: عبد المنعم إبراهيم، منشورات محمد بيضون، ط1، دار الكتب، بيروت، 1421 هـ .
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، الرياض، 1399هـ - 1979م .
- أعلام الشيعة، الشيخ الدكتور جعفر المهاجر، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، 1431هـ - 2010م .

- الإفادات والإنشادات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق: د. محمد أبو الأجنان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403هـ - 1983م .
- الاقتراح في أصول النحو، العلامة جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، ضبطه: عبد الحكيم عطية، راجعه: علاء الدين عطية، ط2، دار البيروتية، 1427هـ - 2006م .
- الاقصى القريب في علم البيان، الامام زين الدين أبي عبد الله محمد بن عمرو التتوخي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1327هـ .
- الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، المكتبة الجامعية، 1981م .
- الألفاظ المهموزة، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط1، دار الفكر - دمشق، 1409هـ - 1988م .
- أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، محب الدين أبو البقاء عبد الله ابن الحسين بن عبد الله العكبري، مطبعة التقدم العلمية .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، ط1، المكتبة العصرية، 1424هـ - 2003م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1418هـ .
- أوضح التفاسير، محمد عبد اللطيف بن الخطيب (ت: 1402هـ)، ط6، المطبعة المصرية، 1383هـ - 1964م .
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري المصري(ت761هـ)، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت .

- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (ت 550هـ)، تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، ط1، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1415 هـ .
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق 6هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408 هـ - 1987 م .
- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن، أبو المعالي، جلال الدين القزويني، المعروف بخطيب دمشق (ت 739هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل - بيروت .
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن علي بن الحسين النيسابوري ، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (ت : بعد 553هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد ، جامعة أم القرى ، 1419 هـ - 1998 م .
- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت 373هـ).
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد الحسن الأنجري الفاسي الصوفي (ت 1224هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي، د. حسن عباس زكي - القاهرة، 1419 هـ .
- بحوث لغوية، د. أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان0
- بحوث ودراسات عن علماء الحوزة العلمية في النجف الأشرف، هاشم فياض الحسيني، دار البصرة، الكلمة الطيبة ، النجف الأشرف، 1432 هـ .
- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، دار الكتاب، بيروت .
- الدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن محمد القاضي (ت 1403هـ)، دار الكتاب، بيروت - لبنان .
- بديع القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، (ت654هـ)، تحقيق: حفي محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر .

- البديع في نقد الشعر، أبو المظفر الكناني الكلبى الشيزري (ت 584هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بدوي، الدكتور حامد عبد المجيد، مراجعة: الأستاذ إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة والإرشاد القومي .
- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (ت 505هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، علق عليه: أحمد عبد التواب ، دار الفضيلة .
- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (ت: 505هـ) ، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، تعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة .
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ - 1957 م .
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي (ت 1391هـ)، ط6، مكتبة الآداب، 2005م .
- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبّكة الميداني الدمشقي (ت 1425هـ)، ط1، دار القلم، دمشق، 1416 هـ - 1996 م .
- بيان المعاني، عبد القادر بن ملاً حويش السيد محمود العاني (ت: 1398هـ)، ط1، مطبعة الترقى - دمشق، 1382 هـ - 1965 م .
- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية واسلوبية للنص القرآني ، د. تمام حسان، عالم الكتب، 1413 هـ - 1993 م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية .
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب، بيروت .
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابى الحلبي وشركاه .

- التبيان في تفسير غريب القرآن، أحمد بن محمد، أبو العباس، شهاب الدين، ابن الهائم (ت 815هـ)، تحقيق: د ضاحي عبد الباقي محمد، ط1، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1423 هـ .
- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (ت 654هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، الجمهورية العربية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ .
- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي (ت 779هـ)، ط2، المملكة العربية السعودية، 1482 هـ - 2007 م .
- تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم)، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: طارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب، بيروت، 1425 هـ - 2004 م .
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت 741هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، ط1، شركة دار الأرقم، بيروت، 1416 هـ .
- التصاريف لتفسير القرآن مما اشتهت أسمائه وتصرفت معانيه، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، القيرواني (ت 200هـ)، تحقيق: هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، 1979 م .
- التطبيق الصّرفي، د. عبدة الراجحي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، ط2، دار المعرفة، الإسكندرية، 1998م.
- التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، مكتبة رشيد الهجري، ط1، العراق، 1434 هـ - 2013 م .
- تعدد التوجيه النحوي (مواضعه - أسبابه - نتائجه)، محمد حسنين صبرة، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، 2006 م .

- تفسير ابن فورك، أبو بكر محمد ابن فورك، (ت406هـ)، تحقيق: عاطف بن صالح بخاري، سهيمة بنت محمد أحمد بخاري، ط1، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، 1430 - 2009 م .
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب، بيروت، 1413هـ - 1993م.
- التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ (ت 1419هـ)، ط7، دار المعارف - القاهرة .
- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، : 1420 هـ - 1999 م .
- تفسير الشعراوي (الخواطر)، محمد متولي الشعراوي (ت 1418هـ)، مطابع أخبار اليوم، 1997 م .
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد بهاء الدين بن ملا علي الحسيني (ت 1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م .
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1420هـ - 1999 م .
- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد المروزي السمعاني (ت 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط1، دار الوطن، الرياض، 1418هـ - 1997 م .
- التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت: بعد 1390هـ)، دار الفكر العربي - القاهرة .
- تفسير الماتريدي، أبو منصور الماتريدي (ت 333هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، ط1، دار الكتب، بيروت، 1426 هـ - 2005 م .

- تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت450هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود، دار الكتب، بيروت .
- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، ط2 ، دار الفكر، دمشق، 1418 هـ .
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي (ت710هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت، 1419 هـ - 1998 م .
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة .
- تفسير آيات الأحكام، محمد علي السائس، تحقيق: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2002 م .
- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت150هـ)، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، ط1، دار إحياء التراث - بيروت، 1423 هـ .
- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377هـ)، تحقيق : د.حسن شاذلي فرهود، ط1، جامعة الرياض، 1401هـ - 1981م .
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، عبد الله بن عباس (ت 68هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، دار الكتب العلمية ، لبنان.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 2001م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م .
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت444هـ)، ط1، جامعة الشارقة، 1428 هـ - 2007 م .

- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ - 2000 م .
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلايني (ت1364هـ)، ط28، المكتبة العصرية، بيروت، 1414 هـ - 1993 م .
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، 1384هـ - 1964 م .
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت1376هـ)، ط4، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، 1418 هـ .
- الجرس والايقاع في تعبير القرآن، د. قاصد ياسر حسين .
- جماليات المفردة القرآنية، أحمد يا سوف، ط2، دار المكتبي - دمشق، 1419 هـ - 1999 م .
- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416 هـ 1995 م .
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 1421 هـ - 2000 م .
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (ت: 395هـ)، دار الفكر - بيروت .
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب، بيروت، 1413 هـ - 1992 م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت875هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1418 هـ .

- حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي المصري الحنفي (ت 1069هـ)، دار صادر - بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417 هـ - 1997 م .
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة .
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق - بيروت، 1401 هـ .
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط2، دار المأمون، دمشق، 1413 هـ - 1993 م .
- الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن للطباعة والنشر، القاهرة .
- الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، د. محمود عكاشة، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة - مصر، 2009 م .
- الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله حسين العنبيكي، ط1، مركز البحوث والدراسات الإسلامية العراق - بغداد، 1433 هـ - 2012 م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ - 1997 م .
- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، ط7، مكتبة وهبة .
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم (ت 1429هـ)، ط1، مكتبة وهبة، 1413 هـ - 1992 م .
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت 392هـ)، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلي (ت 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .
- دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلوي، موقع اتحاد كتاب العرب .
- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، 2009م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة .
- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع .
- درة التنزيل وغرة التأويل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت 420هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى أيدين، ط1، جامعة أم القرى، 1422 هـ - 2001 م .
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، 1418هـ - 1998م .
- دلالات التركيب، دراسة بلاغية ، د. محمد محمد أبو موسى، ط2، مكتبة أبو وهبة، القاهرة، 1408هـ - 1987م .
- الدلالة القرآنية في فكر محمد حسين الطباطبائي (الميزان نموذجًا)، الدكتور الشيخ شبر الفقيه، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، 1429هـ - 2008م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هندأوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1422هـ - 2001 م .
- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت 1033هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، 1430 هـ - 2009 م .
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تعليق : د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز .
- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت 545 م)، ط2، دار المعرفة - بيروت، 1425 هـ - 2004 م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للأمام أحمد بن عبد النور المالقي(ت702هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم - دمشق، 1423هـ - 2002م .
- روائع البيان تفسير آيات الأحكام، محمد علي الصابوني، ط3، مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، 1400 هـ - 1980 م .
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي، المولى أبو الفداء (ت 1127هـ)، دار الفكر - بيروت .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1415 هـ .
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي - بيروت، 1422 هـ .
- زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت 1394هـ)، دار الفكر العربي .
- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت 466هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، 1402هـ-1982م .
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، ط1، دار الكتب، لبنان، 1421هـ - 2000م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ - 1974م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي ببيضون، ط1، دار الكتب، بيروت، 1420هـ - 2000م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث - القاهرة، 1400 هـ - 1980 م .

- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت 385هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، 1394 هـ - 1974 م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت 900هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1998م .
- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحياتي الأندلسي (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة، 1410 هـ - 1990 م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، ط1، دار الكتب، بيروت - لبنان، 1421 هـ - 2000 م .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد الإسترابادي الرضي، دراسة وتحقيق : د. يحيى بشير مصري، ط1، المملكة العربية السعودية، 1417 هـ - 1996 م .
- شرح القصائد العشر، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت 502هـ)، صححه: إدارة الطباعة المنيرية، 1352 هـ .
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياتي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط1، جامعة أم القرى .
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت 889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1423 هـ - 2004 م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تصنيف ابي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد، ط٧، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423 هـ .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت 573هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - د. يوسف محمد عبد الله، ط1، دار الفكر، بيروت، دمشق، 1420 هـ - 1999 م .
- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، أبو الحسين (ت 395هـ)، ط1، محمد علي بيضون، 1418هـ - 1997م .
- ضرائر الشُّعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر، 1980 م .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، ط1، مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2001م .
- ضياء الفرقان في تفسير القرآن، السيد محمد تقي النُّقوي (ت 1440هـ)، مراجعة : محسن نقوي، ط1 ، قائن، طهران ، 1436هـ .
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت 232هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة .
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة ، الحسيني العلويّ الملقب بالمؤيد بالله (ت 745هـ)، ط1، المكتبة العنصرية - بيروت، 1423 هـ .
- ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، ط1، الدار الجامعية، 1998م .

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، د. عبد الفتاح حسن علي البجة، ط1، دار الفكر للنشر، عمّان - الأردن، 1419 هـ - 1998 م .
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت: 381 هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1420 هـ - 1999 م.
- علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، ط1، دار النهضة، بيروت، 1430 هـ - 2009 م .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (ت 505 هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري (ت 850 هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ط1، دار الكتب - بيروت، 1416 هـ .
- غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب، 1398 هـ - 1978 م .
- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت 1307 هـ)، قدّم له: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1412 هـ - 1992 م .
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، زكريا بن محمد الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت 926 هـ) ، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، دار القرآن الكريم، بيروت، 1403 هـ - 1983 م .
- فتح القدير، محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250 هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، ط1 - 1414 هـ .
- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي)، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط1، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، 1431 هـ - 2010 م .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت 761 هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير - عمان، 1410 هـ - 1990 م .

- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية ، أحمد بن محمد العاتكي (ت ٨٧٠هـ)، تحقيق: د. هزاع سعد المرشد ، الكويت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، إحياء التراث، 1422هـ - 2002م .
- فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي، ط5، دار الأندلس للنشر والتوزيع - السعودية، 1422 هـ - 2001 م .
- الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان، شمس الدين أبي عبد الله محمد الزرعى المعروف بابن القيم امام الجوزية(ت751هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1406 هـ - 1986 م .
- في تاريخ الأدب الجاهلي، علي الجندي، مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول .
- في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (ت 1385هـ)، ط17، دار الشروق - بيروت - القاهرة، 1412 هـ .
- في نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل أحمد عمارة، ط1، مكتبة لسان العرب، عالم المعرفة ، جدة ، 1404 هـ - 1984 م .
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط8، بيروت، 1426 هـ - 2005 م .
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط4، لبنان، 1430 هـ - 2009 م .
- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن (ت 1422هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، 1404 هـ - 1984 م .
- القرآن ونقض مطاعن الرهبان، د. صلاح عبد الفتاح الخالدي، ط1، دار القلم - دمشق، 1428 هـ - 2007 م .
- القواعد الحسان لتفسير القرآن، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن حمد آل سعدي (ت 1376هـ)، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1420 هـ - 1999 م .

- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، القاهرة، مطبعة محب الدين الخطيب، 1398هـ .
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، د . سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1405هـ - 1985م .
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت 285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر، القاهرة، 1417 هـ - 1997 .
- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ط1، دار الكتب، بيروت، 1403هـ - 1983م .
- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف - مصر، 1400هـ .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، الحسن بن أحمد الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت 377هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م .
- كتاب العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، ط1، 1413هـ - 1993م .
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، ط3، دار الكتاب، بيروت، 1407 هـ .
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد الثعلبي، أبو إسحاق (ت 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، تدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 1422هـ - 2002 م .

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله التاجر الواسطي المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت 741هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، 1425 هـ - 2004 م .
- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد الشحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت 741هـ)، تحقيق: محمد علي شاهين، ط1، دار الكتب - بيروت، 1415 هـ .
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر - دمشق، 1416هـ - 1995م .
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1419هـ - 1998م .
- اللباب في قواعد اللغة، محمد علي السراج، راجعه: خير الدين شمسي باشا، ط1، دار الفكر - دمشق، 1403 هـ - 1983 م .
- لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3 - 1414 هـ .
- لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن، د. فضل حسن عباس، ط1، دار النور للطباعة والنشر، بيروت، 1410هـ - 1989م .
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة ، الدار البيضاء - المغرب، 1994م .
- اللمحة في شرح الملح، محمد بن حسن الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ - 2004م .

- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، فاضل بن صالح بن مهدي السامرائي، ط3، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، 1423 هـ - 2003 م .
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت .
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين النيسابوري، أبو بكر (ت 381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، 1981 م .
- متن الأجرومية، ابن جرّوم، محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت 723هـ)، دار الصمعي، 1419 هـ - 1998 م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت 637هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة .
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1381 هـ .
- المجتبي من مشكل إعراب القرآن، د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1426 هـ .
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الاسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، بيروت، 1426 هـ - 2005 م .
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1406 هـ - 1986 م .
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد القاسمي (ت 1332هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب، بيروت، 1418 هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420 هـ - 1999 م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد، ط1، دار الكتب - بيروت، 1422 هـ .

- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب - بيروت، 1421 هـ - 2000 م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه ، مكتبة المتنبى، القاهرة.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، 1417هـ - 1996م.
- المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف، ط7، دار المعارف - القاهرة .
- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، ط3، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1422هـ - 2001م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر، 1377هـ - 1958م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري(328هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه، راجعه: رمضان عبد التواب، القاهرة، 1419هـ - 1999م .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب - بيروت، 1418هـ - 1998م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1405هـ .
- مصطلحات النحو الكوفي، د. عبد الله بن حمد الخثران، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1411هـ - 1990م .
- معاجم مفردات القرآن (موازنات ومقترحات)، د. أحمد حسن فرحات، مجمع الملك فهد ، المدينة المنورة .
- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت 510هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، ط1، دار إحياء التراث - بيروت، 1420 هـ .

- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411 هـ - 1990 م .
- معاني الحروف، علي بن عيسى ، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت 384هـ).
- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، ط1، مركز البحوث - جامعة الملك سعود، 1412 هـ - 1991 م .
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل شلبي، ط1، عالم الكتب - بيروت، 1408 هـ - 1988 م .
- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت 338هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1409 هـ .
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة ، 1423 هـ - 2003 م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد، أبو الفتح العباسي (ت 963هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب - بيروت .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، ط1، دار الكتب - بيروت، 1408 هـ - 1988 م .
- معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر (ت 1423هـ) .
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر (ت 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، ط1، عالم الكتب، 1429 هـ - 2008 م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، ط1، دار الفرقان، بيروت، 1405 هـ - 1985 م.
- المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، د. أحمد مختار عمر، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.

- معجم مصطلحات النحو الصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الأدب القاهرة، 1432هـ - 2011م .
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1424هـ - 2004م .
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- المعنى وظلال المعنى، د. محمد محمد يونس علي، ط2، دار المدار الاسلامي، 2007م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر - دمشق، 1985 .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت 606هـ)، ط3، دار إحياء التراث - بيروت، 1420 هـ .
- مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة، السيد محمد تقي التقي القاييني (ت 1440هـ)، ط2، مكتبة الروضة الحيدرية، مطبعة زنبق، قائن - طهران .
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت 626هـ)، تعليق: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب، بيروت، 1407 هـ - 1987م .
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم - دمشق، 1412 هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملح، ط1، مكتبة الهلال - بيروت، 1993م .
- المقتضب، محمد بن يزيد الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت .

- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، أحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت 708هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني الفاسي، دار الكتب، بيروت .
- من بلاغة القرآن، أحمد عبد الله البيلي البدوي (ت 1384هـ)، نهضة مصر - القاهرة، 2005م .
- المناسبة في القرآن دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي، د. مصطفى شعبان عبد الحميد، الاسكندرية، ط1، 1428هـ - 2007م .
- مناهج البحث البلاغي في النصف الأول من القرن العشرين في مصر ، خديجة السايح محمود، الاسكندرية، منشأة المعارف 2000 م .
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية .
- المنتخب من أعلام الفكر والأدب، كاظم عبود الفتلاوي، ط1، المواهب للطباعة والنشر، بيروت ، 1419هـ - 1999م .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، أبو الخير ابن الجزري، (ت 833هـ)، ط1، دار الكتب، 1420هـ - 1999م .
- المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث .
- المذهب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، د. محمد سالم محيسن ، المكتبة الأزهرية للتراث، 1417هـ - 1997م .
- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت 370هـ)، ط1، دار الجيل، بيروت، 1411هـ - 1991م .
- الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت 1414هـ)، مؤسسة سجل العرب، 1405هـ .
- الموسوعة القرآنية، خصائص السور، جعفر شرف الدين، تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي، ط1، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية - بيروت، 1420هـ .
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنفي التهانوي (ت 1158هـ)، مراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان، 1996م .

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1، الرسالة - بيروت، 1415هـ - 1996م .
- الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، ط1، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان، صححه الشيخ حسين الأعلمي، 1417هـ - 1997م .
- نتائج الفكر في النحو للسُّهَيْلي، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت 581هـ)، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1412 - 1992م .
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ - 1984م .
- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1394هـ - 1974م .
- النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، ط15، دار المعارف .
- النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، ط1، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ، 1423هـ - 2002م .
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، (ت 833هـ)، تحقيق : علي محمد الضباع (ت 1380هـ)، المطبعة التجارية الكبرى .
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، الدكتور حسن خميس الملح، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001م .
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 1427هـ - 2006م .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن أبي بكر البقاعي (ت 885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فضال بن غالب القيرواني، أبو الحسن (ت 479هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، ط1، دار الكتب - بيروت، 1428هـ - 2007م .

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيرواني ثم القرطبي (ت 437هـ)، تحقيق: د. الشاهد البوشيخي، ط1، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، 1429 هـ - 2008 م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر .
- الوجوه والنظائر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري (ت 395هـ)، تحقيق: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1428 هـ - 2007 م .
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط1، دار القلم ، دمشق، 1415 هـ .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. أحمد محمد صيرة، د. أحمد عبد الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس، ط1، دار الكتب - لبنان، 1415 هـ - 1994 م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي الإربلي (ت 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت .

ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

- أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً، الدكتور عبد الرازق بن حمودة ، (أطروحة دكتوراه) قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حلوان، 1431هـ - 2010م .
- أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة دراسة في كتب حروف المعاني العامة ، بكر عبد الله خورشيد، (رسالة ماجستير) جامعة الموصل : ٢٠٠٠ .
- البنى النحوية وأثرها في المعنى ، أحمد عبد الله حمود العاني، (أطروحة دكتوراه) كلية الآداب ،جامعة بغداد، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .

- التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، (أطروحة دكتوراه) من جامعة القرآن الكريم بالخرطوم، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ - 2005 م .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، محمد عبد القادر هنادي، (رسالة ماجستير) 1982م .
- قواعد التوجيه في النحو العربي ، عبد الله أنور سيد أحمد الخولي، (أطروحة دكتوراه) جامعة القاهرة ، 1417هـ - 1977م .

رابعًا : الدوريات :

- التعدية بالتضمين الى مفعولين في افعال القرآن الكريم : مجلة آداب ذي قار مج1، العدد ٤ .
- سلامة الحرف من الزيادة والحذف ، فضل حسن عباس ، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، مج ٤ ، العدد ٩ - ١٩٨٧٠ .
- مجلة تراثنا ، مؤسسة آل البيت ، من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية ، العدد الخامس ، ١٤٠٦هـ .

Abstract:

The research aims at emerging importance of the Grammatical Orientation and its role in understanding the Quranic text; since some Quranic structures are explicit and different from principles that grammarians and linguists put, they work to direct what was against the principles and rules till they agreed these rules in order to make the text in harmony with the rule.

Interpretation of Mohammed Teqi Al Neqewi which is called " Dheya' Al Furqan in Tefsear Al Quran " is considered one of the rich source in Arabic that made it a reference to linguists and readers; that's why we stop at this precious book to reveal and investigate this honorable scientist's knowledge who was by his skill in this field. This matter was one of the reasons that led to this study which is entitled " The Grammatical Orientation to Al Neqewi in his Interpretation " Dheya' Al Furqan in Tefsear Al Quran".

The study contained five chapters preceded by an introduction and preface and followed by conclusion of the most significant results as well a list of references and bibliographies.

The preface has two parts. The first was about the interpreter and his scientific traces. The second part stated the concept of grammatical orientation and its types.

The first chapter which is entitled " influence of guiding writing in the grammatical complexity " was about Al Dhya' interpretation . it's beginning stated readings: its concepts, types, and the difference with other scientists' Quranic readings concerning citation. It has three sections. The first section was about the nominatives. The second section stated the accusative. The third section discussed the genitives.

The second chapter which is entitled "guiding reading by fronting and postponing". It has two sections. The first section was about fronting and postponing in the major. The second section stated fronting and postponing in extra. This is beside clarifying the concept of fronting and postponing to old and modern schools.

The third chapter which is devoted to "influence of ellipsis and estimation in the grammatical guidance to Al Neqewi". It has three sections. The first section was about ellipsis in nouns. The second section stated ellipsis in verbs and sentences. The third section discussed ellipsis in prepositions; that was preceded by an entrance clarifying the concept of ellipsis.

The fourth chapter which is entitled "increase in meaning prepositions". It has three sections. The first section was about increase in preposition. The second section stated increase in preposition which are neither ablative nor coordinated. The third section discussed increase in coordinated preposition. It was enough for the preposition in this chapter due to shortness of increase in verbs and nouns in Al dhya' interpretation. These sections were preceded by a preface that clarifies the concept and significance of increase; as well the difference between grammarians and interpreters concerning the increase concept in Quranic text.

The last chapter which is devoted to "supposition and its influence on grammatical guidance". It has three sections. The first section was about supposition concerning single, dual, and plural. The second section stated supposition concerning masculine and feminine. The third section discussed implication, which is divided into implication by verbs and implication by nouns and deputation by preposition. These were preceded by an introduction explaining the concept of supposition and scholars' opinion about it.

These chapters were followed by conclusion included the most important results and a list of references and bibliographies. However, the most prominent points were the following:

1. Al Neqewi is considered one of the modern scholar and interpreter who produced a valuable group of the scientific production. This outcome is characterized by the scientific enhancement.

2. What evoked grammarians and interpreters to the process of the grammatical guidance is to keep the grammatical origin that cannot be objected or touched for it relied on grammarians in building their grammatical rules.

3. It is difficult to know the grammatical school accurately and clearly that Al Neqewi belongs to, for he is present when the meaning is straight. Sometimes, he encourages Basri school and other times Kufi school, though he was explicitly closer to Basri school.

4. Al Neqewi depended on opinions of the scholars and interpreters who preceded him. Despite his ability to comprehend these opinions, his ability to interpret and guide is clarified through his displaying for opinions in the Quranic text, his discussing, commenting, and following these opinions that other interpreters mentioned as well responding, preferring what is suitable, excluding some others. This is in addition to the opinions he presented and stated that were not found before, as well, they were suitable to aya meaning in holy Quran without distorting the grammatical rule.

5. It was clear through the research that interpretation of "Dheya' Al Furqan fe Tefsear Al Quran" by Seyed Mohammed Teqi Al Neqewi (died 1440 H.) is precious treasure, rich, and linguistic, rhetoric, grammatical, and morphological studies. The learner has to dig deeper in studying his pages where he is going to find what urge his willing for search and discovery.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Kerbala University
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic



**The Grammatical Orientation to Al Neqewi (Died 1440)
in his Interpretation " Dheya' Al Furqan fe Tefsear Al
Quran**

by:

Keream Swadi Mu'een

A Dissertation submitted to the council of College of Education/
Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements
of Ph.D. Certification in the Philosophy of Arabic language and its
Literature

The supervisor:

Prof. Dr. Jenan Mansour Al- Juboury

2023 A.D.

1444 H.

